

التمويل والتنمية

مارس ٢٠١٢ ٨ دولارات

صعود اليوان الصيني؟
دراسة تمهيدية عن سياسة
السلامة الاحترازية الكلية
تمكين المرأة
ديفيد بلوم يتناول جيل الألفية
الثالثة

الشباب يطالب بالتغيير

تحقيقات

نافذة لآراء الشباب

١ شباب على المحك

شباب العالم المحبط والغاضب يطالب بالتغيير
ديفيد بلوم (David Bloom)

١٢ النجاح بدرجة مقبول

الإصلاح الشامل للمحتوى التعليمي وطريقة تقديمه للشباب هي أفضل وسيلة تعينهم وتعين بلادهم على النجاح
إيمانويل جيمينيز (Emmanuel Jimenez)، إليزابيث كينغ (Elizabeth King)، جي-بينغ تان (Jee-Peng Tan)

جيل لن تنمحي ندوبه الغائرة

في الاقتصادات المتقدمة، سجلت البطالة ارتفاعا هائلا بين العمالة الشابة على أثر الأزمة، وهو ارتفاع سيستغرق وقتا طويلا حتى يتراجع.
حنان مرسي (Hanan Morsy)

كلام صريح: أحلام مسروقة

قدرتنا على تصحيح مسار الاقتصاد العالمي ستقرر مصير شباب اليوم
نعمت شفيق (Nemat Shafik)

أصوات الشباب

شباب من مختلف أنحاء العالم يتحدثون بصراحة

هشام علام (Hisham Allam)، داريا سيتو-سوتشيتش (Daria Sito-Sucic)، باربرا فريزر (Barbara Fraser)، جاكلين ديلورييه (Jacqueline Deslauriers)، جوليان ريال (Julian Ryall)، ويل فاتادي (Wale Fatade)، تولو أوغونليسي (Tolu Ogunlesi)

وفي هذا العدد أيضا

٢٦ هل يسيطر اليوان؟

العملة الصينية في طريقها لاكتساب أهمية عالمية أكبر، ولكن منافستها للدولار أمر غير مرجح في المستقبل القريب
إسوار براساد (Eswar Prasad)، ولي إييه (Lei Ye)

٣٠ حماية الكل

لا يكفي الحفاظ على سلامة المؤسسات المالية المنفردة، إنما يتطلب الأمر منهجا أشمل للسلامة الاحترازية الكلية حتى يحمي النظام المالي ككل.

لويس جاكوميه (Luis Jácome)، وإرلند نير (Erlend W. Nier)

٣٤ لعبة التصنيف

هيئات التصنيف الائتماني الخاصة دُفع بها لأداء وظيفة عامة لأن الأجهزة التنظيمية لم تتمكن من تقديم بديل.

بانايوتيس غافراس (Panayotis Gavras)

٤٠ تمكين المرأة هو من قبيل الذكاء الاقتصادي

سد فجوات عدم المساواة بين الجنسين سيعود بالنفع على بلدان العالم ككل، وليس فقط على النساء والفتيات.

أنارفينغا (Ana Revenga) وسودهير شيتي (Sudhir Shetty)

٤٤ تأمل معي: تجاوز الفقر عبر قناة النمو

الفقر في أمريكا اللاتينية أصبح في أدنى مستوياته المسجلة منذ ٢٠ عاما
أليسيا بارسينا (Alicia Bárcena)



الشباب يتحدثون بصراحة

الشباب

تلك الفئة الأكثر تضرراً من الهبوط الاقتصادي العالمي، يتحدثون بصراحة ويطالبون بالتغيير. فهذا الجيل من شباب العالم الذي بلغ سن الرشد في فترة «الركود الكبير» يواجه مستقبلاً غير واضح، تحاصره طوابير الباحثين عن عمل التي تزداد طولاً، والفرص التي تضاعفت، والاحتمالات التي ازدادت تشاؤماً، وكلها يترك في نفوسهم مشاعر سلبية عميقة. والبعض يسمي هذا الجيل «الأي بود». شباب ينقصه الشعور بالأمان، ويعاني من الضغوط، وأعباء الضرائب المفرطة، والديون الثقيلة. ولكن سواء أكان هذا الجيل ينقصه الشعور بالأمان أم لا، فإننا نجد في جميع أنحاء العالم يتحدث النظام الذي يبدو أنه خذل الكثيرين. وعن هذا يقول إنجيل غوريا، أمين عام منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إن «الشباب يريدون اقتصاداً عالمياً أكثر إنصافاً، وأكثر إنسانية».

وقد كان تأثير «الركود الكبير» متفاوتاً على الأجيال المختلفة من جوانب مختلفة. فبالنسبة لجيل طفرة المواليد الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، كان هذا التأثير هو أزمة في الثروة. ذلك أن هذا الجيل الذي كان يأمل في التقاعد فوجيء بقيمة ممتلكاته ومدخراته تتآكل بشكل حاد. وبالنسبة للمجموعة المعروفة بالجيل الثالث عشر (المولود في الفترة ١٩٦٥-١٩٨٠)، نجد أن الأزمة هي أزمة دخل. فالفترض أن هذا الجيل وصل في حياته إلى الفترة التي يحقق فيها أكبر دخل ممكن، لكن هبوط النشاط الاقتصادي تسبب في تقلص رواتبهم وأصبح يهدد معاشاتهم التقاعدية. أما بالنسبة لجيل الألفية الثالثة (١٩٨١-٢٠٠٠)، فإن الأمر يتعلق بمستقبلهم وبالتركة التي خلفها جيل طفرة المواليد والتي قد تكون تركة مدمرة.

وقد تناولنا في الأعداد الأخيرة من مجلة التمويل والتنمية تداعيات شيخوخة السكان على الاقتصادات حول العالم وكيفية تأخير عدم المساواة

على النمو. وفي هذا العدد ننظر في ضرورة الإسراع بمعالجة التحديات التي تواجه الشباب وتوفير الفرص اللازمة لهم. ويوضح البروفيسور ديفيد بلوم، الأستاذ في جامعة هارفارد، نطاق هذه المشكلة ويؤكد على أهمية الاستماع إلى الشباب. وفي مقالات أخرى ننظر في الحاجة إلى تحسين مستوى التعليم والمهارات، وأثر الأزمة على الشباب في الاقتصادات المتقدمة، ودور الصندوق في هذا الصدد. كذلك نتحدث مع ستة من الشباب ينتمون إلى أنحاء مختلفة من العالم عن آمالهم وطموحاتهم وكيف أثرت عليهم الأزمة.

وفي هذا العدد أيضاً نلقي الضوء على مسيرة فريد بيرغسون، وننظر في صعود العملة الصينية، ونستعرض دور هيئات التصنيف الائتماني، ونناقش كيفية إعطاء دفعة لجهود تمكين المرأة، ونقدم دراستنا التمهيدية عن التنظيم الاحترازي الكلي الذي يكتسب أهمية متزايدة لتحقيق الاستقرار المالي. وبالإضافة إلى ذلك، فبالنسبة للراغبين في تحقيق فهم أعمق لمفاهيم الاقتصاد الكلي الأساسية، نود أن نشير إلى صدور مجموعة جديدة من أعمدة «عودة إلى الأسس»، قمنا بتجميعها في صفحة واحدة في موقعنا الإلكتروني: www.imf.org/fandd.

وأخيراً، يؤسفنا أن ننعي مايكل موسى، كبير الاقتصاديين الأسبق في صندوق النقد الدولي الذي عُرف عنه سرعة البديهة والتميز، والذي وافته المنية وهو في السابعة والستين من عمره. وقد ساهم موسى بشكل واسع ومؤثر في النظريات والدراسات التجريبية الاقتصادية، وعمل مستشاراً اقتصادياً ومديراً لإدارة البحوث في صندوق النقد الدولي في الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠١.

جيريمي كليفت
رئيس التحرير

استعراض الكتب

في أعقاب الأزمة: كبار الاقتصاديين يعيدون تقييم السياسة الاقتصادية، أوليفييه بلانشارد، ديفيد رومر، مايكل سبنس، جوزيف ستيجليتز (محررون)

In the Wake of the Crisis: Leading Economists Reassess Economic Policy, Olivier J. Blanchard, David Romer, A. Michael Spence, and Joseph E. Stiglitz, eds.

لماذا تفشل الأمم: جذور القوة والرخاء والفقر، دارون أجيومولو وجيمس روبنسن

Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty, Daron Acemoglu and James A. Robinson

التمويل والمجتمع السليم، روبرت شيلر

Finance and the Good Society, Robert J. Shiller

الرسوم التوضيحية Seemeen Hashem/IMF، pp. 26, 30, 34, 46

المصور الفوتوغرافية: Cover, Justin Lane/EPA/Newscom; p. 2, Michael Spilotro/IMF; p. 6, Monique Jaques/Corbis; p. 10, Suzanne Walstrom/Getty; p. 13, Stephanie Rabemifara/Art in All of Us/Corbis; p. 15, Andrew Lichtenstein/Corbis; p. 18, Francis R. Malasig/EPA/Newscom; p. 20, Michael Spilotro/IMF; p. 40, Andrew Aitchison/Corbis; p. 44, Oscar Medrano Pérez; p. 45, Amanda Koster/Corbis; p. 50, Destinations/Corbis; p. 52, Michael Spilotro/IMF; p. 53, Stephen Jaffe/IMF; pp. 54-56, Michael Spilotro/IMF.

"Empowering Women Is Smart Economics" © The World Bank

اقرأ على الموقع الإلكتروني www.imf.org/fandd



صفحة مجلة التمويل والتنمية على الفيسبوك:
www.facebook.com/FinanceandDevelopment

٤٦ التهافت العالمي على الأراضي الزراعية

المستثمرون الأجانب يقبلون على شراء مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية في البلدان النامية

رابح أرزكي (Rabah Arezki)، كلاوس داينينغير (Klaus Deininger)، هاريس سيلود (Harris Selod).

٥٠ لمحة عن اتحاد نقدي آخر

التقدم في الإصلاحات سيساعد الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي على تجاوز عدم اليقين الاقتصادي الحالي ألفريد شيبكي (Alfred Schipke).

٥٢ وتداعت الجدران

آتيش ركب غوش (Atish Rex Ghosh) يحاور مؤرخ الصندوق جيمس باوتون (James Boughton)

أبواب ثابتة

٢ شخصيات اقتصادية

أمريكي من أنصار العولمة

براكاش لونغاني (Prakash Loungani) يقدم لمحة عن شخصية فريد برغستن (C. Fred Bergsten)

٣٨ عودة إلى الأسس

ما هي البنوك؟

مؤسسات تعمل وسيطا بين المدخرين والمقرضين فتساهم في تيسير أداء الاقتصاد

جين غوبات (Jeanne Gobat)

أمريكي من أنصار العولمة

براكاش لونغاني يقدم لمحة عن شخصية فريد برغستن

ما

فترة لاحقة، أصبح الشخصية الأبرز في شؤون الاقتصاد الدولي لدى الخزانة الأمريكية في عهد كارتر أثناء الفترة المضطربة التي وقعت فيها أزمة الطاقة. ومنذ وقت قريب، أعلن برغستن عزمه التنحي عن منصبه كمدير لمعهد بيترسن في نهاية عام ٢٠١٢. وقد كرس برغستن حياته لمهمة إقناع صناع السياسة الأمريكيين بضرورة مراعاة الاعتبارات العالمية، وهم على ما هم عليه في الغالب من رؤية محدودة، وكذلك مهمة دفع التقدم نحو الاندماج الاقتصادي العالمي. ولاقت هذه الجهود استحسانا في الخارج، فحصل على وسام الشرف الفرنسي ونال زمالة فخريّة من الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، على سبيل المثال لا الحصر. وكان برغستن من أكثر مؤيدي اليورو، كما كان ناقدا عنيفا لما يعتبر تقويما لليوان الصيني بأقل من قيمته الصحيحة. لأنه يرى أن ذلك سيطلق العنان للحمائية ويلحق الضرر بالاندماج العالمي. وكان الراحل مايكل موسى - الذي شغل منصب كبير اقتصاديي صندوق النقد الدولي في الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠١ ثم زميلا أقدم في معهد بيترسن — قد وصف برغستن بأنه ”من المبشرين بالاقتصاد المفتوح“.

هو القاسم المشترك بين كل من وودي آلن، ومايلز ديفير، وجوليا تشايلد، وفريد برغستن؟ ليس سؤالا سهلا. انتهى الوقت. الجواب أنهم جميعا مواطنون أمريكيون مُنحوا وسام الشرف الفرنسي تكريما لهم على مساهماتهم للمجتمع والحوار العالمي. نعرف أن الفرنسيين يحبون وودي، ويحبون موسيقى الجاز، وبالطبع يحبون الأطعمة الفرنسية. ولكن ما هي مساهمة فريد برغستن؟ ومن هو برغستن (نعم، يمكنك أن تطرح هذا السؤال الآن)؟

إن معظم الحائزين الآخرين على وسام الشرف كانوا من المولعين بالسفر حول الكرة الأرضية، أما برغستن فقد أمضى حياته يعمل داخل الطريق الدائري، وهو الاسم الذي يطلق على الطريق السريع المحيط بواشنطن العاصمة. في هذا المكان، في عام ١٩٨١، أسس برغستن معهد بيترسن — ولا يزال رئيسا له - وهو المعهد الذي ربما يكون أكثر مستودعات الفكر العالمية تأثيرا على الاقتصاد الدولي. وقد أسس المعهد بعد حياة مهنية متميزة في الحكومة الأمريكية، أولا مع إدارة نيكسن في مجلس الأمن القومي تحت إشراف هنري كيسنجر — الذي يقول إن برغستن علمني ”كل ما أعرفه عن علم الاقتصاد“. وفي



جذوره التبشيرية

إن النزعة التبشيرية بالذات هي ما كان يصعب التنبؤ به لبرغستن من خلال النظر في جذوره. فقد ترعرع في لونغ آيلاند بنيويورك في ضاحية أميتيفيل (ويعرفها كثير من الأمريكيين من خلال كتاب وأفلام لاقت رواجاً كبيراً بعنوان "الرب في أميتيفيل")، ثم انتقل إلى مدينة فارمنغتون (Farmington)، وهو اسم يبدأ بالكلمة الإنجليزية Farming، أي الزراعة) بولاية ميزوري التي يصفها بأنها "اسم على مسمى... حيث تقع في قلب منطقة ريفية في الأساس". وفي كلا المكانين، تنافست كرة السلة مع العلوم الأكاديمية على احتلال الموقع الأهم في ذهن برغستن الصغير، وهي رياضة لا يزال يمارسها حتى يومنا هذا.

فكيف أدت هذه الخبرة الأمريكية البحتة إلى هذا الشغف بالشؤون الدولية؟ يرجع برغستن الفضل في ذلك إلى رحلة قام بها مع والديه إلى إنجلترا في صيف عام ١٩٥١، حينما كان في العاشرة من عمره. وكان لأبيه، وهو قس يتبع الكنيسة الميثودية، علاقات مع قساوسة الكنيسة في العالم وسافر إلى إنجلترا في إطار عملية من عمليات التبادل التي تتم بين رعاة الأبرشيات. ويقول برغستن: "كانت معظم أحياء لندن لا تزال خالية بعد نزوح سكانها هرباً من القصف". وكانت تطبق نظاماً للحصص التموينية يُعفى منه الأجانب أمثال عائلته. "وهكذا بدأت معرفتي بالحياة في بيئة أجنبية، كما لمست التداعيات التي خلفتها الحرب... وأظن أن هذا هو بالفعل ما وضعني على أول الطريق."

وفي مرحلة الدراسة الجامعية التحق برغستن بجامعة سنترال ميثوديست في مدينة فاييت الواقعة في ولاية ميزوري حيث درس والداه. وفي السنة الثالثة أصبح "مستغرقاً في دراسة العلوم السياسية والتاريخ والمناظرة... وأي شيء يتعلق بالسياسة". وفي صيف ذلك العام سافر مع مجموعة من كليته إلى النمسا وألمانيا. وفي الطريق على متن السفينة، لاحظ أن ندوة عن الشؤون الدولية كانت تعقد كل يوم على ظهر السفينة. ويقول برغستن معلقاً "وجدتها تجذب اهتمامي شيئاً فشيئاً."

وتبين أن الشخص الذي يدير الندوة هو سيث تيلمان، كبير موظفي مكتب السيناتور الأمريكي ذي النفوذ وليام فولبرايت. وشجع تيلمان برغستن على تعميق اهتمامه بالشؤون الدولية بالتسجيل في الدراسات العليا في كلية فليتشر للقانون والدبلوماسية التابعة لجامعة تافتس. ويقول برغستن إن تيلمان نفسه كان "من خريجي كلية فليتشر... وساعدني على الالتحاق بها. ومن هنا بدأت كل الأمور تتطور في هذا الاتجاه."

كسينجر والحرب الباردة

في عام ١٩٦٨، بعد أن حصل برغستن على درجة الدكتوراه من كلية فلتشر وهو في السابعة والعشرين من عمره، طلب إليه كسينجر أن يعمل كنايب له للشؤون الاقتصادية في مجلس الأمن القومي. ويقول برغستن أن ذلك كان بمثابة العمل "كمستشار عسكري لقادة البابا". وكانت الحرب الباردة مشتعلة، وكسينجر مستغرقاً في قضايا السياسة الخارجية ولم يكن لديه اهتمام يذكر بقضايا السياسة الاقتصادية الخارجية. ويذكر برغستن أن كسينجر قال له: "فريد، إنني أريد منك أن تفعل كل شيء نيابة عني وألا تشغلني بهذه الأمور أبداً."

ويقول برغستن إن هذا الترتيب كان ناجحاً في البداية ولكن "ظهر بعد ذلك عدد من الأمور التي جعلتني أحتاج إليه غير أنه لم يلق بالآ... وحقيقة لم أستطع أن أقوم بعملتي كما ينبغي بينما لم يكن ينظر فيما أرسله إليه عبر البريد." ومن ثم، ترك برغستن العمل في منتصف عام ١٩٧١ قائلاً لكسينجر "يبدو أنك لا تحتاج - أو تستحق - ما أسديهِ إليك من مشورة على هذا المستوى من الجودة". وكتب في عام ١٩٧٣ مقالة افتتاحية في صحيفة نيويورك تايمز قائلاً إن "سجل أداء هنري كسينجر في القضايا الاقتصادية باعث على الحزن" وأضاف أن "القضايا الاقتصادية لا يستطيع أن يعالجها نجوم العزف المنفرد."

والآن يقول برغستن إنه كان "بالتأكيد مستاء بعض الشيء في ذلك الوقت [من كسينجر]." وتصلح هو وكسينجر منذ ذلك الحين، فيذكر برغستن أن لديه صورة لكسينجر موقعة منه وكتب عليها "إلى فريد، الذي علمني كل ما أعرفه عن علم الاقتصاد." وفي إحدى المناسبات كان كسينجر يقدم برغستن فقال مازحاً: [بعد أن تركني] ذهب فريد ليبدأ مسيرة مهنية متميزة تحت إدارة كارتر، وكان ذلك هدف صعب المنال."

قضايا ملحة

في اليوم التالي لانتخاب كارتر رئيساً في نوفمبر ١٩٧٦، طلب إلى برغستن الحضور إلى ولاية جورجيا لإطلاعه على السلسلة الكاملة من القضايا الاقتصادية الدولية. وكان برغستن مسؤولاً عن كافة القضايا الاقتصادية الدولية في الفترة الانتقالية ثم عُين في أعلى المناصب المعنية بالشؤون الدولية في الخزنة الأمريكية.

وكانت الأزمة التي عجل بوقوعها الارتفاع الحاد في أسعار النفط العالمية تحتل الموقع الأهم في ذهن الرئيس الجديد. وفي إبريل ١٩٧٧، ألقى كارتر خطبة من المكتب البيضاوي، بعد مرور أربعة أشهر على توليه منصب الرئاسة — مرتدياً سترة وجالساً بجانب المدفأة ليبين كيف يمكن للأمريكيين تقليل اعتمادهم على النفط الأجنبي — أعلن فيها أن التغلب على أزمة الطاقة كان هو "المكافئ الأخلاقي للحرب."

الراحل مايكل موسى وصف برغستن بأنه "من المبشرين بالاقتصاد المفتوح."

وتبين أن برغستن كان معداً تماماً لخوض هذه الحرب. فقد عمل في صيف ١٩٦٢ مع شركة إسو الدولية، التي أصبحت فيما بعد شركة إكسن. وكسائر شركات النفط، اعتادت إسو الحصول على إمدادها من النفط الخام من مكان واحد ثم إرساله إلى المصافي في مكان آخر، يقع عموماً في مكان بعيد. وذكر برغستن أنه أصبح من الواضح أنه إذا استطاعت إحدى الشركات مبادلة إمداداتها من النفط الخام مع شركة أخرى، سيتسنى لكل منهما توفير أموال طائلة بتخفيض التكاليف التي تترتب على إرسال النفط الخام إلى مصافي أبعد.

وكلف برغستن البالغ من العمر ٢١ عاماً آنذاك بمهمة التوصل إلى كيفية تنفيذ هذه العملية، فيقول "ومن ثم توصلت إلى أننا في شركة إسو إذا أخذنا جزءاً من نفط شركة شل من فنزويلا وأرسلناه إلى مصفائنا الواقعة على مقربة منها في جزيرة كوراساو وأعطيناها في المقابل جزءاً من نفطنا الخام الذي نحصل عليه من الشرق الأوسط لترسله إلى مصفائنا في إفريقيا، سيوفر كلانا مبالغ طائلة، نتقاسمها فيما بيننا. لقد كان مشروعاً عظيماً، فقد تعلمت الكثير." وتسنى الاستفادة من هذه الخبرة التي كانت متاحة بسهولة عند اندلاع حرب الستة أيام في الشرق الأوسط عام ١٩٦٧. ويقول برغستن إن وزارة الخارجية "كانت قلقة بالفعل إزاء إمكانية الحصول على النفط، وكانت محقة في ذلك. ولم تكن لدينا أدنى فكرة من أين يأتي النفط وإلى أين يذهب." وأشار برغستن إلى أن بإمكانه استطلاع الأمر. وتمكن من خلال الاتصال بمعارفه القدامى في شركة إسو وشركات أخرى أن يساعد وزارة الخارجية على جمع البيانات، و"كانت جزءاً من آلية الدفاع التي بنيت آنذاك."

وظل برغستن على شغفه بقضايا الطاقة "وتنبأ بطريقة أو بأخرى [بنجاح] منظمة أوبك [منظمة البلدان المصدرة للنفط]." وفي الفترة ١٩٧٠-١٩٧١، ظل شاه إيران ومعمّر القذافي، الذي كان قد تولى لتهو

رئاسة ليبيا، ”يرفعان سعر النفط لقهرو بعضهما، مما أدى إلى حدوث ارتفاع كبير في أسعار النفط العالمية.“ ويذكر برغستن أنه ”كان يستطيع أن يرى إلى أين سيقود هذا الأمر“ ونشر في منتصف السبعينات من القرن الماضي مقالا مشهورا في الوقت الحاضر في مجلة فورين بوليسي بعنوان ”One, Two, Many OPECs“ تنبأ فيه بنجاح أوبك وحذر من أن الاحتكارات آتية صوب منتجات أولية أخرى.

وبينما نجحت أوبك كما سبق وأن توقع، فتحذيراته من أن هناك احتكارات أخرى آتية ذهبت أدراج الرياح. وإنصافا لبرغستن، يرجع ذلك في جانب منه إلى أن تحذيراته - ونجاح أوبك - أثارا حفيظة صناع السياسات في البلدان المستوردة للموارد فاتخذوا إجراءات في محاولة للوقوف أمام هذه الاحتكارات. وكتب مايكل موسى في كتابه ”فريد برغستن والاقتصاد العالمي“ (Fred Bergstem and the World Economy) أن برغستن ”سعيد مثل الإلهة كاساندر“ بتنبؤاتها الصادقة، فكانت لديه من ناحية ”نزعة للتنبؤ بالمصائب الاقتصادية“، لكنه من ناحية أخرى ”يظل متفائلا بشدة إزاء الآفاق المستقبلية“ فيرى أن هناك إمكانية لتجنب أسوأ الأحداث باتخاذ إجراءات بناءة على صعيد السياسات.

وثبتت للرئيس كارتر قيمة ما لبرغستن من باع طويل في مجال قضايا الطاقة — وموقفه إزاء إجراءات السياسات وما يمكن أن تحدثه من تغيير — وقد مُنح فيما بعد ”جائزة الخدمة المتميزة“ من الخزانة الأمريكية. ويقول برغستن إنه حتى لو لم تحدث أزمة الطاقة، لكانت تلك ”فترة حافلة بالقضايا الاقتصادية الدولية.“ (راجع الإطار ١ للاطلاع على مزيد من تفاصيل عمل برغستن في الخزانة).

مستودع للفكر

كانت مساهمات برغستن في عمل الحكومة الأمريكية تكفي لضمان بقاء بعض من شهرته، ولكن العمل الذي قام به منذ ذلك الوقت هو الذي عضد مكانته. فأنشأ مستودع فكر في عام ١٩٨١، وهو ”معهد علم الاقتصاد الدولي“، بالاستعانة بمنحة كبيرة من ”صندوق مارشال الألماني في الولايات المتحدة“، وهو مؤسسة أمريكية معنية بالسياسة العامة. ولم يكن برغستن غريبا على عالم مستودعات الفكر: فقد قضى سنوات بين العمل الحكومي في ”مجلس العلاقات الخارجية“ و ”مؤسسة بروكينغز.“ وفي وصف لهذا المعهد — الذي أعيدت تسميته منذ ذلك الوقت فأصبح ”معهد بيترسن للاقتصاد الدولي“، وذلك في جانب منه عرفانا بالدعم المالي الذي أسهم به مؤسسه وأول رئيس لمجلس إدارته، بيتر بيترسن — ذكر الصحفي البريطاني مارتن ووكر أنه ”أكثر مستودعات الفكر تأثيرا على كوكب الأرض.“ وحقق المعهد نجاحا سريعا ومتكررا. وكان مفهوم النطاقات المستهدفة لأسعار الصرف، الذي اعتمد في اتفاق اللوفر عام ١٩٨٧، هو ثمرة اقتراحات طرحها برغستن وجون ويليامز الباحث في معهد بيترسن. ويقول ريتشارد دارمان، الذين كان نائبا لوزير الخزانة الأمريكية في ذلك الوقت، إن مصطلح ”الأسعار المرجعية“ استخدم في الاتفاق لجعل اقتراحات نسبة القروض إلى النطاق المستهدف أقل وضوحا.

وظل معهد بيترسن للاقتصاد الدولي على مر السنوات في طليعة المؤسسات التي تعمل على التحديد الكمي لتكاليف الممارسات الحمايية التجارية والدعوة إلى مساعدة المتضررين من التجارة. وفي عام ١٩٩٩، أوضح غاري هوفبار من معهد بيترسن أن مشروع قانون فرض حصص على الواردات من الصلب الذي كان بانتظار تمرير مجلس الشيوخ الأمريكي كان سينفذ أقل من ٣ آلاف وظيفة بتكلفة يتحملها دافعو الضرائب تصل إلى ٨٠٠ ألف دولار للوظيفة. ويقول برغستن ”كان لدى كل عضو من أعضاء مجلس الشيوخ هذا التحليل بين يديه... و كتبت كل الصحف عنه في هذا اليوم. وجاء التصويت برفض مشروع

القانون. وكان ذلك بمثابة تطبيق نموذجي لعمل مستودع الفكر بشأن قضية سياسات محددة. لقد أجرينا التحليل الأساسي في وقت سابق، وواصلنا تحديث العمل، وطبقناه على قضية بعينها، ووضعناه بين أيدي صناع القرار.“ وبعد ذلك بثلاث سنوات، كانت تقديرات المعهد لتكلفة مشروع نظام مساعدة التوافق التجاري عنصرا حاسما في ضمان تمرير القانون الذي أعاد للرئيس الأمريكي ما يطلق عليه سلطة ”المسار السريع“ للتفاوض.

ويشير لاري سومرز، وزير الخزانة الأمريكية الأسبق، إلى أن هناك قلة من المؤسسات غير الحكومية التي كان لها هذا القدر من التأثير على الفكر الاقتصادي العالمي مثل معهد بيترسن، وكتب يقول ”إنني كأمركي مواطن في هذا العالم، أشعر أننا محظوظون“ أن يكون لدينا هذا المعهد.

نصير اليورو

كان اعتماد عملة اليورو حدثا فريدا في التاريخ النقدي للعالم. ولكن معظم خبراء الاقتصاد الأمريكيين كانوا متشككين في نجاحه. وكان المنظور الذي اعتمده معظم هؤلاء الاقتصاديين هو نظرية مناطق العملة المثلى — الذي يؤكد أن العملات المشتركة لا تنجح إلا في ظل ظروف معينة، مثل حرية حركة العمالة عبر الوحدات الاقتصادية التي تعتمد هذه العملة المشتركة ووجود نظام للتحويلات المالية من الوحدات التي تحقق نتائج طيبة إلى الوحدات ضعيفة الأداء. وغياب هذه الظروف في البلدان وقت اعتمادها لليورو جعل خبراء الاقتصاد الأمريكيين يتوقعون انهيار الاتحاد الاقتصادي. على سبيل المثال،

الإطار ١

إعادة التوازن في ١٩٧٧ و ٢٠٠٧

بينما كان اعتماد برنامج بشأن الطاقة يحتل ”طليعة أولويات“ عمل أعضاء الفريق الاقتصادي في إدارة كارتر حينما تولوا مهامهم في عام ١٩٧٧، لم تكن إعادة التوازن إلى الطلب العالمي بتقليص حجم أرصدة الحساب الجاري تبعث كثيرا في قائمة الأولويات. وبالفعل، حتى برنامج الطاقة كان يسعى إلى تقليص العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة من خلال تخفيض الواردات النفطية.

وكانت المملكة المتحدة أيضا تعاني من عجز في الحساب الجاري في ذلك الوقت. وخلال فترة الانتقال من إدارة فورد إلى إدارة كارتر، كان البريطانيون يمارسون ضغوطا على برغستن للحد من تخفيضات النفقات العامة التي كان قد اتفق بشأنها في ظل برنامج البلاد المدعم بموارد صندوق النقد الدولي، كأحد العناصر المساندة لتخفيض عجز الحساب الجاري للمملكة المتحدة. وكتب كل من كاثلين بيريك وأليك كيرنكروس في كتابهما ”وداعا بريطانيا العظمى: أزمة صندوق النقد الدولي في عام ١٩٧٦“ (Goodbye, Great Britain: The 1976 IMF Crisis) على مدى أكثر من ساعتين ظل [ممثلي المملكة المتحدة هارولد] ليفر يحاول إقناع برغستن بضرورة تخفيف كارتر بطريقة أو بأخرى للضغوط التي وضعتها خزانة فورد. وكان جواب برغستن هو لا.

كذلك حث برغستن اثنين من البلدان التي كانت حساباتها الجارية تحقق فوائض كبيرة، وهما اليابان وألمانيا، على خفض اقتصاديهما المحليين خشية أن تضطرا إلى السماح لقيمة عملاتهما بالارتفاع. وبعد ثلاثين عاما، ظهرت مسألة تسوية الاختلالات العالمية مرة أخرى على رأس جدول أعمال السياسة الاقتصادية حينما قاد صندوق النقد الدولي جهودا في عام ٢٠٠٧ من خلال ”المشاورات متعددة الأطراف“ للتوصل إلى اتفاق بين مجموعة من الاقتصادات — وهي الصين ومنطقة اليورو واليابان والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة — بشأن إجراءات السياسة التي تكفل تقليص أرصدة حساباتها الجارية.

الصين ونظرية الدراجة

من المعروف أن آراء الباحثين في معهد بيترسن لا تكون دائما منسجمة. ولكن آراءهم فيما يخص سعر صرف عملة الصين متناغمة إلى حد بعيد: فهم يتغنون بعبارة واحدة هي أنها مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية. فكتب برغستن العام الماضي في مقالة افتتاحية لصحيفة نيويورك تايمز "إن قيمة اليوان المنخفضة على نحو مصطنع — فهي أقل مما ينبغي أن تكون عليه بما يتراوح بين ٢٠٪ و ٣٠٪ — ترقى إلى منح دعم للصادرات الصينية وفرض تعريف على الواردات من الولايات المتحدة وبلدان أخرى." وقال إن الولايات المتحدة ينبغي أن تتقدم بدعوى ضد الصين أمام منظمة التجارة العالمية "لشروعها في تخفيض تنافسي غير مشروع لسعر صرف عملتها، والقصاص إذا لم تتوقف الصين عن ممارسة هذه السياسة الحمائية." وآراء برغستن القوية تعكس في جانب منها "نظرية الدراجة" الشهيرة التي وضعها — أي اعتقاده بأن تحرير التجارة، كالدراجة، يجب أن يحافظ على بعض زخم التقدم ولا سيبدأ في التراجع نحو الحمائية. وكتب برغستن أن سياسة سعر الصرف التي تنتهجها الصين "تمثل أحد الأشكال السافرة للحمائية"، وتهدد النظام التجاري متعدد الأطراف: "... وتحرك الولايات المتحدة أو البلدان الأخرى على صعيد السياسات في مواجهة إجراءات الصين [ينبغي] النظر إليه باعتباره مناهضا للحمائية."

ويذكر راندال هينينغ، أحد الباحثين في معهد بيترسن، أن الافتراض الأساسي وراء دعوة برغستن إلى تعدد المنتديات يتمثل في أن "التعاون بين الحكومات الوطنية بشأن العلاقات الاقتصادية الدولية، وهو من السلع العامة، يعاني من نقص مزمن. وليست المشكلة الرئيسية هي أن إنشاء عدد كبير من المنتديات سيؤدي إلى التداخل بينها، وإنما المشكلة هي الإخفاق في الاستفادة بقدرة كاف منها."

"سلسلة من الخمسينات"

بلغ برغستن عامه السبعين، ويمر الآن بمرحلة من حياته تلوح في آفاقها ذكرى كثير من الأحداث، إنه متحمس للاحتفال بذكرى هذه الأحداث لأنها تساعده على أن يظل متوصلا مع الشخصيات والمؤسسات التي شكلت حياته. فنظم العام الماضي الاجتماع الخمسين لزملاء الدراسة عندما كان طالبا في جامعة سنترال ميثوديست، وينظم هذا العام الاجتماع الخمسين لزملاء صفه في كلية فلتشر للدراسات العليا — والذكرى الخمسين لزواجه. ويقول "هي إذا سلسلة من الخمسينات بالنسبة لي."

ولا يزال برغستن نشطا في الدوائر المعنية بالسياسات وفي ملعب كرة السلة. فيرأس بانتظام كثيرا من الفعاليات التي تكون المشاركة فيها "بموجب الدعوة فقط" وتُعقد في قاعة الاجتماعات الكبرى، التي أصبحت تحمل اسمه، في معهد بيترسن. وقال موسى ذات يوم مازحا إنه برغم أن "بالنظر إلى الأصول التي ينحدر منها فريد، قد يظن البعض أن [قاعة المؤتمرات] تشبه كنيسة حديثة، لكنني أعتقد أنها تشبه ملعب كرة السلة. وفريد مولع نوعا ما بلعبة كرة السلة." وبالفعل، لا يزال برغستن يمارس لعبة كرة السلة كعضو اتحاد ويسجل في المتوسط ٣٨ نقطة في المباراة الواحدة، وأداؤه يثير حفيظة تيموثي غايثر، وزير الخزانة الأمريكية، وهو أيضا لاعب شغوف بكرة السلة. ويقر برغستن بأن مجموع النقاط عال لأن "الهدف من اللعب مع هذا الفريق هو المتعة. ولكن عليك مع هذا أن تحرز أهدافا." ■

براكاش لونغان، مستشار في إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي.

كتب مارتن فلدشتاين الأستاذ في جامعة هارفارد عام ١٩٩٧ في مقال بارز في مجلة "فورين أفيرز" يقول "إن محاولة إدارة اتحاد نقدي والتطورات اللاحقة لإدارة اتحاد سياسي ... سيؤدي على الأرجح إلى تزايد الصراعات داخل أوروبا وبين أوروبا والولايات المتحدة." وقاوم هذا الاتجاه اثنان من خبراء الاقتصاد الأمريكيين. أحدهما هو روبرت ماندل، الحائز على جائزة نوبل، ومن المفارقات أنه واضع نظرية مناطق العملة المثلى. فذهب ماندل إلى أن الاتحاد النقدي سيقود إلى الاتحاد الاقتصادي؛ أي أن الشروط الضرورية لنجاح منطقة العملة المثلى ستتحقق نتيجة لاعتماد اليورو. وكان المناصر الآخر لليورو هو برغستن الذي يقول برغم ذلك أن موقفه نابع من "منظور اقتصادي سياسي" وليس من منظور منطقة العملة المثلى. وأثناء فترة عمله في الحكومة الأمريكية كان برغستن يتواصل بفعالية مع صناع السياسات الأوروبيين وأصبح على قناعة بأنهم سيقومون دائما في نهاية المطاف ببذل الجهد المطلوب من أجل "دفع عملية الاندماج قُدما."

"يصعب حدوث أي إنجاز كبير في القضايا الاقتصادية ما لم تتفق الولايات المتحدة والصين."

ووقوع الأزمة الأخيرة في أوروبا لم يجعل برغستن يغير رأيه، فيقول إن صناع السياسات الأوروبيين "بذلوا جهودا كافية في كل مرحلة من مراحل هذه الأزمة لتجنب الانهيار" ويضيف "إن ألمانيا ستبذل كل ما يتعين من جهد" لإنقاذ اليورو لما لها من مصالح جغرافية — استراتيجية في ظل الاندماج الأوروبي ولأن اليورو أسهم في اتساع التجارة الألمانية. ويتوقع أن تتحرك أوروبا رويدا صوب "الاتحاد الاقتصادي الكامل. وبعد مرور خمس سنوات من الآن...ستحقق هدفها."

مجموعة العشرين ومجموعة الاثنین

يرى برغستن أيضا أن هناك بعض التقدم الذي أحرز في نطاق أبعد من منطقة اليورو على صعيد العلاقات الاقتصادية بين الأمم. ويقول إن منبرا مثل المجموعة التي تتألف من عشرين من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات الصاعدة الأكثر تقدما (مجموعة العشرين) "لا يمكن الاستغناء عنه لأسباب إضفاء الشرعية، نظرا لأن الأسواق الصاعدة تمثل اليوم نصف اقتصاد العالم،" وهي الجزء الأكثر ديناميكية. فلا يسعنا أن تكون لدينا مجموعة السبعة أو مجموعة الثمانية [التي لا تمثل سوى أكبر الاقتصادات المتقدمة] لتحاول أن تدير العالم. فقد أدى "الركود الكبير" في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ إلى تعجيل وتيرة عملية إضفاء الشرعية على دور مجموعة العشرين. ويضيف برغستن "لم يعد هناك مجال للارتباك والتردد بعد الآن. كان يتعين جمع الأشخاص المناسبين حول الطاولة لمواجهة الأزمة."

والأمر المثير للجدل هو أن برغستن من الدعاة إلى "مجموعة الاثنین"، وهي مجموعة تتألف ضمنا من الولايات المتحدة والصين. ويذكر أن اقتراحه مبني على "حجة بسيطة هي أنه يصعب حدوث أي إنجاز كبير في القضايا الاقتصادية ما لم تتفق الولايات المتحدة والصين." ويستشهد بعدم إحراز تقدم يذكر في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية وفي كوبنهاجن في مجال تغير المناخ، حيث وصلت الولايات المتحدة والصين إلى طريق مسدود مما يقف حجر عثرة أمام تقدم المجموعة الأشمل من البلدان. ويشير أيضا إلى الطريق المسدود أمام قضايا سعر الصرف ويقول "إن الولايات المتحدة تندد مرارا وتكرارا بمسألة التلاعب بالعملة؛ والصين عازفة عن التجاوب" (راجع الإطار ٢).

شباب على

ديفيد بلوم

من صفوف البطالة في أوروبا واليابان إلى الشوارع المكتظة في القاهرة ولاغوس، يرزح شباب العالم تحت وطأة الأزمة الاقتصادية العالمية ويطالبون بالتغيير. سواء أكانت حركة "احتلوا وول ستريت" في الولايات المتحدة أو المظاهرات الحاشدة في العالم العربي، تدافع الشباب وها هم الآن يديرون الدفة في مواجهة فرص ذهبية أدراج الرياح وطموحات لم تر نور الشمس.



مظاهرات في ميدان التحرير بالقاهرة

شباب العالم المحبطون والغاضبون يطالبون بالتغيير

المحلك

وزيادة وعي الشباب، في ظل الركود وندرة الفرص، يندب باحتمال مواجهة مستقبل اقتصادي مزعزع على المدى الطويل. ومن ثم، ربما ظهر من الأسباب ما يبرر للشباب (وأخريين غيرهم) تصعيد احتجاجاتهم في السنوات القادمة. فضلا على ذلك، يبدو على الأرجح أن الحركات الاجتماعية والسياسية التي تكتسب فعالية في مكان ما قد تكون مصدر إلهام لشباب آخرين في أنحاء العالم، مثلما حدث في تونس مثلاً.

ما هو حجم المشكلة؟

من بين كل ستة أشخاص في العالم، هناك أكثر من شخص في المرحلة العمرية بين ١٥ و٢٤ عاماً. ومع هذا، فمن بين كل الفئات العمرية ربما كان المراهقون والشباب الراشدون البالغ عددهم ١,٢ مليار نسمة هم

قد يكون لدى الشباب (وغيرهم) مبرر مقنع لتصعيد احتجاجاتهم في السنوات القادمة.

أكثر الفئات المهمة - من جانب محلي السياسات والمفكرين في مجال الأعمال والباحثين الأكاديميين. أما أولئك الذين تتجاوز أعمارهم ٦٠ عاماً ويصل عددهم إلى ٨١٠ مليون نسمة فقد جذبوا اهتماماً أكبر، بينما أعدادهم المتزايدة تهدد شبكات الأمان الاجتماعي في أنحاء العالم. ويصدق الأمر نفسه على الأطفال والبالغين في مستقبل العمر. وهذا الإهمال مثير للدهشة. فهؤلاء المراهقون والشباب الراشدون يمثلون عوامل قوية للتغيير في المجتمع. فمهاراتهم وعاداتهم وسلوكياتهم وطموحاتهم في نواح متنوعة كالعمل، والإنفاق، والادخار، والهجرة من الريف إلى الحضر والهجرة الدولية، والتكاثر، كلها عوامل ستشكل المجتمع بعمق في السنوات القادمة. وقد ازدادت أعدادهم على مستوى العالم زيادة مطردة منذ عام ١٩٥٠ وستستمر على هذا المنوال على مدى عقدين آخرين على الأقل (راجع الرسم البياني ١).

وأجيال الشباب الحالية والمستقبلية تعرض البلدان لخطر فادح وتبشرها بمستقبل واعد. والتساؤل حول ما إذا كان في استطاعتهم أن يعيشوا حياة منتجة في مرحلة الرشد يتوقف على مقدار ما يتعلمونه في سنوات الدراسة والخبرات التي يكتسبونها في السنوات المبكرة من حياتهم العملية.

ويمثل عدد المراهقين والشباب الراشدين وكذلك نسبتهم إلى مجموع السكان انعكاساً لمسارات معدلات المواليد والوفيات، وانعكاساً، بقدر أقل، للهجرة الدولية - ويرتبطان على نحو وثيق بالتحول الديمغرافي،

والآن يدرك الساسة في أنحاء العالم أن استمرار الأزمة العالمية لفترة طويلة يزلزل الآمال ويعزز التوترات ويؤجج الاحتجاجات. وقام الشباب وفي حالات كثيرة بدور رئيسي في إثارة المطالبة بالتغيير، لكن الإصلاحات التي يطالبون بها تتحدث عن المجتمع بأسره وليس عن جيلهم فحسب.

صامدون ومتواصلون

طال أمد الأزمة الاقتصادية العالمية جراء التوترات في منطقة اليورو فأخرجت ملايين الشباب من سوق العمل - ٥٠٪ في إسبانيا واليونان و٣٠٪ في البرتغال وإيطاليا. وتهدد الأزمة بتوليد "جيل ضائع" قد يلقي مشقة في التعافي، كما يُرجح أن تسفر عن خسائر فادحة على المستوى الإنساني في السنوات القادمة.

والشباب صامدون بطبيعتهم، ويعول معظمهم عدداً أقل مما تعول الأجيال الأكبر سناً. ولكن أولئك الذين يمكثون عاطلين عن العمل لفترة طويلة غالباً ما تتوارى ثقتهم في أنفسهم وتقلص مهاراتهم وتضيع روايتهم بسوق العمل (راجع تحقيق "مأساة البطالة" في عدد ديسمبر ٢٠١٠ من مجلة التمويل والتنمية). وقد تنتابهم أحاسيس البؤس ويشعرون أنه لا حول لهم ولا قوة وأنهم مستبعدون من المؤسسات (راجع تحقيق "أصوات الشباب" في هذا العدد من مجلة "التمويل والتنمية").

ومع هذا، فمن الواضح أن شباب اليوم هم الذين سيتحملون مسؤولية تحقيق النجاح الاقتصادي وإحلال أمن البشرية على المدى الطويل. وإفساح الطريق أمام الشباب كي يديروا الدفة يعني بطبيعة الحال ضمان حصولهم على تعليم جيد وتمتعهم بصحة جيدة. وتراجع أعداد الشباب كنسبة من السكان في بعض البلدان ييسر إنفاق مزيد من الموارد من أجلهم. والعكس صحيح في بلدان أخرى حيث يمثل الشباب نسبة متزايدة من السكان. ويلوح التنافس على الموارد في أفق كثير من البلدان، حيث يجد السكان المسنون أنفسهم في خطر ويطالبون بمزيد من الاهتمام، بعد أن كان دورهم هو المساهمة فيها على مدار عقود (راجع التحقيق بعنوان "ثمن النضج" في عدد يونيو ٢٠١١ من مجلة التمويل والتنمية).

وفي خضم الاضطرابات ومشاعر عدم اليقين التي تملكت الشباب بشأن مستقبلهم الاقتصادي، استداروا نحو وسائل الإعلام الجديدة، أكثر من أي فئة أخرى، للحصول على معلومات والتواصل مع نظرائهم، ولما هو أكثر من ذلك. لقد ازدادت تطلعات الشباب بفضل اتساع نطاق استخدام شبكة الإنترنت مما أسهم جزئياً في توعيتهم بالفروق الشاسعة في المستويات المعيشية داخل بلدانهم وفي أنحاء العالم، كما ازدادوا وعياً بحجم الفساد والظلم وكيف يؤثران على حياتهم.



مراهقتان في مدينة ستوكهولم السويدية

وتواجه الصحة السكانية مخاطر في المستقبل. فشباب اليوم - وهم عمالة الغد - لن يكونوا بالضرورة أكثر صحة وإنتاجية من آبائهم. فتراجع النشاط البدني (نتيجة للتوسع الحضري والتحول نحو مهن أقل ترحالاً) وتزايد أعراض البدانة واستهلاك الكحول والتبغ يندران بتزايد الأمراض غير المعدية مثل مشكلات القلب والأوعية الدموية، ومرض السكري، والسرطان. أما تراجع مستوى الاستقرار - في المنزل والعمل - فله انعكاسات سلبية على الصحة الوجدانية والعقلية لشباب العالم. وثمة إشارات يصدرها تزايد نسبة المراهقين والشباب إلى السكان تدل على زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المعني على أساس حصة الفرد في السنوات القادمة واحتمالات تحقق مكسب ديمغرافي، أي فرصة سانحة محدودة المدة لتحقيق نمو سريع في الدخل والحد من الفقر (دراسة، Bloom 2011). وهذه الفرصة، التي تظل سانحة ما دامت حصة السكان في سن العمل مرتفعة نسبياً، تفرض أيضاً مخاطر زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الاقتصادات التي تخفق في توليد فرص عمل كافية.

وليس من المستغرب أن كثيراً من المشاركين في حركات الاحتجاج مؤخراً كانوا من الشباب. سواء في المجتمعات التي كانت تسجل دائماً مستويات بطالة مرتفعة بين الشباب أو في الاقتصادات المتقدمة حيث كانت العمالة الشابة هي الأشد تضرراً من الأزمة الاقتصادية العالمية. فالشباب له مصلحة كبيرة في إرساء نظام سياسي واقتصادي يراعي طموحاتهم، ويلبي احتياجاتهم إلى الحياة الكريمة، ويثبت فيهم الأمل في المستقبل.

تحليل التوقعات

جميع بيانات السكان والتوقعات الخاصة بهم هي عبارة عن تقديرات الخصوبة المتوسطة الصادرة في تقرير التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٠ الصادر عن شعبة السكان في الأمم المتحدة. وتعتمد التوقعات بصورة حاسمة على الافتراضات والتوقعات بشأن الخصوبة والوفيات والهجرة مستقبلاً. وعلى مستوى العالم ككل، ينحدر مسار الخصوبة المتوسطة بسلاسة من المستوى الحالي البالغ ٢,٥ طفل لكل امرأة إلى ٢,٢ طفل لكل امرأة عام ٢٠٥٠. ويمثل هذا التغير التأثير الصافي لانخفاض الخصوبة في ١٣٩ اقتصاداً وارتفاعها في ٥٨ اقتصاداً.

وتستند تقديرات العمر المتوقع مستقبلاً إلى الاتجاهات التاريخية حسب البلد وحسب نوع الجنس وإلى نموذج يتوقع تحقيق مكاسب أسرع في البلدان التي تسجل حالياً مستويات أدنى للعمر المتوقع. وتستند الافتراضات الخاصة بالهجرة إلى التقديرات السابقة والسياسات التي اعتمدها البلدان. وتنطوي المستويات المتوقعة لصافي الهجرة على حدوث تراجع بطئ حتى عام ٢١٠٠. وتوفر شعبة السكان في الولايات المتحدة البيانات السكانية حسب فئات الدخل على شرائط دي في دي، التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٠، تجميع خاص للبيانات. وتستند فئات الدخل إلى المعايير المأخوذة من تقرير "مؤشرات التنمية العالمية" ٢٠١١، الصادر عن البنك الدولي. وهذه المعايير معبراً عنها على أساس حصة الفرد من إجمالي الدخل القومي عام ٢٠٠٩ (إجمالي الناتج المحلي زائداً صافي الدخل من الخارج)، هي كما يلي:

- فئة الدخل المنخفض: ١٠٠٥ دولار أو أقل؛
- الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط: ١٠٠٦ دولار إلى ٣٩٧٥ دولار؛
- الشريحة الأعلى من فئة الدخل المتوسط: ٣٩٧٦ دولار إلى ١٢٢٧٥ دولار؛
- وفئة الدخل المرتفع: ١٢٢٧٦ دولار أو أكثر.

وهو مصطلح يستخدمه خبراء الديمغرافيا للدلالة على حدوث تغير طويل المدى في معدلات الوفيات والخصوبة من الارتفاع إلى الانخفاض (مثل عدد الأطفال لكل امرأة؛ راجع الإطار). ولأن معدلات الخصوبة تتراجع في البداية بوتيرة أبطأ من معدلات الوفيات، فأول ما ينتج عن هذا التحول زيادة في عدد الأطفال تعقبها طفرة في عدد ونسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاماً و٢٤ عاماً.

ما وراء الأرقام

دعونا نلقي نظرة على ما وراء الأرقام في بعض العوامل الرئيسية المتسببة في شعور الشباب بالإحباط.

للشباب مصلحة كبيرة في إرساء نظام سياسي واقتصادي يراعي طموحاتهم.

فالقضايا الاقتصادية ذات الصلة بالشباب تتضمن البطالة والدخل والمدخرات والإنفاق والحصول على فرص التعليم العالي بتكلفة معقولة والضرائب التي قد تفيد الفئات الأكبر سناً على نحو غير متكافئ. والقضايا الاجتماعية تشمل التعايش والزواج والطلاق والخصوبة والإنصاف بين الجنسين والجريمة والعلاقات داخل المجموعة الواحدة. أما القضايا السياسية فتتعلق بالثقة والمشاركة في العمل مع المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية وكذلك مع القادة.

ويندر غياب مثل هذا النظام بالصراع - لا سيما الآن، مع توافر وسائل الاتصال الرخيصة مثل الهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي.

التعرض للمخاطر في أوقات الأزمات

يتعرض المراهقون والشباب في مرحلة الرشد بصفة خاصة لمخاطر الهبوط الاقتصادي الكلي كما أنهم هم الذين تحملوا تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في ٢٠٠٨ وما أعقبها من تعاف بطيء في التوظيف. وارتفع معدل بطالة الشباب في العالم من ١١,٦٪ إلى ١٢,٧٪ في الفترة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١١، بينما معدل مشاركة القوى العاملة الشابة (نسبة الفئة العمرية العاملة أو الباحثة عن عمل) تراجع بصورة طفيفة نظرا لتوقف جزء من العاملين المثبطة عزائهم عن البحث عن عمل (تقرير منظمة العمل الدولية، ٢٠١٢).

ولحقت أكبر الآثار بالاقتصادات المتقدمة (راجع المقال بعنوان "جيل لن تتمحي ندوبه الغائرة" في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية): فارتفع معدل بطالة الشباب في هذه البلدان على نحو أكثر حدة من بطالة البالغين ٢٥ عاما وأكثر (لا سيما بين الذكور). وظل معدل بطالة الشباب مرتفعا، وكلما زاد التعافي تابطأ تراجع احتمالات تكوين الشباب لروابط مثمرة مع سوق العمل.

ومن ناحية أخرى، سيكون للشباب لا محالة دور رئيسي في التعافي بفضل طبيعتهم الديناميكية واستعدادهم للانتقال من مناطق العمالة الفائضة إلى مناطق نقص العمالة، والتحول من الزراعة منخفضة الإنتاجية إلى الصناعة والخدمات الأعلى إنتاجية. وغالبا ما يكون تدريبهم وتعليمهم وفق أحدث التطورات ميزة إضافية - برغم أن النظام التعليمي كثيرا ما يُكسب مهارات إما غير مواكبة للزمن أو لا حاجة لها (راجع المقال بعنوان "ناجحون بدرجة مقبول" في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). وما دام التعليم لا يحقق الأهداف المتوقعة عادة، فبإمكان الشباب أيضا إنكاء دفعة حاسمة نحو تغيير المؤسسات والقيادة.

أمثلة قُطرية

تساعد بعض الأمثلة على توضيح مجريات الأمور. فالهند نموذج لبلد يركز جهوده على ما يحقق مصلحة القطاع الكبير والمتزايد من السكان الشباب ويسعى جاهدا للوصول إلى هذا الهدف.

وهي ثاني أكثر البلدان المكتظة بالسكان في العالم، وسكانها الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاما هم الفئة الأكبر - والأخذة في التزايد. (عدد السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاما في الهند يصل إلى ٢٣٨ مليون نسمة ويساوي عدد السكان في رابع أكثر بلدان العالم المكتظة بالسكان وهي إندونيسيا). وخلصت "لجنة المعارف الوطنية" في الهند ويرأسها سام بيترودا إلى أن "شباب البلاد لا يمكن أن يكون ثروة إلا إذا استثمرنا إمكانياته. إن جيلا تدفعه المعرفة سيتحول إلى ثروة. وإذا حُرِم من هذا الاستثمار، فسوف يصبح عبئا اجتماعيا واقتصاديا." وقد أعطى شباب الهند دعما قويا للناشط الاجتماعي أنا هازار وحملته ضد الفساد - مما يدل على وعيهم الشديد بآثار الفساد المُؤسفة.

ويجلس بلد الجوار باكستان على شفا جرف مماثل، وإن كان أقرب قليلا إلى الحافة. فبينما يصل عدد الشباب في مرحلتي المراهقة والرشد إلى ٣٨ مليون نسمة، تضم باكستان خامس أكبر عدد من السكان في العالم ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاما و٢٤ عاما. ولكن هشاشة هياكل الحوكمة، وضعف سجل التقدم الإنمائي، وانتظام موجات

الصراع الاجتماعي الحاد، واهتزاز الوضع الاقتصادي الكلي كلها عوامل تسهم في فقدان الشباب للثقة في مستقبل باكستان (المجلس البريطاني، ٢٠٠٩). ومن شأن هذه الأوضاع أن تكون بمثابة وقود عالي الأوتكتين لدورات متكررة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ومع هذا، إذا استثمرت باكستان مواهب شبابها وقدرتهم الإنتاجية ووجهت طاقتهم، سيمكنها الولوج في مسار التنمية الذي سيتيح للبلاد استرداد ما فقدته في العقود الأخيرة فتلبي طموحات شعبها على نحو أفضل. وأسهمت ظروف مماثلة في بلورة الربيع العربي من احتجاجات ومظاهرات وانتفاضات بدأت في ديسمبر ٢٠١٠ وأدت إلى سقوط الحكومات في تونس ومصر وليبيا وإلى اندلاع الصراع الحالي في

الهند نموذج لبلد يركز جهوده على ما يحقق مصلحة القطاع الكبير والمتزايد من السكان الشباب ويسعى جاهدا للوصول إلى هذا الهدف.

مناطق أخرى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتجاوزتها. وتمتد جذور هذه الأحداث إلى عوامل اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية متعددة، غير أن ارتفاع أعداد السكان العاطلين عن العمل بشكل كلي أو جزئي وكذلك الشباب غير المتزوجين يعتبر في الغالب هو القاسم المشترك. والفكرة الدائرة في الأذهان هي أن ما سيفقده أولئك العاطلون عن العمل وغير المتزوجين قليل نسبيا مقارنة بفوائد أكبر سيجنونها من التغيير. فضلا على ذلك، ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة - مثل فيسبوك وتويتر، التي ترسخ استخدامها إلى أقصى مدى بين الشباب - في تسهيل التواصل والتنظيم فيما بينهم. وبرغم ما تثيره النظرية من أفكار، لا تزال الأدلة التجريبية على القوة التنبؤية لديمغرافية الشباب بالنظر إلى طبيعة القلاقل الاجتماعية والسياسية وكثافتها - وعواقبها العملية - في مهدها (دراسة Hvistendhal, 2011).

وفي إفريقيا، تظل الأضواء مسلطة على الشباب في أكبر سكان القارة في نيجيريا. ففي عام ١٩٨٠ كانت حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي في نيجيريا أعلى قليلا من حصة الفرد في إندونيسيا، لكنها اليوم لا تزيد عن النصف. ويبدو أن العوامل الديمغرافية تساهم بقوة في تفاوت الأداء الاقتصادي الكلي (دراسة Okonjo-Iweala and others, 2010). وكانت وتيرة التحول الديمغرافي أسرع بكثير في إندونيسيا مقارنة بنيجيريا، مما نتج عنه زيادة نسبة المراهقين والشباب الراشدين في هذا البلد الإفريقي. فاستخدمت إندونيسيا جزءا كبيرا من إيراداتها النفطية في تعليم الشباب، ونجحت في استيعاب شبابها من خلال فرص العمل المنتجة ورفع مستوياتهم المعيشية. وبإمكان نيجيريا الاستفادة من دراسة متأنية للنموذج الإندونيسي.

واليوم يوجد في نيجيريا ٣٢ مليون نسمة تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عاما، وأكثر من ضعف هذا العدد دون الخامسة عشر من عمرهم. وتمثل هاتان الفئتان موارد وطنية هائلة. فالاستثمار في مهارة هؤلاء الشباب وصحتهم، وفي رأس المال المادي، والبنية التحتية والمؤسسات التي تجعلهم منتجين، سيساعد على نجاح التنمية في نيجيريا والاستثمار في الفتيات والنساء، بما في ذلك استثمارات الصحة الإنجابية، سيضيف على الأرجح الميزة الأخرى المتمثلة في تخفيض معدلات الخصوبة وتحرير الموارد للاستثمار الاجتماعي. وعدم إشباع رغبة الشباب في المشاركة في العمل المثمر من شأنه التأثير سلبا

على الشرعية السياسية، وزيادة مشاعر الإحباط وتصعيد الصراعات، وتثبيت الاستثمارات. وبنجيريا، مثل كثير من البلدان الأخرى، يجب أيضا أن تظل متفهمة لأوجه التفاوت بين الوحدات الجغرافية والفئات الدينية والعرقية وأن تعتمد سياسات للحيلولة دون تحولها إلى مصدر أكبر للاحتكاك وعدم الاستقرار.

التغيير آت

مع هذا، فتغير الوزن الديمغرافي للشباب آت لا محالة، مما سيكون له انعكاسات مهمة - على مستقبلهم وعلى الاقتصاد العالمي. والشباب متواجدون بأعداد أكبر بكثير في البلدان والمناطق التي شهدت تحولا ديمغرافيا بطيئا. على سبيل المثال، يمثل الشباب ١٢٪ من السكان في البلدان مرتفعة الدخل وفي أوروبا، بينما يشكلون نحو ٢٠٪ من السكان في البلدان منخفضة الدخل وفي إفريقيا. ولكن نمو هذه الفئة العمرية بمعدل سنوي سريع في المتوسط منذ سبعينات القرن الماضي، وهو ١,٤٪، سينتهي بالضرورة في العقود القادمة - فينخفض إلى أقل من ٠,١٪ في الفترة بين ٢٠١٢ و ٢٠٥٠.

وأثناء هذه الفترة، ستقلص أعداد المراهقين والشباب الراشدين التي استمرت في العقود الماضية نظرا لتقارن معدل نموهم الضعيف بسبب بلوغ معدل نمو السكان الكلي ٠,٧٣٪.

غير أن الأرقام العالمية تحجب وراءها تنوعا أساسيا كبيرا. فتسجل سوازيلاند أعلى نسب الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما، حيث تصل إلى ٢٤,٥٪ من مجموع السكان كما أنها أعلى بمقدار مرتين ونصف تقريبا من نسبتهم في اليابان (٩,٧٪)، وإسبانيا وإيطاليا (٩,٨٪)، واليونان (١٠,١٪).

وفي البلدان مرتفعة الدخل، فأعداد الشباب بين ١٥ و ٢٤ عاما إما تراوح مكانها أو تتناقص بالفعل. وعلى النقيض من ذلك، ازداد عدد الشباب في مرحلتى المراهقة والرشد بسرعة بالغة الخطورة في البلدان منخفضة الدخل (٢,٦٪)، والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط (٢,١٪)، وإفريقيا (٢,٧٪). ولكن هذا الارتفاع سيبلغ نهايته في البلدان منخفضة الدخل في وقت قريب.

وفي السنوات القادمة، سيتراجع معدل زيادة أعداد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما على مستوى كل فئة دخل ومنطقة جغرافية. وسوف يصبح المعدل (أو يزداد) على الجانب السالب في بلدان الشريحة الأعلى من فئة الدخل المتوسط وفي ثلاث مناطق هي آسيا

وأمریکا اللاتينية وأوروبا (راجع الرسم البياني ٢ و ١). أما الزيادة المطردة في أعداد الشباب بين ١٥ و ٢٤ عاما في الفترة من ١٩٥٠ وحتى نهاية ٢٠١٠ فسوف تنحسر وتستقر عند ١,٢٦ مليار نسمة حوالي عام ٢٠٣٥. ولن تواصل أعداد المراهقين والشباب الراشدين ارتفاعها إلا في البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط.

وفي ظل هذه التغيرات، سينتقل تركيز المراهقين والشباب الراشدين في العالم بصورة حادة في اتجاه إفريقيا. وفي الوقت الراهن، يوجد في إفريقيا ١٧,٥٪ من شباب العالم المراهقين والراشدين، بينما يوجد في آسيا ٦١,٩٪. ولكن بحلول عام ٢٠٥٠، يُتوقع نمو حصة إفريقيا من المراهقين والشباب الراشدين إلى ٣١,٣٪، بينما يُتوقع تراجع الحصة في آسيا إلى ٥٠,٤٪.

المسنون في ازدياد

إضافة إلى ذلك كله، فأعداد المراهقين والشباب الراشدين لن تتجاوز أعداد المسنين لفترة أطول من ذلك (راجع الرسم البياني ٣).

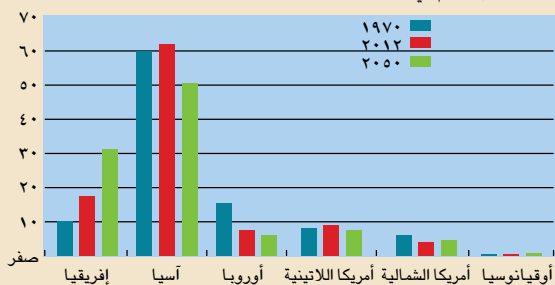
وطبقا لتوقعات شعبة السكان في الأمم المتحدة، فاقتران تباطؤ نمو أعداد الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما مع زيادة سرعة نمو المسنين البالغين ٦٠ عاما وأكثر سيؤدي إلى تبدل وضع الأرقام في عام ٢٠٢٦ حينما يتجاوز عدد المسنين أعداد الشباب. وقد تبدل الوضع بالفعل في البلدان مرتفعة الدخل (١٩٩٠)، وأوروبا (١٩٨٢)، وأمريكا الشمالية (١٩٨٧)، وأوقيانوسيا (٢٠١١). ويُتوقع حدوث نفس الشيء في البلدان في الشريحة الأعلى من فئة الدخل المتوسط بحلول مطلع العقد القادم، وفي آسيا بعد ذلك بفترة وجيزة.

وكما أشير آنفا، تضم الهند أكبر عدد من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما - ٢٣٨ مليون نسمة - وستزداد هيمنة الشباب في العقود القادمة. ويُعزى السبب في ذلك إلى تقلص أعداد الشباب في الصين - وهي أكثر بلدان العالم المكتظة بالسكان اليوم - الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما ٢١٧ مليون نسمة في الوقت الحاضر إلى ١٥٨ مليون نسمة في ٢٠٣٠.

وارتفاع أعداد المراهقين والشباب الراشدين اليوم لا يرسل إشارة على أي زيادة مستقبلا. فمن بين العشرة بلدان التي تضم أكبر أعداد من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما في عام ٢٠١٢، يُتوقع زيادة السكان الشباب في خمسة منها بحلول عام ٢٠٣٠ وانخفاض هذه

الرسم البياني ٢ تحول جغرافي

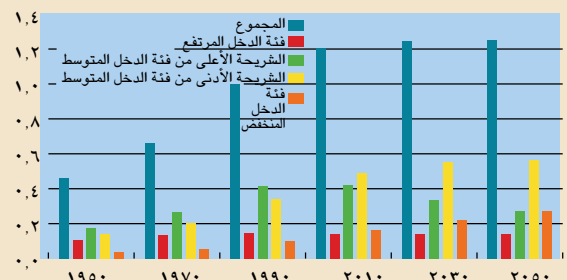
إفريقيا تزداد شبابا، ولكن معظم شباب العالم سيظل متركزا في آسيا في عام ٢٠٥٠ (% من شباب العالم في المنطقة)



المصدر: شعبة السكان في الأمم المتحدة، تقرير التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٠.

الرسم البياني ١ الشباب الفقراء في ازدياد

مع ثبات عدد الشباب في أنحاء العالم، ستتركز أعداد أكبر منهم في البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط (بالمليارات)



المصدر: شعبة السكان في الأمم المتحدة، تقرير التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٠.

الريفية والمناطق الحضرية، وتلبية توقعات الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تعني معالجة الوهن الذي يلحق بالوحدات الأسرية - وذلك جزئياً من خلال التوصل إلى كيفية نقل الوظائف إلى حيث يعيش الناس ومن ثم تقليل هجرة أفراد الأسرة الأصغر سناً مدفوعين بدواعي اقتصادية. غير أن تنفيذ هذه الخطوات غير كاف لضمان مستقبل مثمر لشباب العالم. فالأمر يقتضي توفير فرص عمل ملائمة - وتوافر آليات تتسم

الفئة العمرية في الخمسة الأخرى. وعلى مستوى البلدان كلها، ستشهد إفريقيا جنوب الصحراء - النيجر وزامبيا وتنزانيا وأوغندا وملاوي - أسرع معدلات النمو السكاني للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً، بينما سيحدث أكبر تراجع في معدلات النمو في البوسنة والهرسك (-٢,٤٪)، ثم ألبانيا ومولدوفا (-٢,٣٪)، وكوبا (-٢,٢٪).

ما الذي ينبغي عمله؟

إلى أين يسوقنا ذلك كله؟ فكما رأينا، في إمكان الشباب المبادرة بالدفع نحو التغيير، فتتحقق المنفعة لهم ولآخرين غيرهم، ولكن ذلك يعني وضع أمور كثيرة في نصابها في نواحي عدة. وربما كان أولها وأهمها تحسين التدريب والتعليم (على كافة المستويات، من حيث إمكانية الوصول إلى الفرص والجودة). وليس هذا بالأمر اليسير، ولكن من الواضح أن هناك حاجة إلى فكر جديد (وربما موارد جديدة) في كثير من البلدان، حتى يتسنى تعليم الشباب على نحو أشمل وبطرق تحقق المنفعة لهم ولاقتصاداتهم.

وبرامج الخدمة الإلزامية أو الطوعية - ما بين الخدمة العسكرية الوطنية والمنظمات التطوعية مثل فيالق السلام الأمريكية - يمكنها أن تحقق التواصل الاجتماعي بين الشباب، وأن تغرس فيهم شعوراً بالمجتمع حولهم، وتزيد من تقديره للذات، بينما تكسبهم المهارات المطلوبة في السوق. وتوسيع نطاق التلمذة المهنية سيكون مفيداً في بعض الحالات، خاصة البرامج التي تستهدف الشباب وليس من تزيد أعمارهم عن ٢٥ سنة كما يحدث غالباً الآن في المملكة المتحدة. وزيادة التركيز على غرس معرفة الأبجديات المالية، والأبجديات الصحية، ومهارات ريادة الأعمال ستؤدي على الأرجح ثماراً طيبة.

ومن الأولويات الأخرى توفير بنية تحتية يمكن الاعتماد عليها، وتوخي مزيد من الحرص في ضبط سياسات سوق العمل، وزيادة إمكانية النفاذ إلى الأسواق المالية، ومراعاة الحكم الرشيد الذي يراعي قضايا الشباب، وتوفير الرعاية الصحية الشاملة. وهذه النقطة الأخيرة مهمة، فالصحة الجيدة عنصر له نفس الدرجة من الأهمية كالتعليم والتدريب في السماح للشباب بتعزيز المهارات التي يحتاجونها ليصبحوا من أعضاء المجتمع المنتجين اقتصادياً. والشباب، كسائر الفئات، في حاجة إلى الحصول على خدمات الرعاية الصحية عالية الجودة لكي يستفيدوا من إمكاناتهم.

والاستفادة من ديناميكية الشباب تعني أيضاً معالجة التحديات أمام نوع الجنس والدخل، وتلك التي تفرضها أوجه التفاوت بين المناطق

ستشهد إفريقيا جنوب الصحراء - النيجر وزامبيا وتنزانيا وأوغندا وملاوي - أسرع معدلات النمو السكاني للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاماً و ٢٤ عاماً.

بالكفاءة في تعريف الأشخاص بتوافر هذه الوظائف - وضمان عمق اندماج الشباب في نسيج المجتمع ومشاركته على أساس من المساواة في جميع موارده وفي المنافع التي تدرها.

وبالفعل، إن الوزن السياسي للمراهقين والشباب الراشدين أخذ في التراجع في البلدان مرتفعة الدخل وبصورة جزئية في أمريكا اللاتينية وآسيا، كما أنه سيزداد وهنا في كثير من البلدان النامية في العقود القادمة مع بدء تقدم سكانها في العمر. ولكن ليس ثمة شك أنه إذا تم استثمار مزيد من الموارد من أجل المراهقين والشباب الراشدين على نحو متزامن، سيلقى المسنونون في جميع البلدان دعماً أفضل في المستقبل.

وأخيراً، من الضروري أن يستمع بالفعل كل من المؤسسات وصناع السياسات والمجتمع ككل لما يقوله الشباب. وتستطيع المجتمعات والمدن والأقاليم والبلدان أن تؤسس منتديات بغرض الاستماع إلى شواغل المراهقين والشباب الراشدين والتعرف على أفكارهم والحفز على التغيير. ويمكن منح الشباب صوتاً في أجهزة صنع القرار. ولكي تصبح هذه العمليات جديرة بالاهتمام بحق يتعين أن يشارك فيها قطاع عريض حقيقي يمثل هذه الفئة الديمغرافية، وذلك مثلاً عن طريق دعوة الأفراد الممثلين للفقراء أو لقطاعات المجتمع الأقل حظاً في التعليم. فشمول كل الفئات من شأنه أن يحقق المنفعة للجميع. ■

ديفيد بلوم، أستاذ الاقتصاد والديمقراطية في قسم الصحة العالمية والسكان في كلية هارفارد للصحة العامة.

المراجع:

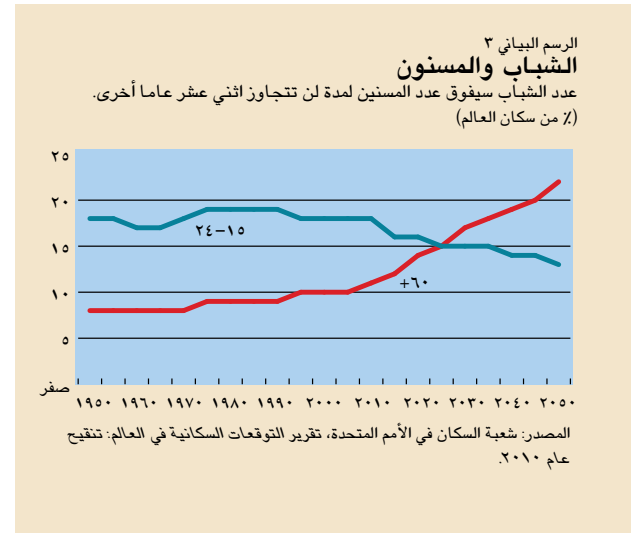
Bloom, David E., 2011, "7 Billion and Counting," Science, Vol. 33, No. 6042, pp. 562-69.

British Council, 2009, Pakistan: The Next Generation (Islamabad).

Hvistendhal, Mara, 2011, "Young and Restless Can Be a Volatile Mix," Science, Vol. 33, No. 6042, pp. 552-54.

International Labor Organization (ILO), 2012, Global Employment Trends 2012: Preventing a Deeper Jobs Crisis (Geneva).

Okonjo-Iweala, Ngozi, David E. Bloom, and others, 2010, Nigeria: The Next Generation Report (British Council and Harvard School of Public Health).



النجاح بدرجة مقبول

ایمانویل جیمینیز، الیزابیت کینگ، وجی - بینگ تان

العودة إلى المدارس أو اكتساب مهارات جديدة مطلوبة في سوق العمل.

فهل تستطيع البلدان النامية أن تحسن مستوى الجودة في نظمها التعليمية، وأن تحقق نتائج أفضل في اكتساب الشباب للمهارات المطلوبة، وتنجح في إبقاء مزيد من الطلاب في المدارس لفترات أطول، ثم تجد فرص عمل لهم بعد التخرج- أو تمنحهم فرصة ثانية في حالة التسرب من التعليم أو عدم العثور على عمل؟ أجل، ولكن يجب أن تسلك البلدان منهجا نظاميا في تغيير مضمون وطريقة تعليم الصغار بدلا من الاعتماد في إصلاح التعليم على أي عنصر واحد بعينه.

أساسيات دون المستوى

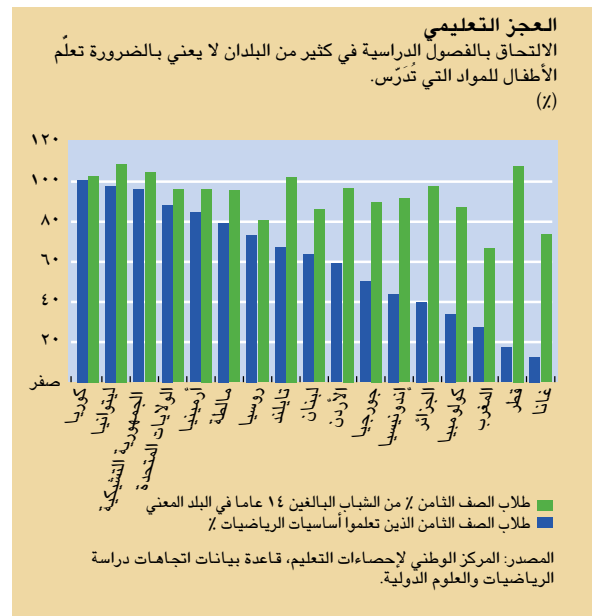
نتيجة لتدني المستوى التعليمي لكثير من الشباب وقت تركهم للدراسة، فهم يدخلون عالم العمل بينما يفتقرون إلى المعارف أو المهارات أو السلوكيات اللازمة للتكيف مع التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد وعلى حياتهم. وتخلص الدراسات القطرية إلى انخفاض مستويات التعلم في البلدان النامية إلى حد مثير للذعر. فبتين من خلال اختبار أجري لطلاب من مالي أنهم يفتقرون إلى عناصر القراءة الأساسية، حتى في الصف الثالث. ولم يتمكن ما يتراوح بين ٥٠٪ و ٦٠٪ من الطلاب من قراءة كلمة واحدة ضمن قائمة من الكلمات التي تستخدم مرارا وتكرارا في لغتهم (دراسة Ralaingita and Wetterberg, 2011). وفي باكستان، اتضح من اختبار أجري لطلاب في الصف الثالث أن نصفهم فقط تمكن من حل مسائل الضرب الأساسية (راجع تقرير البنك الدولي، ٢٠١١، للاطلاع على هذا الاقتباس وأمثلة أخرى). ويتأكد هذا الانخفاض في مستويات التعلم من خلال التقييمات الدولية للطلاب مثل "اتجاهات دراسة الرياضيات والعلوم الدولية" (Trends in International Mathe-matics and Science Study). حتى الاقتصادات متوسطة الدخل التي حققت معدلات مرتفعة في الالتحاق بالتعليم الأساسي، مثل كولومبيا وإندونيسيا وتايلاند، تبين أن لديها فجوة واسعة بين معدل التحاق الطلاب بالباين ١٤ عاما بالصف الثامن ونسبة الطلاب في نفس الصف الذين تعلموا أساسيات مادة الرياضيات (راجع الرسم البياني).

فضلا على ذلك، تتباين مستويات التعلم داخل البلدان تبانيا شديدا، مما يشير إلى الحاجة إلى تعليم عالي الجودة يمنح المهارات المطلوبة في كل المستويات، وكذلك إلى توفير التعليم الأساسي للفئات المحرومة أو التي يصعب الوصول إليها. وتشير البحوث إلى أن التفاوت في مستويات التعلم يتوقف على تصميم السياسات التعليمية وفعاليتها أكثر مما يتوقف على مستويات الدخل (دراسة Hanushek and Woessmann, 2008).

في في البلدان النامية، يقضي الشباب في المدارس وقتاً أطول بكثير مما كانوا يفعلون في أي وقت مضى، لكنهم لا يتعلمون المهارات التي يحتاجون إليها للحصول على وظائف مجزية. ومن ثم، فمستوى الإنتاجية على امتداد حياتهم العملية أقل مما يمكن أن يكون عليه، مما يؤثر على إمكانات النمو في بلدانهم.

وبعبارة أخرى، حققت البلدان النامية تقدماً نحو إحراز أهداف التعليم الكمية. فعلى مدار العقدين الماضيين وحدهما مثلاً، ارتفع المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي من نحو ٥٠٪ إلى ٨٠٪ في البلدان منخفضة الدخل.

ولكن البلدان النامية نجحت بقدر أقل في تحقيق تحسن نوعي في التعليم، مقيسا بجودة أداء الطلاب في عمليات تقييم التعلم. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشباب لا يكتسبون الأنماط الصحيحة من المهارات التي تصلح للاقتصاد حديث، الأمر الذي يجعلهم في الغالب غير معدين لانتقاء الخيارات الصحيحة من بين مجموعة واسعة من الفرص الاقتصادية. وأخيرا، قد ينتهي المطاف بتسرب الشباب من التعليم في المدارس قبل الأوان أو بمكوئهم عاطلين عن العمل إما لأن النظم التعليمية أو اختياراتهم الخاصة خذلتهم، أو لوقوع أحداث غير متوقعة كصراع مدني مثلا. ويدعو هذا الأمر إلى تنظيم برامج "الفرصة الثانية" التي تتيح لهم



الإصلاح الشامل
للمحتوى التعليمي
وطريقة تقديمه
للشباب هي أفضل
وسيلة تعينهم
وتعين بلادهم
على النجاح



طالبات ينصتن للشرح في أحد الفصول في مدينة جاكارتا، إندونيسيا

مناهج بعيدة عن الواقع

على أساس مستنير. على سبيل المثال، أُجري عام ٢٠٠١ مسح في الجمهورية الدومينيكية للأولاد في السنة النهائية في المدارس الابتدائية والذين استطاعوا أن يقدروا بدقة المنفعة التي تعود عليهم من استكمال التعليم الابتدائي، ولكنهم قللوا بصورة حادة من مردود شهادة الدراسة الثانوية - بمقدار الثلث - لأن تقديراتهم لم تبني إلا على أجور أولئك الذين مكثوا في القرية بعد استكمال مرحلة التعليم الثانوي؛ بينما الذين كسبوا دخولا عالية انتقلوا للعيش بعيدا (دراسة 2010، Jensen).

ونقص الموارد هو أحد الأسباب الأخرى وراء ضعف خيارات التعليم بين الشباب. فبعد المرحلة المبكرة من التعليم الثانوي يبدأ الشباب في تمويل ما يحصلون عليه من تعليم وتدريب بمزيد من مواردهم الخاصة. وحتى حينما تحظى هذه الاستثمارات بدعم مكثف، فإن الشباب هم الذين يتكبدون قدرا كبيرا من تكلفة الفرصة الضائعة من تمضية الوقت في التدريب، بينما المنح والقروض التي تمول التعليم غير متاحة على نطاق واسع في معظم البلدان النامية. وأخيرا، يتضح من البحوث التي أجريت مؤخرا حدوث تطور كبير في المخ بعد سن البلوغ، خاصة في الفص الأمامي، حيث الوظائف التنفيذية. وهذه الوظائف تمكن الشباب من انتقاء خيارات تعليمية عقلانية من خلال المقارنة بين منافع الحاضر والمنافع المتوقعة وتكاليف التعليم. وعندما يكون أمام الطلاب فرصة واحدة للنجاح، فلا مجال للحديث عن قصر نظر الشباب أو إقدامهم على المخاطرة.

ليست هناك فرص ثانية

حتى عندما تتوافر فرص كافية للتعليم عالي الجودة، يظل من المرجح أن يقع الشباب أو آبائهم أو حكوماتهم في بعض الاختيارات السيئة. ففي عام ٢٠٠٩، كان هناك ٦٧ مليون طفل في سن التعليم الابتدائي و٧٢ مليون شاب في سن التعليم الثانوي الأدنى في أنحاء العالم لم يلتحقوا بمدارس. ويعيش معظم هؤلاء الشباب في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، ومنطقة جنوب وغرب آسيا، اللتين تضمّان معا ٤٦٪ و٥٧٪، على التوالي، من شباب العالم في سن التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي غير الملتحقين بمدارس. وربما لن يكتسب معظم هؤلاء الأطفال أبدا أساسيات القراءة والحساب من خلال التعليم الأساسي.

وبرامج الفرصة الثانية هي بمثابة شريان الحياة لهؤلاء الشباب، وتشمل دورات محو الأمية، وبرامج معادلة الدرجات، والتدريب المهني الموجهة نحو الوظائف المتاحة. وبرغم تباين المعلومات المتاحة عن مدى توافرها، اتضح من خلال مسح واحد أُجري لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء أنه كان هناك ١٥٤ برنامجا في ٣٩ بلدا لخدمة ٣,٥ مليون طفل في عام ٢٠٠٦؛ بينما كان هناك ٥٢ مليون شاب إفريقي غير ملتحقين بمدارس عام ٢٠٠٩ (دراسة DeStefano and others, 2006).

حتى أولئك الذين يتسنى الحصول على تعليم أساسي كاف ربما لا يتمكنون من إيجاد فرصة عمل لأنهم لا يمتلكون المهارات التي يطلبها أصحاب العمل اليوم — والأهم من ذلك، أصحاب العمل في الغد. وبرغم استمرار البطالة بين الشباب، شكّا أصحاب الأعمال الذين شملهم المسح من عدم توافر عمالة كافية تمتلك المهارات التي يحتاجون إليها للتنمية أعمالهم.

ومن المشكلات في هذا السياق افتقار الشباب إلى المهارات الفنية التي يحتاجونها لكي يصبحوا منتجين على الفور. ففي الهند مثلا، أدى انخفاض مستوى كفاءة خريجي الجامعات والكليات إلى دون المتوسط إلى قيام قادة الصناعات، في مجالات مثل برامج الكمبيوتر والأعمال المصرفية والصيدلة وخدمات التجزئة، بتصميم البرامج التدريبية الخاصة بهم وإلى توليهم في بعض الحالات بناء مقار التدريب الخاصة بهم كي يفتحوا سبيلا مباشرا للحصول على العمالة المستقبلية (دراسة Wadhwa, De Vitton, and Gereffi, 2008). وافتقار الشباب إلى المهارات الفنية لم يكن ليُمثل مشكلة على هذا النحو إذا رأى أصحاب العمل أنهم قابلين للتدريب على الأعمال الراهنة. ولكن ضعف المهارات الأساسية يعني أن أولئك العاملين قد لا يحققون منفعة من التدريب أثناء العمل - الذي غالبا ما يدخره أصحاب العمل لموظفيهم ذوي المستويات التعليمية الأفضل. ومن المثبطات الأخرى أيضا انخفاض مستوى الالتحاق بمجالات دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

كذلك يبدو أن المهارات غير المعرفية أو "الشخصية" لا تحظى باهتمام كاف. فتكشف مسح أُجريت لأصحاب الأعمال في عدد من المناطق عن وجود ثغرات في مجالات مثل حل المشكلات، والإبداع، والعمل الجماعي، والقدرة على التواصل، والاستعداد لتحمل المسؤولية، والتفكير النقدي، والابتكار، والمبادرة، وريادة الأعمال، ودقة المواعيد (مؤسسة التمويل الدولية والبنك الإسلامي للتنمية، ٢٠١١). وتكتسب هذه المهارات أهمية أكبر من ذي قبل في أماكن العمل الحديثة في ظل ما تشهده من انتشار تكنولوجيا المعلومات، والتحول إلى الهياكل التنظيمية المنبسطة، واندماج الأعمال المتفرقة جغرافيا ضمن شبكات إنتاج عالمية، والحاجة إلى مواكبة التقدم التكنولوجي ومسايرة تطورات السوق الحديثة. وتدل العوامل ذاتها على أن معرفة اللغات الأجنبية، وخاصة الإنجليزية، والمهارات الأساسية لاستخدام الكمبيوتر تكتسب أهمية متزايدة باعتبارها مهارات أساسية من وجهة نظر أصحاب الأعمال.

اختيارات غير حكيمة ولا مستنيرة

يواجه الشباب تحديات أكثر مما يجابه الكبار عند اتخاذ قرارات طويلة الأجل بشأن مستقبلهم - مثل مقدار الاستثمار في التعلم اليوم. أولا، إنهم يفتقرون إلى الخبرة في اتخاذ القرارات وقد لا تتوافر لديهم المعلومات اللازمة للاختيار

ونظرا لأن المستفيدين المستهدفين هم الفئات المحرومة بطبيعة الحال، غالبا ما تفتقر برامج الفرصة الثانية إلى الدعم السياسي اللازم لتعبئة الالتزامات المالية المستمرة. وغالبا ما تكون هذه البرامج مكلفة ولا تحتوي على مسار موثوق للعودة إلى تيار النظام التعليمي العام (مثلا من خلال شهادات معادلة إتمام الدورات التدريبية) وتفتقر إلى الروابط مع سوق العمل التي تكتسب أهمية خاصة بالنسبة لليافعين الأكبر سنا.

التقدم على الدرب

ليس ثمة نقص في الأفكار حول كيفية تحسين إمكانات الوصول إلى التعليم، أو نقص في الجهود المبذولة. فكثير من البلدان يخصص جزءا كبيرا من الإنفاق العام للتعليم والتدريب. ولكن البلدان يتعين أن تبذل جهدا أكبر لزيادة فرص التعلم المتاحة للشباب، لا سيما من خلال تحسين الجودة. ويتعين عليها أيضا مساعدة الشباب (وأبائهم) على توخي الحكمة في الاختيار من هذه الفرص - وفي حالة الاختيارات الضعيفة التي تكاد تكون حتمية - يجب أن تضع البلدان برامج للفرصة الثانية تتسم بمروددية التكلفة.

وتلقي أكثر المبادرات الواعدة نظرة نظامية على التعلم الذي يركز على النتائج القابلة للقياس (البنك الدولي، ٢٠١١).

أولا، الإقرار بأن إصلاح نظام تعليمي موجه نحو الشباب لا يقتصر على تحسين المدارس والمعاهد العامة بعد المرحلة الابتدائية، وإنما

عندما يكون أمام الطلاب فرصة واحدة للنجاح، لا يمكن الحديث عن قصر نظر الشباب أو إقدامهم على المخاطرة

يتعلق أيضا بالتوسع في المعاهد غير النظامية والخاصة وتوفير عنصر التعلم المستمر في المنزل والمجتمع. ومن شأن هذا المنهج النظامي أن يحول دون الإصلاحات التدريجية - التي يمكن أن تسفر عن عدم الاتساق بين العدد المتزايد للمتخرجين من نظام التعليم الأساسي والعدد المحدود من الأماكن المتاحة في المستويات التعليمية الأعلى - ودون حدوث فجوات بين المهارات التي تُدرّس وتلك التي يطلبها أصحاب الأعمال في القطاع الخاص. وهذا المنهج يعني ضرورة تمتع الأطفال الذين يدخلون في مرحلة المراهقة بالتغذية الكافية والصحة الجيدة حتى يتسنى لهم التعلم أثناء سنوات تكوينهم، كما يدعو إلى توافر مستوى جيد من التعليم في المرحلة دون سن الدراسة والمرحلة الابتدائية وزيادة دعم الآباء للتعلم.

ثانيا، الإقرار بأن تحسين مردود التعلم لا يقتضي مجرد الاستثمار في المباني والفصول المدرسية، وفي تدريب المعلمين والأساتذة، والكتب الدراسية؛ وإنما هذه المدخلات يجب أن تحسن التعليم والتعلم داخل الفصل الدراسي من خلال الإدارة الرشيدة للنظام التعليمي والتركيز على النتائج. ويبدأ هذا التركيز بقياس ومراقبة عملية التعلم ثم يجب الاسترشاد بهما بعد ذلك في تحديد أسلوب إدارة المدارس وتمويلها، وطريقة تعيين المعلمين وترقيتهم. ويتعين أن يتوافر للمعلمين ومديري المدارس أدوات وموارد كافية كما يجب مساءلتهم عن النتائج المحددة. ونظرا لأن المدارس التي تخدم الفئات المحرومة هي التي يقع عليها عادة أكبر الضرر من إخفاق الإدارة الرشيدة والمساءلة، فمن شأن اتباع منهج نظامي أن يعزز المساواة ويدعم الكفاءة.

ثالثا، وضع برامج تعلم الشباب لصنع القرارات السليمة عند الاستثمار في رأسمالهم البشري من خلال تزويدهم بالمعلومات والموارد وفتح المجال أمام منحهم فرصا ثانية، حتى يتسنى لهم العودة إلى المسار الصحيح إذا جنحوا أو جنح آخرون تجاه اختيارات خاطئة.

فتوافر مزيد من المعلومات عن مردود التعليم يحقق النتائج المرجوة، كما يتبين من الحالة المأخوذة من الجمهورية الدومينيكية الواردة آنفا. فاحتمالات الالتحاق بالتعليم الثانوي بين طلاب الصف الثامن الذين تم إطلاعهم على بيانات الدخل الفعلي لخريجي المدارس الثانوية تفوق احتمالات التحاق نظرائهم الذين لم يتلقوا هذه المعلومات وقللوا من قدر مردود مواصلتهم للتعليم (دراسة Jensen, 2010).

رابعا، تقييم التأثير الذي تحدثه البرامج المبتكرة. فبرامج الفرصة الثانية تتضمن طائفة واسعة من التدخلات من أجل الشباب الذين مكثوا خارج المدارس وسوق العمل لسنوات عديدة. ولم تحظ هذه البرامج بشعبية خاصة نظرا لاعتبارها مكلفة أكثر من التعليم النظامي. ولكن يتبين من الدراسات التي أجريت مؤخرا لجهود مثل برنامج "الشباب" (Jóvenes) في أمريكا اللاتينية أن صحة التصميم والمثابرة في التنفيذ يجعلان هذه التدخلات تعيد الشباب إلى التيار العام لسوق العمل على نحو يتسم بمروددية التكلفة (تقرير البنك الدولي ٢٠٠٦؛ ودراسة At- tanasio, Kugler, and Meghir, 2011).

وبرغم أن هذه المبادرات ليست هي الجواب التام، فهي تساعد الشباب على الاستفادة من مواهبهم وطاقتهم وزيادة فرص نجاحهم. وهذا بدوره مصدر أخبار جيدة للنمو الاقتصادي. ■

إيمانويل جيمينيز مدير تقييمات القطاع العام في مجموعة التقييم المستقلة، وإليزابيث كينغ مدير التعليم في شبكة التنمية البشرية، وجي - بينغ تان مستشار تعليمي في شبكة التنمية البشرية - وجميعهم من مجموعة البنك الدولي.

المراجع:

- Attanasio, Orazio, Adriana Kugler, and Costas Meghir, 2011, "Subsidizing Vocational Training for Disadvantaged Youth in Colombia: Evidence from a Randomized Trial," American Economic Journal: Applied Economics, Vol. 3, No. 3, pp. 188-220.
- DeStefano, Joseph, Audrey-Marie Schuh Moore, David Balwanz, and Ash Hartwell, 2006, "Meeting EFA: Reaching the Underserved through Complementary Models of Effective Schooling," EQUIP2 Working Paper (Washington: USAID/Academy for Educational Development).
- Hanushek, Eric A., and Ludger Woessmann, 2008, "The Role of Cognitive Skills in Economic Development," Journal of Economic Literature, Vol. 46, No. 3, pp. 607-68.
- International Finance Corporation (IFC) and Islamic Development Bank (IsDB), 2011, Education for Employment: Realizing Arab Youth Potential (Washington: World Bank).
- Jensen, Robert, 2010, "The (Perceived) Returns to Education and the Demand for Schooling," Quarterly Journal of Economics, Vol. 125, No. 2, pp. 515-48.
- Ralaingita, Wendi, and Anna Wetterberg, 2011, "Gauging Program Effectiveness with EGRA: Impact Evaluations in South Africa and Mali," Chapter 3 in The Early Grade Reading Assessment: Applications and Interventions to Improve Basic Literacy, ed. by Amber Gove and Anna Wetterberg (Research Triangle Park, North Carolina: RTI International).
- Wadhwa, Vivek, Una Kim de Vitton, and Gary Gereffi, 2008, "How the Disciple Became the Guru," Global Engineering and Entrepreneurship report (Durham, North Carolina: Duke University).
- World Bank, 2006, World Development Report 2007: Development and the Next Generation (Washington).
- , 2011, World Bank Group Education Strategy 2020: Learning for All—Investing in People's Knowledge and Skills to Promote Development (Washington). Available at <http://go.worldbank.org/DTQZ9EKJW0>

جيل لن تنمحي ندوبه

حنان مرسي

صف من الباحثين عن عمل في معرض للتوظيف أقيم في مدينة نيويورك

**في الاقتصادات
المتقدمة، سجلت
البطالة ارتفاعا
هائلا بين العمالة
الشابة على
أثر الأزمة، وهو
ارتفاع سيستغرق
وقتا طويلا حتى
يتراجع.**

المتوسط في الاقتصادات المتقدمة إلى ١٣٪ بالنسبة للعاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما، مقارنة بنحو ٥٪ للعاملين الأكبر سنا. وتساعد معدل البطالة بين هؤلاء العاملين الشباب حتى بلغ الآن حوالي ٢٠٪، أي ثلاثة أضعاف المتوسط السائد للفئات العمرية الأكبر، وهو ٧٪ تقريبا. ونظرا للبطء الشديد الذي تسير به الاقتصادات المتقدمة نحو التعافي، فمن المرجح أن يظل هذا المعدل مرتفعا لبعض الوقت.

وثمة تفاوت كبير بين البلدان في معدلات بطالة الشباب. فرغم أنها بلغت ١٣٪ في المتوسط قبيل الأزمة في الاقتصادات المتقدمة (أستراليا وكندا واليابان وكوريا ونيوزيلندا والولايات المتحدة وأوروبا الغربية)، فقد تجاوز هذا المعدل ٢٠٪ في اليونان وإيطاليا، وكان أقل من ١٠٪ في هولندا واليابان، وحوالي ١٠٪ في الولايات المتحدة. وهناك عدة بلدان أخرى، منها السويد والمملكة المتحدة، بلغت فيها بطالة الشباب أربعة أضعاف المعدل المقابل للأكبر سنا.

ومنذ عام ٢٠٠٨، زادت البطالة بين الشباب (راجع الرسم البياني) - حيث تجاوزت ١٨٪ في الولايات المتحدة، ووصلت الآن إلى ٢٥٪ تقريبا في إيطاليا والسويد. وكانت أكبر زيادة هي التي سجلتها إسبانيا، حيث ارتفعت بطالة الشباب بمقدار الضعف، من أقل من ٢٠٪ في عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ٤٠٪ بعد ذلك بثلاث سنوات. غير أنها انخفضت في ألمانيا بفضل كفاءة برامج التلمذة المهنية والبدء في تطبيق سياسات العمل لفترات قصيرة والتي تعمل على دعم

أزمة الاقتصاد العالمي الأخيرة عن آثار جسيمة على العمالة الشابة

في مختلف أنحاء العالم، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة الأشد تضررا والتي تتقدم الآن في مسيرة التعافي بسرعة أبطأ من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.

والواقع أن الشباب دائما ما كان يجد صعوبة كبيرة في العثور على عمل. فالبديانات التاريخية تشير إلى أن معدل البطالة للأعمار بين ١٥ و ٢٤ عاما كان أعلى مرتين إلى ثلاث مرات من المعدل المقابل للفئات العمرية الأكبر. ولكن الارتفاع الحاد في بطالة الشباب منذ بدء الأزمة العالمية في عام ٢٠٠٨ يفوق بكثير ما طرأ من ارتفاع على معدل البطالة بين الفئات الأكبر سنا، كما أن مشكلات توظيف الشباب تفاقمت في الآونة الأخيرة بسبب القضايا الهيكلية - وخاصة في أوروبا.

ويمكن أن تسبب البطالة معاناة بالغة للشباب على المستوى الشخصي. فالفشل في الحصول على أول وظيفة أو في الاحتفاظ بها لفترة طويلة يمكن أن تسفر عن عواقب وخيمة تضر بحياتهم ومستقبلهم المهني على المدى الطويل. غير أن بطالة الشباب تتسبب أيضا في عواقب اجتماعية أوسع نطاقا وتساهم مساهمة كبيرة في اتساع الفجوة بين مستويات الدخل في الاقتصادات المتقدمة.

من سيئ إلى أسوأ

في عام ٢٠٠٧، وهو العام السابق على بدء الركود العالمي بشكل جدي، كان العاملون الشباب يواجهون مشكلة بالفعل. فقد وصل معدل البطالة

طويلة الأجل التي تسببها البطالة المبكرة اسم "آثار الندوب" (أو "scarring effects"). وهي نتاج عوامل مثل تدهور المهارات والخبرة العملية غير المحققة، وإن كانت قد تنشأ أيضا نتيجة اعتقاد أصحاب الأعمال المحتملين بأن هذه العمالة لن تكون منتجة. وكلما طالت فترة التعطل عن العمل، زادت احتمالات استمرار الندوب طويلة الأجل. وقد تصل نسبة الفاقد من دخولهم الممكنة إلى ٢٠٪ مقارنة بنظرانهم الذين يلتحقون بوظائف في وقت أبكر، ويمكن أن يستمر هذا النقص في الدخل لفترة تصل إلى عشرين عاما.

أما الآثار السلبية التي تضر بمستوى الدخل مدى الحياة فتظهر في أوضح صورها عندما تكون البطالة في سن الشباب، لا سيما وقت التخرج من المرحلة الجامعية. وقد رأينا هذا النوع من الآثار طويلة الأجل في اليابان، على سبيل المثال، حيث تعرض لها الجيل الذي دخل سوق العمل في حقبة التسعينات أثناء ما يطلق عليه "العقد الضائع". ففي تلك الحقبة، زادت البطالة طويلة الأجل بين الشباب بنسبة تجاوزت الضعف واستمرت لفترة طويلة بعد بدء التعافي الاقتصادي، لأن أصحاب العمل اليابانيين كانوا يفضلون تعيين حديثي التخرج بدلا ممن وقعوا في أسر البطالة طويلة الأجل أو استمر توفيقهم عن أي نشاط لفترة متواصلة.

وبالإضافة إلى الآثار الضارة التي تُخلّفها البطالة على الأجور ومدى الصلاحية للتوظيف في المستقبل، تفيد الدراسات بأن هناك أدلة تثبت أن فترات البطالة التي يتعرض لها الشباب غالبا ما تنتقص من شعورهم بالسعادة والرضا الوظيفي والصحة البدنية لسنوات طويلة لاحقة.

تكاليف باهظة

يمكن أن تترتب على بطالة الشباب أيضا تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة يتحملها المجتمع. فعدم الاستفادة الكاملة من طاقات الشباب في سوق العمل يمكن أن يُنشئ حلقة مفرغة من الفقر والاستبعاد الاجتماعي تنتقل من جيل إلى آخر. وقد يتسبب عدم توافر الفرص الوظيفية في دفع العاطلين نحو أعمال العنف وجنوح الأحداث. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن ارتفاع معدل البطالة بين الشباب مؤخرا كان من العوامل المساهمة في القلاقل الاجتماعية التي اجتاحت الكثير من البلدان - المتقدمة والصاعدة والنامية.

ومن ناحية أخرى، يؤدي تصاعد معدلات البطالة بين الشباب إلى ازدياد حدة التفاوت بين الدخل، وهي مشكلة متنامية بالفعل في كثير من الاقتصادات المتقدمة. واستنباطا من العوامل الأساسية المفضية إلى تفاوت الدخل في الاقتصادات المتقدمة الأعضاء في "منظمة التعاون والتنمية في

الشركات حين تخفض ساعات العمل بدلا من تسريح العمالة في فترات تباطؤ النشاط الاقتصادي. لكن احتمالات البطالة بين العمالة الألمانية الشابة لا تزال أكبر مرة ونصف من احتمالات البطالة بين الأكبر سنا. غير أن معدل البطالة الكلي ليس الباعث الوحيد على القلق. فمن المثير للقلق أيضا طول الفترة التي تستمر فيها البطالة بين العمالة الشابة، وهو ما يحدث في الغالب أثناء البحث عن فرصة العمل الأولى. ففي الاقتصادات المتقدمة، يستغرق البحث عن فرصة عمل مدة عام أو أكثر بالنسبة لاثنتين من كل عشرة من العاطلين الشباب. والنسبة أعلى في بلدان منطقة اليورو، إذ تصل إلى ٣ من كل ١٠ عاطلين، بينما نجد نسبة انتشار البطالة في أعلى مستوياتها في إسبانيا، حيث يستمر بحث ٤٠٪ من العمالة الشابة عن فرص العمل لمدة تزيد على ١٢ شهرا. والتعطل عن العمل لفترة طويلة يُفقد العمالة ما تتمتع به من مهارات كما يُفقد ارتباطها بمكان العمل. وقد أدت مشاعر الإحباط المتنامية من جراء البطالة أيضا إلى توقف عدد كبير من الشباب المحيط عن البحث عن عمل - ومن ثم يرجح أن تكون الأرقام الواردة في إحصاءات البطالة أقل من واقع الحال.

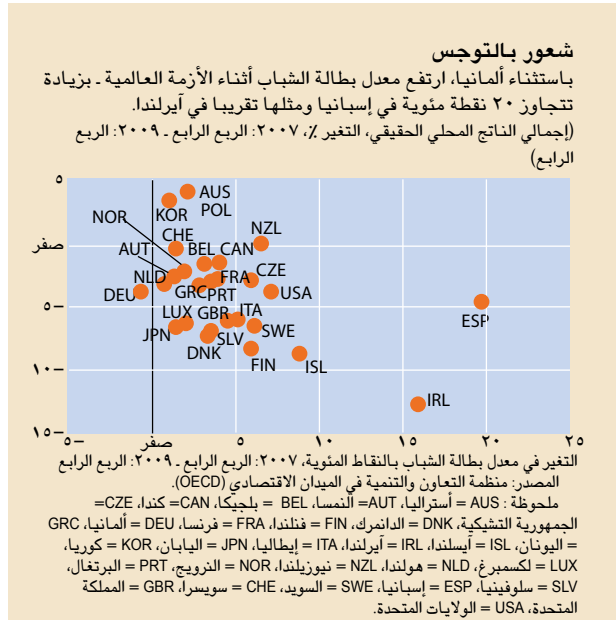
صعب المنال

عادة ما تكون معاناة الشباب من أجل العثور على فرصة عمل أشد مما يلاقيه الأكبر سنا في هذا السياق، وذلك لعدة أسباب. فالشباب خبرته العملية أقل، ومعرفته أقل بكيفية البحث وأماكنه الملائمة، كما أن دائرة اتصالاته أضيق في هذا الخصوص. أضف إلى ذلك أن كثيرا من الشباب يفتقر إلى المهارات التي يحتاجها أصحاب الأعمال، وهو ما يرجع في الغالب إلى النظم التعليمية التي تركز على ما سبق ولا تستشرف القادم. ونتيجة لذلك، تكون فترة الانتقال من الدراسة إلى العمل مليئة بالعثرات وطويلة في بعض الأحيان بالنسبة لكثير من الشباب، وقد أصبحت الآن أكثر مشقة من جراء الأزمة. وحتى الذين ينجحون في العثور على وظائف تجددهم أكثر تعرضا لمخاطر البطالة مقارنة بالأكبر سنا، وخاصة في فترات الهبوط الاقتصادي، لأن آخر المعينين غالبا ما يكونون أول من يقع عليهم الاختيار للتسريح من العمل.

غير أن بعض ممارسات سوق العمل أيضا، وخاصة في أوروبا، تؤدي إلى تفاقم المشكلات طويلة الأجل. فنجد أن العمل بعقود مؤقتة أمر مرجح الحدوث بين الشباب أكثر منه بين العمالة الأكبر سنا. وقد كان ما يقرب من ثلث العمالة الشابة في الاقتصادات المتقدمة يعمل بمقتضى هذا النوع من العقود قبل الأزمة. وفي سنوات الازدهار، كانت الشركات تعتمد اعتمادا كبيرا على العمالة المؤقتة - الأمر الذي يحدث في معظم الأحيان للالتفاف على القواعد التنظيمية التي يصعب معها تسريح العمالة الدائمة. ومع انكماش الاقتصاد، كانت العمالة المؤقتة من أول الذين تم تسريحهم، كما أن نسبة كبيرة منها لم تنطبق عليها الشروط اللازمة للحصول على مكافآت نهاية الخدمة من الشركات التي يعملون فيها - وهكذا لم يكن تسريحهم أسهل وحسب، بل كان أقل تكلفة أيضا. وقبل وقوع الأزمة، كان نصف العاملين الشباب في إسبانيا يعملون بعقود مؤقتة، وكانوا أول من فقدوا وظائفهم. وعادة ما يواجه العاملين الشباب محنة مزدوجة حين يفقدون وظائفهم. فالأمر بالنسبة لهم لا يقتصر على فقدان الوظيفة، بل يمتد في الغالب إلى إضعاف فرصهم في الحصول على منافع الرعاية الاجتماعية.

"آثار الندوب"

بالإضافة إلى المشكلات قصيرة الأجل التي تجرّها البطالة على الشباب، فهي تتسبب في آثار موعودة طويلة الأجل أيضا. وتوضح الدراسات ذات الصلة أن الشباب الذين يمرون بتجربة البطالة في مرحلة مبكرة من حياتهم هم الذين يرجح تعرضهم لها أكثر من غيرهم في سنوات لاحقة أيضا، كما يرجح أن يحققوا دخلا أقل على مدار حياتهم العملية مقارنة بنظرانهم الذين ينجحون في العثور على وظائف بسهولة أكبر (دراسة Wachter, Song, and Manches-ter, 2009; ودراسة Kahn, 2010). ويطلق الخبراء على التداعيات السلبية



الميدان الاقتصادي“ (OECD) بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٥، يُتوقع أن تؤدي الأزمة العالمية إلى اتساع فجوة التفاوت عن طريق زيادة البطالة وإضعاف الحافز على توفير فرص وظيفية جديدة (دراسة Morsy، قيد الإصدار). وتساهم بطالة الشباب مساهمة كبيرة في ازدياد التفاوت بين الدخل.

وتشير التقديرات إلى أن ارتفاع البطالة بين الشباب أثناء الأزمة تسبب في زيادة التفاوت بين الدخل مقياسا بمعامل جيني، وذلك بواقع ٤ نقاط مئوية على مستوى الاقتصادات المتقدمة ككل وبمقدار ٨ نقاط مئوية في بلدان الهامش الأوروبية - أي اليونان وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا - حيث كان تدهور الأوضاع في سوق العمل أكبر بكثير مما حدث في البلدان الأخرى. ويقيس معامل جيني درجة التفاوت على مقياس يتراوح بين صفر و ١٠٠، حيث يشير الصفر إلى المساواة التامة في دخل الأسر، ويمثل الرقم ١٠٠ وضعاً تحصل فيه أسرة واحدة على دخل مجتمع بأسره.

كلما ازداد توجه أصحاب العمل في أي بلد إلى تعيين العمالة بعقود مؤقتة، ارتفع مستوى التفاوت بين الدخل.

وقد أسفرت الأزمة العالمية أيضاً عن ظهور عدد أكبر من العمالة “المحبطة” التي تسربت من صفوف القوى العاملة، سواء منها الشابة أو الأكبر سناً، مما يرجح أنه زاد من اتساع فجوة التفاوت بين الدخل. كذلك أدى ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب إلى زيادة اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتشير التقديرات إلى أن أعلى مستويات التدهور في توزيع الدخل كان في إسبانيا وأيرلندا، حيث بلغت زيادة التفاوت بين الدخل ١٨ نقطة مئوية و ١٢ نقطة مئوية، على الترتيب. ويعزى هذا التدهور إلى فقدان الكثير من الوظائف في قطاع التشييد، وهو أحد المصادر الرئيسية لتوظيف عدد كبير من العمالة الشابة ذات المهارات المحدودة. ويمكن القول بأن البطالة طويلة الأجل في هذين البلدين مسؤولة عن حوالي نصف مساهمة البطالة الكلية في تفاوت الدخل. وعلى النقيض من ذلك، لم يشهد التفاوت بين الدخل تغيراً يذكر في ألمانيا وهولندا، حيث دُعِمت أوضاع العمالة بفضل مخصصات تسريح العمالة والبرامج الداعمة للعمل على أساس عدم التفريغ. وكان يمكن أن تحدث البطالة أثراً أكبر على تفاوت الدخل لولا شبكات الأمان الاجتماعي المنتشرة على نطاق واسع في الاقتصادات المتقدمة.

كذلك أشار تحليل بيانات “منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي” إلى أن مستوى التفاوت بين الدخل يزداد ارتفاعاً مع زيادة اتجاه أصحاب العمل إلى تعيين العمالة بعقود مؤقتة. وتبدو هذه الفجوة واسعة في بلدان مثل إسبانيا والبرتغال على وجه الخصوص، حيث تم تخفيف القيود التنظيمية على التعاقدات المؤقتة مع الحفاظ على درجة كبيرة من الحماية الوظيفية للعمالة الدائمة.

حل المشكلة

سيؤدي حدوث تعاف قوي مصحوب بمزيد من فرص العمل إلى تخفيض البطالة بين الشباب، وتحسين توزيع الدخل، وتعزيز التجانس الاجتماعي. لكن التعافي لن يكفي وحده لمنع تهميش عدد كبير من الشباب الحالي في الاقتصادات المتقدمة ومنع استبعاده من صفوف القوى العاملة.

وفيما يلي بعض الإصلاحات الضرورية واسعة النطاق في أسواق العمل والمنتجات:

- معالجة عدم الاتساق بين المهارات التي يكتسبها الطلاب في مرحلة الدراسة واحتياجات أصحاب الأعمال: سيكون لهذا الإصلاح أثر كبير في الحد من بطالة الشباب على المدى الطويل. وفي هذا السياق، ينبغي أن تكفل السياسات المطبقة نظاماً تعليمياً يسلح الشباب بالمهارات التي يحتاجها أصحاب الأعمال، عن طريق برامج التواصل والتدريب والتلمذة

المهنية وإجراءات المساعدة في البحث عن عمل. وتستطيع الحكومات تشجيع أصحاب الأعمال الخاصة على تعيين عدد أكبر من الشباب باتخاذ إجراءات حافزة مثل تخفيض مساهماتهم في مدفوعات الضمان الاجتماعي للمعينين الجدد و/أو تقديم دعم للشركات التي تعين شباباً كانوا عاطلين لفترة طويلة أو من ذوي المهارات المحدودة.

- تخفيف القيود التي تفرضها حماية العمالة النظامية مع تعزيز هذه الحماية بالنسبة للعمالة المؤقتة، تشجيعاً لخلق فرص العمل: فمن الممكن أن ترتفع البطالة مع انتشار النظام المزدوج في سوق العمل، والذي تتسم فيه العمالة المؤقتة بالمرونة بينما تحظى العمالة الدائمة بمستوى عالٍ من الحماية (دراسة Blanchard and Landier, 2002؛ ودراسة Dao and Loungani, 2010). ويؤدي الاقتصار على تخفيف القواعد التنظيمية التي تحكم العقود محددة الأجل إلى تعزيز مركز العمالة الدائمة في التفاوض على الأجور، الأمر الذي يرفع الأجور ويجعل التوظيف أكثر صعوبة بالنسبة للآخرين. ولهذا السبب يجب اتخاذ الخطوات معاً.

- تشجيع المنافسة وتهيئة مناخ أكثر دعماً للأعمال: فمن شأن هذه الخطوات أن تفتح قطاعات مختلفة أمام الشركات الجديدة، مما يعزز الابتكار والكفاءة، ومن ثم يحفز الاستثمار وتوظيف العمالة في القطاع الخاص. وينبغي أن تهدف السياسات المطبقة إلى إزالة الحواجز التي تعوق الدخول في قطاعات مثل الخدمات وتجارة التجزئة والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية، والحد من القيود التشغيلية القائمة فيها. وقد أوضحت الدراسات أن إنجازات كبيرة تتحقق في مجال توظيف العمالة إذا اقترنت تحرير أسواق العمل بزيادة القدرة التنافسية لأسواق المنتجات.

ولا يُنتظر أن تثمر هذه الإصلاحات كلها على الفور، ولكنها إصلاحات ضرورية لمعالجة مشكلة البطالة المزمنة.

إن طاقة الشباب ومهاراتهم وطموحاتهم هي في الواقع أصول بالغة القيمة لا يستطيع أي مجتمع إهدارها. ومع تعرض نسبة كبيرة ومتزايدة من الشباب لمخاطر البطالة طويلة الأجل، يمكن أن يتسبب ذلك في ندوب عميقة طويلة الأجل تؤثر على مستقبلهم الوظيفي ومستويات دخولهم وظروفهم الصحية ودرجة الرفاهية التي يتمكنون من تحقيقها. فضلاً عن ذلك، فإن بطالة الشباب تقترن بتكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة، ومن بينها اتساع فجوة التفاوت بين الدخل. ومن الأهمية بمكان انتهاز سياسات تعزز مهارات وقدرات العمالة الأصغر سناً وتقدم لهم العون اللازم للانضمام إلى سوق العمل في أسرع وقت ممكن. ■

حنان مرسى، خبير اقتصادي في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية بصندوق النقد الدولي.

المراجع:

Blanchard, Olivier, and Augustin Landier, 2002, “The Perverse Effects of Partial Labour Market Reform: Fixed-Term Contracts in France,” The Economic Journal, Vol. 112 (June), pp. 212–44.

Dao, Mai, and Prakash Loungani, 2010, The Human Cost of Recessions: Assessing It and Reducing It,” IMF Staff Position Note 10/17 (Washington: International Monetary Fund).

Kahn, Lisa B., 2010, “The Long-Term Labor Market Consequences of Graduating from College in a Bad Economy,” Labour Economics, Vol. 17, No. 2, pp. 303–16.

Morsy, Hanan, forthcoming, “Unemployment and Inequality in the Wake of the Crisis,” IMF Working Paper (Washington: International Monetary Fund).

von Wachter, Till, Jae Song, and Joyce Manchester, 2009, “Long-Term Earnings Losses Due to Mass Layoffs During the 1982 Recession: An Analysis Using U.S. Administrative Data from 1974 to 2004” (unpublished; New York: Columbia University).

أحلام مسروقة

قدرتنا على تصحيح مسار الاقتصاد العالمي ستقرر مصير شباب اليوم



السيدة نعمت شفيق نائب مدير عام صندوق النقد الدولي

عندما

أقدم الشاب التونسي محمد بوعزيزي، البائع المتجول، على إشعال النار في نفسه

منذ ما يزيد قليلا على عام احتجاجا على مصادرة بضاعته، لم يشعل بذلك فتيل الثورة في بلاده فقط. ففعلته اليانسة فجرت سلسلة من الأحداث أدت بدورها إلى انطلاق "الربيع العربي" نحو أفق أرحب. "أعتقد أن هذا الشاب التونسي لم يغير العالم لأنه كان عاطلا عن العمل، وإنما لأن أحلامه سُرقَت منه."

استوقفتني هذه الكلمات التي جاءت على لسان أحد الشباب من أصحاب المشروعات في كينيا أثناء حضوره ندوة عقدها صندوق النقد الدولي في شهر سبتمبر الماضي، وظلت عالقة في ذهني لأنها تلخص الثمن الرهيب الذي ربما يضطر الشباب غير القادرين على العثور على عمل إلى دفعه في نهاية المطاف: حيث انحسرت آفاقهم المستقبلية وتضاءلت أحلامهم.

جيل ضائع

كان الشباب في موقف "المتفرج البريء" من الأزمة المالية العالمية، لكن الاحتمال كبير بأن يتحمل هؤلاء الشباب الثمن الأكبر لأخطاء السياسة التي أدت بنا إلى ما نحن فيه اليوم. فسيكون على الشباب دفع الضرائب اللازمة لخدمة الديون التي تراكمت في السنوات الأخيرة وإضافة إلى ذلك، فإن الاقتصاد العالمي مهدد باستمرار التوترات في منطقة اليورو، ولا تزال البطالة تتصاعد في عدة بلدان، ولا سيما في أوروبا. والشباب (في سن ١٥-٢٤) هم أكثر الفئات العمرية تأثرا، وقد بلغت البطالة بينهم مستويات قياسية في عدد من البلدان.

وما لم توضع السياسات الصحيحة لمعالجة هذه المشكلة، فمن الوارد ألا يقتصر الأمر على عقد ضائع من حيث النمو، بل يتخطى ذلك إلى ظهور جيل ضائع أيضا.

ولنتأمل هذه الأرقام. ففي أسبانيا واليونان، لا يستطيع حوالي نصف الشباب العثور على فرص عمل. وفي الشرق الأوسط، يمثل الشباب ٤٠٪ أو أكثر من مجموع العاطلين عن العمل في الأردن ولبنان والمغرب وتونس، وحوالي ٦٠٪ من المجموع في سوريا ومصر. وفي الولايات المتحدة التي اعتدنا أداءها القوي في توفير فرص العمل، يتعذر على أكثر من ١٨٪ من مجموع الباحثين عن عمل أن يعملوا على وظيفة.

وغالبا ما يكون الشباب هم الأشد تضررا من حالات الركود مقارنة ببقية القوى العاملة - فحينما يتباطأ النمو الاقتصادي ترتفع البطالة بين الشباب الذين يواجهون بالفعل أكبر العقبات كمنضمين جدد إلى سوق العمل. ومن هذه العقبات قلة خبرتهم في مجال العمل تحديدا، مما يعنى حاجتهم أحيانا كثيرة إلى مزيد من التدريب أثناء العمل. فعند حدوث هبوط اقتصادي، غالبا ما يقع التأثير الأكبر عليهم، وعندما يعود النمو يظل أصحاب العمل عازفين عن تعيين من لا خبرة له. ومن منظور اقتصادي محض، يميل أصحاب الأعمال إلى تسريح العمالة الشابة لأنه أسهل من تسريح العاملين الأكثر تمرسا، فالتكاليف في حالة الشباب تكون أقل. ويبدو أن هذه العوامل كانت واضحة بصفة خاصة أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية عام ٢٠٠٨ وما أعقبها.

وللبطالة بين الشباب عواقب طويلة الأجل على النمو الاقتصادي نظرا لما تسببه من ضياع رأس المال البشري أو تدهوره. لكن لها عواقب كثيرة أخرى، سواء على الفرد المتأثر أو المجتمع ككل.

ومن بين هذه العواقب:

زيادة التكاليف على الاقتصاد: تؤدي بطالة الشباب إلى زيادة تأمينات البطالة وغيرها من المستحقات على الحكومة، إلى جانب الإيرادات الضائعة من ضرائب الدخل، والطاقة الإنتاجية المهدرة.

هجرة العقول: غالبا ما تؤدي البطالة إلى زيادة الهجرة، وهو ما يحدث الآن بوضوح في أيرلندا وأيسلندا كما يحدث منذ وقت طويل في كثير من بلدان الشرق الأوسط. وفي كثير من الاقتصادات التي أضررت من الأزمة، تعتبر الهجرة ظاهرة معتادة كلما تعرض الاقتصاد لهبوط كبير.

ارتفاع معدلات الجريمة: ثبت ارتباط البطالة بارتفاع معدلات الجريمة.

تراجع الدخل الممكن تحقيقه مدى الحياة: تخلف بطالة الشباب أثرا يطلق عليه اسم "ندبة الأجر"، وهو يشير إلى تراجع الدخل الذي يمكن تحقيقه حتى منتصف العمر. وكلما طالت فترة البطالة، زاد هذا الأثر في المقابل.

انخفاض العمر المتوقع: بشكل أعم، ثبت ارتباط البطالة بانخفاض العمر المتوقع، وارتفاع نسب حدوث النوبات القلبية في وقت لاحق من العمر، وحتى بارتفاع معدلات الانتحار.

دروس مفيدة لصندوق النقد الدولي

ما الذي يمكن عمله إذن؟ وما الذي يمكن أن يفعله الصندوق لتقديم يد العون؟ سألني أحد المشاركين في الندوة التي أشرت إليها آنفا ما إذا كان صندوق النقد الدولي يولي اهتماما حقيقيا لقضية البطالة وللشباب.

إن مهمة الصندوق هي تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي على الصعيد العالمي، وهناك في الحقيقة أوجه كثيرة للاستقرار الاقتصادي لها عواقب ملموسة على بطالة الشباب - والعكس صحيح.

وأحداث الربيع العربي العام الماضي مثلا تنطوي على درس مفيد لنا هنا في صندوق النقد الدولي. فقبل عام ٢٠١٠، كانت غالبية بلدان الشرق الأوسط تحقق معدلات نمو اقتصادي ملموسة - فبلدان مثل تونس ومصر كانت تنمو بمعدل يتراوح بين ٣٪ و ٥٪ سنويا في المتوسط خلال السنوات الثلاثة السابقة على قيام الثورات. وللوهلة الأولى، كان يبدو أن هذه البلدان ناجحة تماما. ولكنك إذا نظرت إلى ما وراء هذه الأرقام وأخذت في حساباتك مسألتي عدم المساواة والبطالة، يتبين لك أن هناك مشكلات جسيمة متقبحة تحت السطح.

فلا يكفي إذن النظر ببساطة إلى الأرقام الكلية، وعلينا أن ننظر إلى الركائز التي تستند إليها. وإذا كان البلد المعني سيقوم بثورة بسبب هذه الركائز، فلا شك أن الضرر سيلحق بالاستقرار الاقتصادي الكلي.

ولم يكن عمل صندوق النقد الدولي يركز في الماضي على قضايا توظيف العمالة. ومن ثم فنحن نعمل بالتعاون مع أطراف أخرى لديها مهمة محددة في هذا المجال البارز. ولدينا علاقة شراكة قوية مع منظمة العمل الدولية كما أخذنا نجتمع خبراتنا لتعميق فهمنا لأي السياسات الاقتصادية الكلية التي تساعد في زيادة فرص عمل. وعلى مستوى عملي أكثر، فقد عملنا أيضا بالتعاون مع منظمة العمل الدولية في بضعة بلدان لوضع استراتيجيات من شأنها أن تساعد الحكومات والنقابات والقطاع الخاص على زيادة فرص العمل.

كذلك يجري صندوق النقد الدولي حوارا فعالا مع نقابات العمال على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. ونجري اتصالات منتظمة مع الاتحاد الدولي لنقابات العمال ونتواصل مع اللجنة الاستشارية للنقابات العمالية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD). ويجتمع حوالي ٨٠٪ من البعثات الموفدة من الصندوق إلى البلدان الأعضاء مع ممثلي النقابات العمالية لتعميق فهم مجريات الأحداث في سوق العمل.

وأكبر مساهمة يمكن أن يقدمها الصندوق لتخفيض بطالة الشباب هي مساعدة بلدانه الأعضاء على تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي واستعادة النمو الاقتصادي. فلن تتوافر فرص العمل اللازمة للمواطنين من جديد ما لم يتحقق تعافي الاقتصاد.

خارطة طريق لتوفير الوظائف

لكي يعود الاقتصاد العالمي إلى وضع يستطيع فيه توفير الوظائف وليس تقليصها، ينبغي اتخاذ عدد من الخطوات.

ففي الاقتصادات المتقدمة كالولايات المتحدة وأوروبا، هناك مشكلة تتعلق بعدم كفاية الطلب. وبعد وقوع الأزمة عام ٢٠٠٨، اتجهت حكومات هذه البلدان إلى زيادة الإنفاق العام لتجنب حدوث كساد. وكانت هذه الجهود مثمرة، غير أن المخاوف من المستقبل لا تزال موجودة. وسيكون من الضروري زيادة دعم الطلب، ووضع سياسات تعزز الثقة في المستقبل. ويجب في نفس الوقت استخدام موارد المالية العامة المحدودة في الحفاظ على مهارات الشباب وتقويتها.

وهناك معوقات تُضعف الإقبال على تعيين الشباب في كثير من بلدان أوروبا أيضا، وذلك لأسباب أكثر ارتباطا بالطابع الهيكلي طويل الأجل. فهيكّل أسواق المنتجات والعمل غالبا ما يوفر الحماية للأطراف الداخلية، سواء العمالة أو الشركات. ولكن في نهاية الأمر، يؤدي نقص المنافسة على المستوى المحلي إلى الوقوف في سبيل قدرة الاقتصاد على التنافس في الأسواق الدولية كما يعيق تحقيق النمو وتوليد فرص عمل. وفي سياق الحوار مع البلدان الأعضاء بشأن السياسة الاقتصادية، يوصي الصندوق باتخاذ تدابير للحد من تجزئة سوق العمل، وتخفيض الحواجز أمام المنافسة (وخاصة في قطاع الخدمات)، وتنفيذ إصلاحات ضريبية أكثر دعما للنمو، وتكثيف الجهود في مجال التعليم والبحوث ومجال التنمية. ومن الواضح أن الأمر يتطلب تطويع هذه التدابير للظروف الخاصة بكل بلد، ولكن من الضروري تنفيذها في أقرب وقت ممكن.

وتختلف القصة في الاقتصادات الصاعدة. فهي لا تزال محتفظة بنموها القوي، حتى أن بعضها كان معرضا - حتى وقت قريب على الأقل - للدخول في نوبة من النشاط الاقتصادي المحموم. ويمكن أن تساهم بعض هذه البلدان - لا سيما التي تحقق فوائض خارجية كبيرة - في حل مشكلة البطالة بين الشباب عن طريق دعم الطلب المحلي وشراء المزيد من السلع المنتجة في بلدان أخرى، ومنها البلدان المتقدمة. أما البلدان منخفضة الدخل فقد تجاوزت الأزمة بنجاح كبير بعد عام ٢٠٠٨، لكنها استخدمت قدرا كبيرا من مواردها الحكومية للوصول إلى هذه النتيجة. ومن ثم فهي تحتاج الآن إلى إعادة بناء أرصدها المالية الوقائية لكي تستطيع الحفاظ على توظيف العمالة وإعادة توجيه الإنفاق نحو المجالات ذات الأولوية، مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية، حتى إذا تدهور البيئة العالمية.

تدفق الائتمان من جديد

يمثل الحصول على الائتمان عاملا مهما آخر في توفير فرص العمل. والمشكلة التي تواجه الولايات المتحدة وأوروبا في الوقت الراهن هي إحجام البنوك عن الإقراض. فاستمرار أزمة سوق الإسكان في الولايات المتحدة يكبح نمو الائتمان. وانكشف البنوك في أوروبا تجاه الدين السيادي كبير. فجاء الرد بتشديد شروط الإقراض، وليس مستغربا أن أصحاب المشروعات الشباب هم أول من تأثر بهذا الإجراء حيث تناقصت القروض التي تحصل عليها الشركات المبتدئة مثلا.

ولذا فمن المهم إعادة رسملة البنوك واستعادة الثقة بشكل أعم، حتى تتمكن المؤسسات المالية من العودة إلى ممارسة نشاط الإقراض والمساهمة في النمو.

وفي الاقتصادات النامية، يمارس الكثير من البنوك نشاط الإقراض بالفعل، لكن القروض لا تصل إلى قطاعات كبيرة من السكان، لا سيما الشباب والساعين إلى دخول عالم الأعمال. ولهذا السبب، فإن زيادة عدد الأشخاص المؤهلين للحصول على ائتمان يكتسب أهمية بالغة في توفير فرص عمل.

دعوة إلى العمل

هناك أمور كثيرة معرضة للخطر في عام ٢٠١٢ بالنسبة لملايين الشباب في جميع أنحاء العالم. وإذا لم ننجح في إعادة الاقتصاد العالمي إلى مسار التعافي المنشود، فسوف يتعثر مستقبلهم، ويُسرق المزيد من أحلامهم. ولحل مشكلات البطالة بين الشباب، لا بد من استعادة النمو العالمي وانتهاج سياسات تدعم توظيف العمالة وتوفير الائتمان. ولن يتحقق أي من هذه الأهداف بغير التعاون الدولي. ■

أصوات الشباب

مع وصول أعداد الشباب بين سكان العالم إلى مستوى مرتفع غير مسبوق، بدأنا نشهد جيلا تتقافه الظروف دون وجهة محددة. فأحلام تعلم مهنة أو حرفة والعتور على الأمان الوظيفي تراود كثيرا ممن يبلغون سن الرشد، لكنها تظل أحلاما بعيدة المنال. وليست المسألة أن شباب اليوم ضلوا السبيل بطريقة أو بأخرى. لقد التزموا القواعد المتعارف عليها، متبعين في ذلك الصيغة التي كان يفترض أن تحقق لهم الاستقلال الاقتصادي والحياة السعيدة. فالتحقوا بالمدارس ليصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع، ولكن الوظائف المتاحة غير كافية، أو المهارات التي اكتسبوها لا تتناسب مع الوظائف المتاحة. وبعضهم على استعداد للانتقال إلى المدينة الكبيرة في بلده، أو السفر إلى الخارج، بحثا عن حياة أفضل. ويبقى الحلم عصيا على التحقق.

فمن ميدان التحرير في القاهرة إلى ميدان بويرتو ديل سول في مدريد، يحتج شباب العالم في كل مكان على عدم توافر الفرصة الاقتصادية. ومن الواضح أن النظام متصدع - ولكن ما من أحد يعرف بالضبط كيف يرأب هذا الصدع. وها هي حكايات ستة من الشباب يقصونها بأنفسهم.

شاب ثوري من مصر

أحمد حسن شاب في داخله الحس الثوري. ولكن هذا الشاب المصري البالغ ٢٥ عاما لم يكن يتصور أبدا أن بلاده ستهد بوما في ثورة كالتى قامت بها في ٢٥ يناير ٢٠١١. ولم يخطر بباله قط أنه يمكن أن يصبح من أهم الشخصيات المسؤولة عن حفظ الأمن في ميدان التحرير طوال الأيام الأولى للثورة، في تطور مفاجئ للأحداث أعاد إليه الثقة في النفس.

ويقول أحمد حسن «بالقطع، كنت شخصا مختلفا قبل الثورة. فبعد قيام الثورة أصبحت قادرا على انتقاد أي مسؤول والمطالبة بتغيير أي شيء لا يعجبني في بلدي. وسأظل دائما أستمع قوتي من التحرير، وسأظل أذهب إلى الميدان حتى تتحقق طموحات الشعب.»

وأحمد هو الابن الأوسط في أسرته. وقد تزوجت شقيقته الكبرى، مما خفف العبء الاقتصادي عن أسرته، وأصبح شقيقه الأصغر على وشك التخرج من إحدى كليات إدارة الأعمال في القاهرة. أما والده فقد توفي وهو لم يكن قد تجاوز السادسة من العمر، تاركا لأمه مهمة العائل الوحيد للأسرة. وتبيع الأم



أحمد حسن في القاهرة، مصر.

مطاردة الهدف في البوسنة

وضعت

إيرما بوراتشيتش نصب عينيها أهدافا جريئة لحياتها المهنية، تدفعها رغبتها في أن تصبح قاضيا في المحكمة الجنائية العليا في البوسنة والهرسك. ولكن بعد عامين من تخرجها من كلية الحقوق في جامعة سراييفو، لا تزال الفتاة البالغة ٢٤ عاما تبحث عن عمل، وتواصل الاشتراك في مزيد من الدورات التدريبية بينما خطابات رفض الطلبات التي تقدمها للحصول على وظيفة تتكدس أمامها.

ويعاني كثير من البلدان الأوروبية من ارتفاع معدلات البطالة، ولكن مشكلة البوسنة مزمنة حيث، طبقا لهيئة الإحصاءات البوسنية، يظل ٧٥٪ من جميع عاطلين خارج سوق العمل على مدى أكثر من عامين ويظل ٥٠٪ منهم خارج السوق على مدى أكثر من خمس سنوات.

وتذكر إيرما بوراتشيتش «لقد قدمت أكثر من ٣٠٠ طلب وظيفة في العاميين الماضيين. وكنت ضمن القائمة المختصرة للمتقدمين مرات كثيرة، ولكنني لم أحصل أبدا على وظيفة لسبب أو لآخر». ومعدل البطالة في البوسنة هو أيضا من أعلى المعدلات في أوروبا. والشباب دون الخامسة والعشرين من عمرهم هم أشد المتضررين، فتصل نسبة العاطلين عن العمل في هذه الفئة العمرية قرابة ٥٠٪.

وُلدت إيرما في العاصمة البوسنية سراييفو، حيث أنهت دراستها الابتدائية والثانوية وحصلت على درجتها الجامعية، وهي غير متزوجة وتعيش في شقة أسرتها مع أمها وأختها، اللتين تقدمان لها الدعم المالي بينما تدرس لتحضر لامتحان نهائي في القضاء.



إيرما بوراتشيتش في سراييفو، البوسنة.

الخضروات في دكان صغير بالإيجار في شبرا الخيمة، أحد أقدم وأفقر أحياء القاهرة.

وبدأ أحمد يعمل بينما كان طفلا، بعد عام من وفاة والده، فكانت أمه ترسله كل يوم إلى السوق حاملا سلة لبيع الليمون. وكان يعطيها معظم ما يكسب ويحتفظ بجزء يسير لنفسه يستخدمه في شراء الأدوات والملابس المدرسية.

ويقول أحمد متأملا «إنني لم أخلق لاختيار أي شيء في حياتي. كنت دائما سجين ظروف ومصري».

فحصل على درجات تؤهله للالتحاق بكلية التربية. ولكن نظرا لأنه لم يكن في مقدوره أن يدفع مصروفات الدراسة، تقدم للالتحاق ببرنامج لدراسة الصحافة لمدة عامين في معهد فوق المتوسط.

ومع ارتفاع معدل بطالة الشباب إلى أكثر من ٢٥٪، يشعر ملايين الشباب المصريين بمرارة فقدان الراحة في حياتهم. وطبقا للمسح الذي أجراه مجلس السكان عام ٢٠٠٩ للشباب المصري، أفاد ٣٠٪ من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ عاما بأنهم يتطلعون إلى الهجرة، معظمهم يود السفر إلى أحد بلدان الخليج الغنية بالنفط، لأنهم لا يتوقعون العثور على فرص عمل في بلدهم. وكان من المحتمل أن يختار أحمد حسن هذا المسار لولا أحداث ٢٥ يناير.

وتنبع مشكلة بطالة الشباب جزئيا من التفاوت الخطير بين مهارات الشباب ومتطلبات الشركات. فكثيرا ما يشير أصحاب العمل إلى أن الباحثين عن عمل تعوزهم المهارات الملائمة مما يحول دون توظيفهم. وبالفعل، تبلغ معدلات البطالة أعلى مستوياتها بين الحاصلين على أعلى الدرجات العلمية، وذلك مؤشر على إخفاق النظم التعليمية في إعداد خريجين ذوي مهارات مطلوبة في السوق.

ويقول أحمد «لقد كنت يائسا. فقد فصلت من عملي قبل قيام الثورة ببضعة أيام لأنني جادلت رئيسي، الذي كان من أنصار تولي جمال مبارك لمنصب الرئيس بعد والده»، وكان أحمد يعمل في ذلك الوقت مندوبا لمبيعات إحدى شركات الهواتف المحمولة.

ويتذكر قائلا «وبقيت بلا عمل لمدة ٢٤ يوما. وفكرت في السفر إلى الخارج حتى سمعت أن الشباب يعتزمون القيام بمظاهرات يوم ٢٥ يناير». ثم أضاف «وذهبت يوم ٢٤ يناير أستطلع الوضع في الميادين والشوارع، يتملكني توق لفرصة أنفس فيها عن غضبي. واليوم التالي، كنت في الميدان الساعة السابعة صباحا وبقيت هناك حتى تنحى الرئيس».

ويعمل أحمد في الوقت الراهن كمصور فيديو غير متفرغ مع شركة لإنتاج أفلام التلفزيون الوثائقية، ويحلم بالعثور على وظيفة مستقرة في تخصصه وبأن يلقي من الشرطة معاملة محترمة تحفظ كرامته، فيقول «كانت أهم الأسباب وراء قيام الثورة هي الكرامة المفقودة، والفقر والفساد والانتخابات المزورة، وانتشار محاباة الأقارب والمحسوبية».

وفي الوقت الحالي، سيظل أحمد حسن يعمل من أجل التغيير، ويعيش يوما بيوم. ■

تقرير: هشام علام؛ الصورة: ماجي أسامة

فرص ضئيلة للنجاح في سوق العمل. ومن الصعب جدا أن تجد فرص عمل في بلد عندما لا يكون اقتصاده على قدر كاف من القوة وتكون مؤسسات الدولة ضعيفة.»

وتتحدث إيرما أيضا عن الفساد وتأثيره على نواحي الحياة في بلادها، بما في ذلك توظيف العمالة. وتقول «في الوقت الحاضر، معظم الناس يحصلون على وظائف معتمدين على اتصالات أسرهم وعلاقاتها وليس على أساس الجدارة. وفي كثير من الحالات، يُطلب إلى الشباب دفع رشوة لتعيينهم.»

وتنتظر إيرما اجتياز الاختبار القضائي في شهر مارس لتواصل البحث عن عمل، على أمل أن جهودها ستؤدي ثمارا في نهاية المطاف. ■ تقرير: داريا سيتو - سوتشيتش؛ الصورة: دادو روفيتش

طموحات مؤجلة في بيرو

في بلدة فقيرة على أطراف مدينة ليما، وفي منطقة قاحلة على جانب التل، ينتظر الرجال والنساء بينما شاحنة صهريج زرقاء لامعة تملأ براميل بلاستيكية بالمياه، عليهم سحبها بينما يصعدون درجا طويلا تحت الشمس الحارقة.

شهدت بيرو انتعاشا دام عقدا فبلغ متوسط نموها الاقتصادي ٥,٥٪ في الفترة بين ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ وانخفض الفقر كثيرا ولكن لا يبدو أنه زحف أعلى التل ليصل إلى فلور دي أمانسايس، وهي عبارة عن تجمع من المساكن الخشبية المطلية بألوان زاهية لكنها واهية والمقامة دون أساسات على المنحدر الصخري.

ويقول أديلمير غارسيا، البالغ من العمر ١٩ عاما، ملقيا نظرة عابرة على المساكن المكونة من غرفة أو غرفتين أعلى التل، «تحسنت الأوضاع على ما أظن بالنسبة لبعض الناس، ولكنني لا أرى ذلك هنا.» فبرغم مظاهر التحسن الأخيرة، لا تزال بيرو تعاني من ارتفاع مزمن في تفاوت الدخل.

وتقول إيرما بحماس «منذ التحاقني بكلية الحقوق يراودني حلم العمل كقاضى جنائي. وأظن أن لدي المؤهلات الكافية التي تمكنني من النظر في أخطر الحالات الجنائية.»

وتضيف إيرما قائلة حتى برغم أنها وضعت نصب عينيها أهدافا عالية، فإن أي وظيفة في مجال القانون ستكفيها لتبدأ طريقها المهني، سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام. وأكملت إيرما عامين من التدريب الداخلي غير مدفوع الأجر في محكمة سرايفو، بدأتها كمتطوعة ثم حصلت فيما بعد على بدل الوجبات والانتقال. ولم تتمكن منذ انتهاء فترة التدريب الداخلي من العثور على فرصة عمل برغم همتها في البحث.

وترى إيرما أن أداء النظام التعليمي ضعيف من حيث إكساب الطلاب مهارات تتسق مع تلك المطلوبة في سوق العمل. وترى أن عدد المحامين والاقتصاديين كبير جدا. وهناك دراسة أجراها صندوق النقد الدولي تدعم رأيها: فالفجوة الهائلة في المهارات هي أحد المعوقات الرئيسية أمام تنمية سوق العمل في البلاد. فحوالي ثلثا طلاب المرحلة الثانوية مقيدون في مدارس فنية أو مهنية محدودة التخصص وفي بعض الأحيان تكون برامجها قديمة. ويترك الطلاب النظام التعليمي دون اكتساب المهارات المهمة المطلوبة بدرجة كبيرة في سوق العمل كالتواصل وحل المشكلات والعمل الجماعي.

وكانت البوسنة والهرسك جزءا من يوغسلافيا السابقة، ومرت بمرحلة تحول مروعة في تسعينات القرن الماضي. فنسببت الحرب أثناء الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٥ في معاناة إنسانية رهيبة، وفي تدمير البنية التحتية، وتراجع إجمالي الناتج المحلي بنحو ٨٠٪. وأدى اتفاق دايتون للسلام الموقع في عام ١٩٩٥ والذي وضع نهاية للحرب إلى نشأة نظام سياسي معقد، كثيرا ما يتعثر نتيجة للسياسات المدفوعة بأسباب عرقية. وتقول إيرما «إنه وضع بالغ الصعوبة. فالشباب أمثالي الذين لديهم طموحات واستثمروا كثيرا في قدراتهم، ليست أمامهم سوى



أديلمير غارسيا في ليما، بيرو.



أليكسا كلاي في واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة.

وتقول كلاي «إنني لا أفكر في ذاتي كمعارضة» برغم أنها عضو في حركة «احتلوا وول ستريت» الاحتجاجية التي ترفع صوت الشباب وآخرين غيرهم ضد انعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد العالمي. وتقول «ليست المسألة أنني رجعية، ولكنها بالفعل إعادة تصور الحال الذي تبدو عليه الرأسمالية اليوم. ورسالتي هي جعل الناس يشعرون بأنهم قادرين على تغيير الوضع الاقتصادي وليسوا عاجزين بسببه».

وتذكر كلاي أن من السمات المميزة للشباب اليوم روح ريادة الأعمال وكذلك الشعور بالهوية المستمد من مواهبهم.

«فأنت تتعرف على ذاتك من خلال التغيير الذي تحاول أن تحدثه؛ وأظن أن هذه المسألة تصدق على كثيرين من أبناء جيلي».

ولا تعتبر كلاي نفسها ضحية للأزمة الاقتصادية العالمية. وهي تبلغ الآن السابعة والعشرين من عمرها، فعملت خلال مرحلة الدراسة الجامعية، وتعيش في واشنطن العاصمة، وظلت تعمل على نحو مطرد منذ انهيار ليمان - وهي فترة شهدت ارتفاع معدل البطالة في الولايات المتحدة من ٦,٥٪ إلى ذروته التي بلغت ١٠٪ في أكتوبر ٢٠٠٩ ثم انحساره بوتيرة بطيئة إلى ٨,٥٪ في مطلع عام ٢٠١٢.

وكلاي التي تصف نفسها بأنها رحالة تعمل في الوقت الحاضر مع مجموعة غير هادفة للربح مقرها واشنطن ورسالتها هي تحقيق التغيير الاجتماعي من خلال ريادة الأعمال. وسافرت مؤخرا إلى كينيا ورواندا لإجراء بحث عن بطالة الشباب وتوفير فرص العمل وستسافر قريبا إلى الهند لتبدأ بحثا عن الاقتصاد غير الرسمي.

وإن كانت كلاي ظلت تعمل باطراد في فترة الأزمة، فهي تعلم تماما أن الشباب يعانون من أجل العثور على عمل. وتقول «سوف يتعين علينا أن نتحلى بقدر أكبر بكثير من روح الابتكار والقتال لتوفير الفرص والوظائف لأنفسنا لأنها لن تقدم لنا على طبق من فضة».

وترى أن حركة «احتلوا وول ستريت» والمحتجين من أجلها في أنحاء العالم أتاحوا المجال أمام المواطنين للتعبير عن مشاعر الإحباط الكبير من النظام الاقتصادي الحالي. ولكنها تنتقد افتقار الحركة إلى «نظرية كافية بشأن التغيير يمكن أن أؤيدها».

لم يكن أديلمير غارسيا تجاوز الخامسة عشرة من عمره عندما فضل ما رآه آنذاك مستقبلا أكثر إشراقا في العاصمة ليما المترامية الأطراف، على العيش مع عائلته في مزرعة صغيرة على جبال مدينة بيورا، شمال بيرو. وبعد مرور أربع سنوات، يقطن أديلمير منزلا بالغ الصغر مصنوعا من أجزاء مركبة على أطراف المدينة، في منطقة لا تصلها الشبكة الكهربائية ولا إمدادات المياه من البلدية.

ويذكر أديلمير «لقد أتيت من أجل العمل والدراسة. فرأيت في ذلك فرصة أفضل للعثور على عمل، ولكنني جئت بصفة خاصة للدراسة». غير أن حياة المدينة لم تكن مثمرة كما كان غارسيا يأمل. فحينما وصل إلى هذه المدينة، وانتقل للعيش مع أخيه، حصل على أول وظيفة بعد مرور شهرين. والعمل على أساس التفرغ وعلى مدى ستة أيام في الأسبوع لم يترك مجالا أمام غارسيا للدراسة، ولا يزال غير قادر على العودة إلى الدراسة.

والتحق غارسيا في وقت أقرب بالعمل في محل لتقطيع الزجاج في حي من أحياء الطبقة المتوسطة يبعد ساعة عن منزله، ويكسب حوالي ٧٥ دولارا مقابل العمل لمدة ٦٠ ساعة في الأسبوع، دون تأمين أو أي مزايا أخرى. ولكن عمله في هذا المكان انتهى في أواخر عام ٢٠١١، وهو الآن يبحث مجددا عن عمل.

ويود هذه المرة أن يجد عملا يتيح له فرصة الدراسة صباحا أو مساء، ولكنه يتشكك في إمكانية ذلك قائلا «هناك فرص للعمل، ولكن الأصعب هو أن تجد عملا يتيح لك وقتا للدراسة».

وغارسيا ليس متأكدا ما هي الحرفة أو المهنة التي يرغب في ممارستها، ويقول «أريد أن أنتهي من الدراسة الثانوية، ثم أرى ما الذي سأحب أن أفعله». وبرغم طموحاته الموحلة، لا يشعر غارسيا بالندم على انتقاله إلى المدينة.

ويذكر «الشيء الجيد هنا هو أنك إذا حصلت على عمل فأنت قادر على كسب المال. أما في المزرعة، فأنت تعمل ولكن لا مال لديك». وغارسيا ليس وحده، فعلى مدى العقدين الماضيين انتقل نحو ١٣٠ ألف شخص للعيش في مدينة ليما، التي تضم في الوقت الحاضر ٧,٦ مليون نسمة.

ومدينة بيرو، التي بُنيت في الأصل على سهل ساحلي، زحفت على سفح جبل آنديان الصخري تجاه الشرق، وكلما هلت موجة جديدة من المستوطنين باحثين عن أرض كانت فيما مضى تعتبر عديمة الفائدة، اتجهوا إلى مكان أبعد أعلى المنحدرات الوعرة القاحلة. وتحسن حياتهم تدريجيا، ولكن بمعدل زيادة أصغر بكثير من المنحني الصاعد لإجمالي الناتج المحلي للبلاد.

ويشير غارسيا إلى بلدة فلور دي أمانسايس قائلا «منذ أربعة أعوام، لم يكن لدينا درج» لصعود منحدر التل الوعر. ولم يكن هناك شارع، وإنما كان الطريق ضيقا فلم تكن السيارات تستطيع الصعود. وكانت البيوت أصغر- أما الآن فقد أعيد بناؤها. وقد رأيت تطورا خلال السنوات التي قضيتها في هذا المكان، أمل أن يستمر» ولكن حلمه لا يزال بعيد المنال.

ويضيف «إذا وصلتنا شبكة الكهرباء وإمدادات المياه في المستقبل، سيكون هذا المكان ملائما للعيش. وأود أن أمتلك منزلا خاصا بي في المستقبل. أما الآن، فإنني أرغب في العمل والدراسة» ■

تقرير: باربرا فريزر؛ الصورة: أوسكار ميدرانو بيريس.

دعوة إلى العمل في الولايات المتحدة

انهيار بنك ليمان براذرز الاستثماري الأمريكي في سبتمبر ٢٠٠٨ في حدوث اضطرابات اقتصادية عالمية، غير أن أليكسا كلاي لم يساورها شعور باليأس كما شعر كثيرون. فبالنسبة لكلاي - التي كانت قد سلمت لتوها الأطروحة التي أعدتها للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة أوكسفورد- كانت تلك دعوة إلى العمل.

تسبب

وتضيف كلاي: لقد أصبح علم الاقتصاد منفصلا عن القضايا الحقيقية المهمة، فكيف نوزع الموارد بإنصاف في المجتمع، وما هي الشروط اللازمة لتحقيق الازدهار الاقتصادي؟

وتقول «النظريات الاقتصادية تغلب عليها الإحالة الذاتية وغير مألوفة لمعظم الناس.» وتود لو أن أعضاء المهنة نقلوا تفكيرهم بلغة أكثر ديمقراطية لأن «نظامنا الاقتصادي أصبح أكثر تعقيدا بكثير، ومن الصعب حقيقة على معظم الناس أن يشتركوا في مناقشة حول قضية اقتصادية.»

وتقول كلاي إن «مذاهب الأسواق ذاتية التنظيم وعمل الأفراد على تحقيق مصالحهم الذاتية لم تصمد في فترة الأزمة وبدأ خبراء الاقتصاد الآن يعيدون تصور مهنتهم ودورهم في المجتمع.

وبينما أفسحت احتجاجات حركة «احتلوا وول ستريت» المجال للتعبير عن الإحباط الكبير من أساليب العمل الحالية، تأمل كلاي أن ترى مزيدا من الحوار، شاملا أصحاب السلطة، حول كيفية اتخاذ منهج مختلف.

«وأكبر تحدي أمام حركة «احتلوا وول ستريت» هو كيفية تحويل المواطنين إلى عناصر تغيير حقيقي في تشكيل اقتصادنا المستقبلي؛ وعدم الاكتفاء بالمقاومة السلبية للأزمة.» ■

تقرير: جاكين ديلوريه : الصورة : ستيفن جافي.

ضائع ووحيد في اليابان

ستاكومي ساتو على قدر واحد يوميا من المعكرونة سريعة التجهيز ويقول إنه لو لم يكن يحصل على راتب العجز من الحكومة اليابانية لكان قد ظل بلا مأوى.

يعيش



تاكومي ساتو في طوكيو، اليابان.

ويضيف ساتو البالغ من العمر الثالثة والعشرين ويقطن بمفرده في شقة من غرفة واحدة في مدينة كاواغو الواقعة شمال طوكيو مباشرة، «لقد درست تصميم ألعاب الكمبيوتر وإنتاجها في أحد المعاهد الفنية وحصلت على وظيفة مدير مساعد في شركة كانت تعد برامج التلفزيون والفيديو المتحركة.»

ويضيف «ولكنها لم تكن وظيفة على أساس التفرغ الفعلي، حتى برغم أنني كنت أعمل لمدة ثماني ساعات، فلم يكن لدي عقد عمل.»

وهذا هو حال أعداد متزايدة من العمالة اليابانية لأن الشركات — التي تترج تحت وطأة تباطؤ النشاط الاقتصادي في السنوات الماضية — باتت تتخلى عما نفخر به في بلادنا من نظام التوظيف مدى الحياة والحرص على تغذية الإحساس بأن الشركة هي أسرتك. وبدلا من ذلك، يُعين العاملون بموجب عقود قصيرة الأجل تتجدد تلقائيا وتسمح لأصحاب العمل بتسريحهم خلال فترة إشعار وجيزة.

وعلى خلفية حالة الوهن التي يشهدها الاقتصاد الياباني، تعاني شبكة الأمان الاجتماعي أيضا من التدهور، فنسبة الأشخاص عاطلين عن العمل المؤهلين للحصول على إعانات لا تتجاوز ٢٣٪. وهشاشة سوق العمل مقترنة بنقص الخدمات المساندة تلقي بأعبائها على صحة السكان. ومنها ما أودي بحياة البعض.

ومكث ساتو في وظيفته التالية لمدة شهرين، يعد علب الوجبات المقسمة (bento box) للمحلات الكبرى والمتاجر الصغيرة القريبة من المستهلك، وكان يكسب ١٣٠ ألف ين (١٦٧١ دولارا) في الشهر على أساس العمل ثماني ساعات في اليوم وخمسة أيام في الأسبوع.

وترك ساتو عمله بعد أن أخبره الطبيب أنه يتعين أن يتوقف عن العمل حتى لا تتدهور صحته العقلية.

وكان ذلك منذ ثلاث سنوات، فيعيش منذ ذلك الوقت على ١١٠ ألف ين (١٤٣١ دولارا) تمنحها إياه الحكومة كل شهر، ويسد منها ٣٥ ألف ين (٤٥٠ دولارا) إيجارا للسكن.

ويشعر ساتو بالحزن إذ يرى الحكومة تبذل كل ما في وسعها لمساعدة الشركات على تجاوز العاصفة الاقتصادية العالمية، بينما يبقى أشخاص مثله مهملين بالفعل.

ويقول «إنهم لا يفعلون ما يكفي من أجلنا، وهم لا يأبهون عندما تسيء الشركات معاملة موظفيها. وكل ما يفعلونه هو أنهم يديرون رؤوسهم.»

وتدرك الشركات أيضا أن تشغيل عمالة أجنبية أرخص تكلفة — فشركة صناعة اللعب المقسمة التي عمل فيها أخذت تشغل مزيدا من العمالة البرازيلية والهندية — التي تعمل بأجر أقل ولا تشتكي من الأوضاع لأنهم، كما يقول ساتو «قد يجدوا بسهولة أنهم مخالفون لقواعد الهجرة.»

وتشير التقديرات إلى أن هناك ١١ مليون شخص في اليابان يكسبون أقل من مليوني ين (٢٥ ألف و٧٠٦ دولارا) في السنة، لا يستطيع معظمهم أن يستأجر مسكنا، وذلك وفقا لمؤسسة «موياي» اليابانية غير الهادفة للربح والتي تعمل من أجل المشردين. وتشير البحوث إلى أن معظم هؤلاء المشردين في العشرينات من عمرهم. وإن بلغت أوضاع البطالة مداها، فقد أدت إلى انسحاب المراهقين والشباب الراشدين من المجتمع حيث يلجأون في الغالب إلى العزلة



تشيوما نواسونيه في منطقة باداغري، ولاية لاغوس، نيجيريا.

والحبس. ويرفض كثير منهم مغادرة منازلهم على مدى شهور، ويمكنون فيها أحيانا لسنوات. وهذه الحالة لها اسم خاص هو "hikikomori" بمعنى "الانطواء" أو "حبس الذات".

ويضيف ساتو "نقول لي الحكومة إنني يمكن أن أحقق ما أريد إذا بذلت جهدا أكبر قليلا، وواصلت العمل، ولكن هذا غير حقيقي. فأنا أشعر وكأنني أنزلق خارج هذا المجتمع، ولا أظن أنني سأتمكن من العودة إليه مرة أخرى أبدا. ■"

تقرير: جولييان ريال:

الصورة: ألفي غودريتش

مهارات غير مطلوبة في نيجيريا

لتمتكن تشيوما نواسونيه من العثور على فرصة عمل بعد تخرجها من الكلية، حالها حال عشرات الآلاف من خريجي الجامعات في عمرها. وانتهت من أداء الخدمة الوطنية الإلزامية لمدة عام بعد أن تخرجت من عامين وظلت منذ ذلك الوقت تبحث عن عمل.

ونواسونيه البالغة من العمر ٢٣ عاما هي واحدة من خمسة أبناء، تخرجت عام ٢٠١٠ وحصلت على درجة جامعية في الجغرافيا والتخطيط الإقليمي من جامعة ولاية دلتا، وتذكر إن هذا المسار «لم يكن خيارا الأصلي، كنت أحب أن أدرس المحاسبة أو إدارة الأعمال».

ونظرا لأن درجاتها لم تكن عالية بقدر كاف يسمح بالتحاقها ببرنامج المحاسبة في الجامعة، التحقت ببرنامج لمدة عام من الدراسة الجامعية لتضمن مكانا في الجامعة في نهاية المطاف. وتقول «ولكن البرنامج الجامعي في ذلك العام الذي التحقت خلاله بقسم الجغرافية لم يكن يقدم دراسة المحاسبة». ولا تزال تشعر بالألم لأن دراسة المحاسبة أتاحت في العام اللاحق.

وهناك حوالي مليون طالب يدخلون الامتحان المركزي للقبول بالجامعة في نيجيريا ويتنافسون على ما يزيد قليلا على ١٠٠ ألف مكان هي كل ما يتوافر كل عام في جامعات البلاد العامة والخاصة البالغ عددها ٩٥ جامعة. وبالتالي ينتهز معظم الشباب الفرصة للدخول في أي مسار يُتاح لهم، مثلما فعلت نواسونيه، لمجرد الحصول على درجة جامعية.

وبينما يتخرج في نيجيريا الآلاف كل عام، لا يستطيع كثيرون منهم الحصول على فرصة عملة بسبب التناقض بين مهاراتهم ومتطلبات السوق، وتراجع المستويات بسبب ضعف التمويل، وعدم وجود مدرسين مؤهلين بصورة جيدة لإعطاء المحاضرات. ويشكو بعض أصحاب الأعمال من أن كثيرا من الخريجين تعوزهم المعرفة الفنية الأساسية في مجالات تخصصهم.

ومعدل البطالة في نيجيريا أخذ في الارتفاع ويقترب حاليا من ٢٤٪ في هذا البلد الإفريقي الأكثر كثافة سكانية. والحصول على درجة علمية عالية لا يزيد من فرصة الحصول على عمل، فثلاثة من كل عشرة من الخريجين لا يستطيعون العثور على عمل.

وبدأت نواسونيه حياتها بصورة متميزة. فأماها معلمة في مدرسة ابتدائية - وذلك لإنجاز عظيم في حد ذاته بالنظر إلى نشأتها في منطقة سابيل شمال نيجيريا، حيث ٤٣٪ من الفتيات في عمر التعليم الابتدائي لا يستطعن الحصول على فرصة التعليم الأساسي طبقا لما أفادت به

«مبادرة التعليم في المنطقة الشمالية»، وهو مشروع في هذه المنطقة تموله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

أما الأوضاع في جنوب نيجيريا حيث نشأت نواسونيه فهي أفضل، ولكن حتى في هذه المنطقة تشير إحصاءات صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة إلى إن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٢٤ عاما يبلغ ٦٥٪ مقابل ٧٨٪ للذكور في نفس الفئة العمرية.

وبينما تحب نواسونيه العمل في مجال يستخدم الأرقام، فهي تقول «كان والدِّي، خاصة أمي، يرغبان حقا أن أتجه إلى دراسة الطب. ففي نيجيريا، هناك بعض المسابقات التي تلقى احتراما أكثر من غيرها. والجميع يرغب أن يصبح إما طبيبا أو محاسبا». وما السبب في ذلك، تضيق قائلة «أظن أنها حالة الاقتصاد، فكثير من الناس يعتقدون أنهم إذا درسوا هذه المسابقات ستتاح أمامهم فرص عمل أكثر بعد التخرج». ومن ثم فقد قررت الآن إسعاد والدها - الذي يعمل في شركة الكهرباء المملوكة للدولة - بمواصلة دراستها للحصول على درجة الماجستير.

وتقول «كان أبي دائما واضحا في حديثه معنا حول ضرورة الالتحاق للدراسة بجامعات وليس بمعاهد فنية أو كليات. وفي الواقع، لقد وجهنا إلى الحصول على درجة الماجستير حتى يعتبرنا خريجي جامعات».

وفي بلد يضم ٤٠ مليون شاب عاطل عن العمل - كثير منهم لا يمكن توظيفه بسبب أوجه نقص ترجع إلى التعليم الابتدائي - لن يُتاح لمعظمهم ترف اختيار مزيد من فرص التعليم لتجنب البطالة. ■

تقرير: ويل فاتادي وتولو أوغونليسي

الصورة: ينكا أولوغبادي

هل يسيطر اليوان؟

إسوار براساد ولي إيبه

أصبح

- قابلية تحويل الحساب الرأسمالي: ما مقدار القيود التي يفرضها بلد ما على التدفقات الداخلة والخارجة من رأس المال المالي — فالحساب الرأسمالي المفتوح تماما لا تفرض عليه قيود؛

- عملة الاحتياطي: ما إذا كانت في حيازة بنوك مركزية أجنبية بغرض الحماية من أزمات ميزان المدفوعات.

ويمكن استخدام عملة بلد ما على المستوى الدولي حتى وإن كان حساب الرأسمالي غير مفتوح بصورة كاملة. وقد تُستخدم عملة أحد البلدان بقدر بسيط أو ربما لا تُستخدم مطلقا على المستوى الدولي حتى في ظل عدم وجود قيود على التدفقات الرأسمالية. غير أن كلا من الاستخدام الدولي والحساب الرأسمالي المفتوح مطلبان ضروريان لكي تصبح العملة من عملات الاحتياطيات الدولية.

ويُجري هذا المقال تقييما لوضع اليوان الراهن وآفاقه المتوقعة من كل بعد من هذه الأبعاد الثلاثة من حيث توازن التنمية الاقتصادية في الصين وقدرتها على الاستمرار، وما يقرن بها من انعكاسات على النظام النقدي العالمي.

التحول إلى عملة للاحتياطي

هناك اتفاق واسع النطاق على حتمية تحول اليوان في نهاية المطاف إلى عملة للاحتياطي بالنظر إلى حجم الصين والآفاق المتوقعة لنموها. ومن أجل قياس احتمالات التحول وتوقيته، فمن الضروري النظر في الخصائص المعتادة لعملة الاحتياطي وتقييم التطور الذي تحرزه الصين في كل من هذه الأبعاد. والعوامل التي تؤثر عموما على وضع الاحتياطي لعملة ما تتضمن:

- الحجم الاقتصادي: فإجمالي الناتج المحلي للبلد المعني وحصصه في التجارة والتمويل العالميين من المحددات المهمة، وإن كانت غير حاسمة، لوضع عملته بين عملات الاحتياطي.

- السياسات الاقتصادية الكلية: يجب أن يثق مستثمرو الأصول السيادية لبلد ما في قدرة سياساته الاقتصادية على حماية قيمة العملة من التراجع — لا سيما التزامه بالحفاظ على معدل تضخم منخفض وقدرته على الاستمرار في تحمل الدين العام.

- سعر الصرف المرن: فعادة ما يجري تداول عملات الاحتياطي بحرية وتتحدد قيمها الخارجية حسب قوى السوق، وإن كان ذلك لا يحول تماما دون تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف الأجنبي. والحساب الرأسمالي المفتوح ليس مرادفا للتعويم الحر لسعر الصرف.

- الحساب الرأسمالي المفتوح: يجب أن تكون الاحتياطيات مقبولة في أداء المدفوعات للشركاء

الاقتصاد الصيني اليوم ثاني أكبر اقتصادات العالم وأحد أهم محركات النمو العالمي. فحوصته تتراوح

الآن بين ١٠٪ و ١٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي (حسب طريقة قياسه)، كما أنه ساهم بحوالي الربع في نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي عام ٢٠١١. ولكن من بين عملات أكبر ستة اقتصادات في العالم، لا يزال اليوان الصيني هو العملة الوحيدة التي لا تتداول بسهولة ولا تقبل على مستوى العالم — أي أنها ليست عملة صعبة.

وفي الآونة الأخيرة اتخذت حكومة الصين خطوات لتشجيع استخدام اليوان على المستوى الدولي، حتى برغم عدم استعدادها لفتح اقتصادها أمام تدفق رؤوس الأموال بحرية وللسماع بمرونة سعر صرف عملتها. ومع هذا، فنظرا لحجم اقتصاد الصين وحصصها المتزايدة في الناتج والتجارة العالميين، تنبئ هذه الخطوات بتزايد دور اليوان في التمويل والتجارة على المستوى الدولي. ولكن هناك سؤالا ملحا حول ما إذا كانت مكانة اليوان العالمية سترتفع لتتماشى مع مكانة الاقتصاد الصيني — ربما مقتربا من الدولار الأمريكي.

ويعتمد الرد على هذا السؤال على ثلاثة مفاهيم متصلة للعملة، وإن كانت متميزة:

- تدويل العملة: استخدامها في تقويم وتسوية المعاملات التجارية والمالية عبر الحدود — أي أن تكون وسيلة تبادل دولية،

العملة الصينية
في طريقها
لاكتساب أهمية
عالمية أكبر، ولكن
منافستها للدولار
أمر غير مرجح في
المستقبل القريب



- الاتساع: توافر مجموعة واسعة من الأدوات المالية، بما في ذلك أسواق للوقاية من المخاطر؛
- العمق: توافر مقدار كبير من الأدوات المالية في أسواق محددة؛
- السيولة: ارتفاع مستوى حجم الأعمال (حجم التداول).

وفي غياب سوق كبير بالقدر الكافي لسندات الدين، لن يتسنى استخدام اليوان على نحو موثوق في المعاملات الدولية. وإذا لم تتوافر سيولة كافية في أسواق سندات الديون المقومة باليوان، لن تصبح العملة جذابة للأعمال الأجنبية. ومن منظور الحساب الرأسمالي المفتوح، ربما يشعر المستوردون والمصدرون بالقلق من زيادة تقلب سعر الصرف إذا لم يتسنى لهم النفاذ إلى أسواق المشتقات للوقاية من مخاطر النقد الأجنبي.

إذن ما هو المشهد الراهن؟ لا تزال البنوك مسيطرة على النظام المالي في الصين، بينما تمارس الحكومة الرقابة المباشرة على معظم الجهاز المصرفي. فمجموع الائتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي يفوق حجم أسواق السهم والسندات مجتمعة. واختلقت عملية تطوير الأسواق المالية على نطاق أوسع بسبب حجم الجهاز المصرفي وهيكله - اللذين يحميان الأرباح المصرفية بالحد من المنافسة - والحوافز التنظيمية. وأسواق سندات الدين في الصين متأخرة كثيرا عن أسواق الاقتصادات صاحبة عملات الاحتياطي الرئيسية من حيث الحجم و السيولة (راجع الرسم البياني ١). وتتسم سوق سندات الدين الحكومية بأنها كبيرة إلى حد معقول بالقيم المطلقة وإن كان حجم التداول محدودا. ويرتفع حجم التداول نسبيا في سوق سندات الشركات في الصين، والتي لا تزال صغيرة. وتتكشف صورة مماثلة بتحليل نسب سندات الدين الدولية وفقا لعملة إصدارها. فتسود عملات الاحتياطي القائمة: بينما الجزء المقوم باليوان من الدين الدولي لا يتجاوز ١٠٪. وبينما الحجم المطلق لسوق سندات الدين في الصين صغير من المنظور القطري المقارن، فلا ينبغي لهذا الأمر أن يحجب النمو السريع لهذه الأسواق، والذي يتسق مع عزم البلاد على حيابة اليوان للقبول كعملة دولية (راجع الرسم البياني ٢). ومع هذا، ربما كان وضع اليوان كعملة للاحتياطي هدفا أطول أجلا بكثير.

وتطور أسواق الأسهم من المجالات التي أحرزت الصين فيها تقدما ملموسا. فإثر إصلاحات عام ٢٠٠٥، شهد كل من رأس المال السوقي وحجم الأعمال طفرة ونما بلغ ستة أضعاف، بينما ارتفع حجم التداول

التجاريين والماليين للبلد المعني، مما يقتضي إتاحة تداول العملة بسهولة في الأسواق المالية العالمية. ويصعب هذا الأمر في حالة البلد الذي يفرض قيودا على التدفقات الرأسمالية وإذا كانت أسواق الصرف الأجنبي لديه محدودة وخاضعة لرقابة حكومية مباشرة.

• تطور الأسواق المالية: يجب أن تتسم الأسواق المالية في البلد المعني بالعمق والسيولة - أي أن تكون أسواق، وخاصة للسندات الحكومية، فيها أعداد كبيرة من المشترين والبائعين لتوفر أصولا "آمنة" يمكن للمستثمرين الدوليين والبنوك المركزية من بلدان أخرى حيازتها. ومن العوامل المهمة أيضا حجم الأعمال (أو حجم التداول) في أسواق السندات المذكورة كأحد مقاييس السيولة.

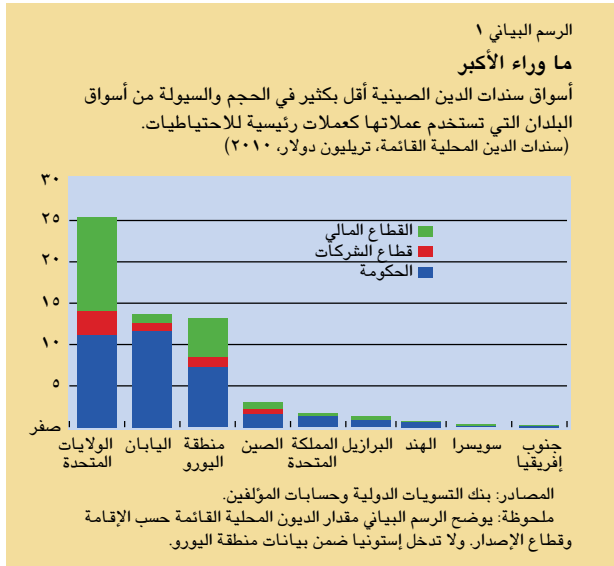
وليس ثمة قاعدة ثابتة وسريعة المفعول تُملّي أي هذه العوامل مهم أو حتى أساسي. فالفرنك السويسري مثلا من عملات الاحتياطي العالمية برغم أن حصص سويسرا في إجمالي الناتج المحلي والتجارة على مستوى العالم صغيرة. علاوة على ذلك، كثير من الاقتصادات صاحبة عملات الاحتياطي الرئيسية - مثل منطقة اليورو واليابان والولايات المتحدة - عليها ديون عامة كبيرة ومتزايدة، الأمر الذي يشكك في استقرارها الاقتصادي الكلي وإن كان لم يؤثر على وضع الاحتياطي لعملة، على الأقل حتى هذه الآونة. وفي واقع الأمر، استنبط بعض المحللين حقائق من تجربة الولايات المتحدة أفادت في جدلهم بأنه إذا كانت الصين ترغب في توفير أصول احتياطية لبقية العالم سيتعين أن تسجل عجزا كبيرا في حسابها الجاري. ولكن ليس هذا هو الوضع. فعملتي اليابان وسويسرا تمكنتا من تحقيق مكانة بين عملات الاحتياطي برغم استمرار تحقيق فوائض في الحساب الجاري للبلدين.

كيف يتواءم اليوان

يعرف الجميع حجم الصين وأهميتها في التجارة العالمية. فاليوم تبلغ حصتها في التجارة العالمية للسلع ١٠٪ مقابل ٤٪ منذ عقد مضى، وترتبطها علاقات واسعة النطاق مع اقتصادات أخرى من خلال الروابط التجارية. وهناك سؤال مطروح حول ما إذا كانت سياسة المالية العامة والسياسة النقدية للصين تعملان على تثبيت التوقعات التضخمية على المدى الطويل وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي. فمستوى الدين العام الصريح في الصين معتدل وعجز الموازنة الحكومية ضئيل مقارنة بالاقتصادات صاحبة عملات الاحتياطي الرئيسية. فضلا على ذلك، برغم الإدارة المحكمة لسعر صرف عملتها، والتي أثرت سلبا على استقلالية السياسة النقدية، ظل معدل التضخم في الصين مستقرا نسبيا في الماضي القريب.

ويدور السؤال التالي حول ما إذا كانت الصين تفتح حسابها الرأسمالي في الوقت الراهن. وبرغم الضوابط الرأسمالية المكثفة التي لا يزال معمولاً بها في الصين، يجري في الوقت الحاضر إلغاؤها على نحو اختياري مع توخي الحذر. ونتيجة لذلك، شهد إجمالي التدفقات الداخلة ارتفاعا حادا على مدار العقد الماضي، مما يعكس الإقبال على الصين كوجهة للاستثمار الأجنبي. كذلك سجلت التدفقات الخارجة ما عدا احتياطات النقد الأجنبي نموا ملموسا، وإن كانت قد بدأت من مستوى منخفض، ومنها الاستثمارات الخارجية للشركات ومؤسسات الاستثمار الصينية كصناديق معاشات التقاعد. وباختصار، يزداد الحساب الرأسمالي للصين انفتاحا بالقيم الفعلية، وإن كان حتى بهذا المقياس لا يزال أقل انفتاحا من حسابات اقتصادات عملات الاحتياطي - منطقة اليورو واليابان وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

ويدخل تطور الأسواق المالية في بلد الموطن ضمن المحددات الحاسمة لمكانة العملة الدولية. ومن المنظور التاريخي، اكتسبت كل عملة من عملات الاحتياطي أهميتها في ظل ظروف فريدة مدفوعة بعوامل مختلفة، ولكن الحقيقة الثابتة هي أن هذه العملية كانت تقتضي دائما وجود أسواق مالية قوية. وتشمل الجوانب المهمة لتطور الأسواق المالية:



وبما يتجاوز عشرة أضعاف. ومع هذا، فأسواق الأسهم الصينية شديدة التقلب والتعرض للمخاوف فيما يخص الحوكمة المؤسسية، الأمر الذي ربما يجعلها محدودة الفائدة في تعزيز دور اليوان كعملة دولية. وتعتمد وتيرة تدويل عملة الصين على استخدامها في المعاملات المالية الدولية، وليس مجرد التجارة. ويمثل حجم التعامل في أسواق الصرف الأجنبي مؤشرا جيدا على احتمال استخدام العملة كوسيط في المعاملات التي تنطوي على تجارة السلع والأصول المالية عبر الحدود. وتمثل حصة اليوان في الوقت الحاضر أقل من ١٪ من حجم التعامل في أسواق الصرف الأجنبي ككل عام ٢٠١٠، لكن هذه النسبة تعكس صورة أقل للواقع. وتستفيد الصين من منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة كمركز مالي مهم لتسوية معاملات الصرف الأجنبي، وفي عام ٢٠١٠، بلغت حصة منطقة هونغ كونغ ٥٪ من حجم التعامل في أسواق الصرف الأجنبي العالمية. وتمثل هونغ كونغ ركيزة مفيدة تضع اليوان على مسار تنافسي إذا ما قورن بغيره من عملات الأسواق الصاعدة الأخرى من حيث الوصول إلى مكانة العملة الدولية.

حضور دولي متزايد

ولا تزال معظم أسواق المشتقات في الصين وليدة، وإن كانت ثلاثة من بورصات أسواق العقود الآجلة للسلع الأولية لديها من بين أعلى عشرين بورصة مشتقات في العالم مقيسة بعدد العقود الآجلة وعقود الخيار المتداولة. غير أنه من منظور تشجيع استخدام عملة ما على المستوى الدولي، فوجود سوق كبير لمشتقات السلع الأولية لا يكون مفيدا بنفس قدر أسواق المشتقات المالية الأكثر تنوعا وسيولة. وإلى حد ما، تضطلع الأسواق المالية المحلية الحيوية عموما بتنفيذ دور السياسات الرامية إلى توجيه النشاط نحو منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة. وشهد العام الماضي ارتفاعا حادا في مقدار الودائع باليوان وزيادة ملموسة في عدد المؤسسات المصرح لها بمزاولة أعمالها مستخدمة اليوان في منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة.

وتعزز الدور العالمي لليوان على نحو فعال بفضل سياسات زيادة استخدامه الخارجي دون المخاطرة باحتمال حدوث آثار ضارة نتيجة لتحرير الحساب الرأسمالي. ولكن الإمكانيات الكاملة لاستخدام عملة الصين على المستوى الدولي لا يمكن بلوغها بدون تحقيق مزيد من التنمية الفعالة في الداخل. وفي نهاية المطاف، لن يتسنى تحقيق التنمية الكاملة لأسواق الصرف الأجنبي والمشتقات بدون تحرير الحساب الرأسمالي بصورة ملموسة.

وتعزز الدور العالمي لليوان على نحو فعال بفضل سياسات زيادة استخدامه الخارجي دون المخاطرة باحتمال حدوث آثار ضارة نتيجة لتحرير الحساب الرأسمالي. ولكن الإمكانيات الكاملة لاستخدام عملة الصين على المستوى الدولي لا يمكن بلوغها بدون تحقيق مزيد من التنمية الفعالة في الداخل. وفي نهاية المطاف، لن يتسنى تحقيق التنمية الكاملة لأسواق الصرف الأجنبي والمشتقات بدون تحرير الحساب الرأسمالي بصورة ملموسة.

ومن الأساليب الأخرى لقياس الاستخدام الخارجي لليوان النظر إلى المعاملات بين البنوك. فلم يكن لمعاملات المقاصة باليوان وجود يُذكر

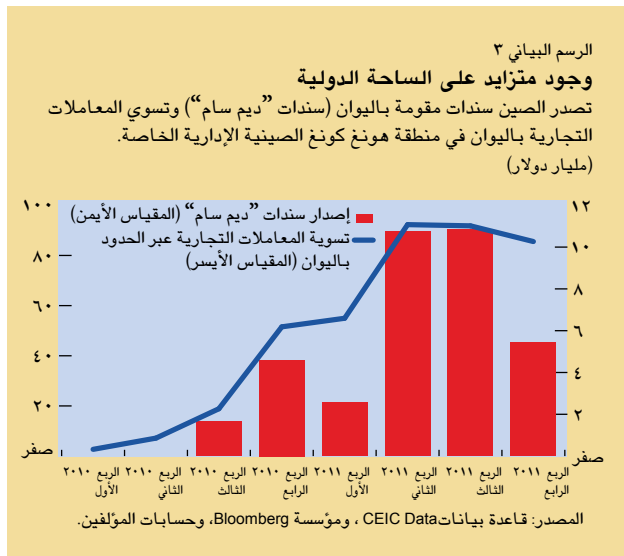
وخلصة القول إن الأسواق المالية في الصين حققت تطورا محدودا من حيث الاتساع والعمق والسيولة على مدار العقد الماضي. ولكن الصين لا تزال قابضة في مرتبة متأخرة حينما يتعلق الأمر بأهم أبعاد تطور الأسواق المالية، فمواطن ضعف النظام المالي من المرجح أن تعترض سبيلها نحو زيادة الدور الدولي لعملة.

يكتسب اليوان في الوقت الراهن حضورا واسعا على المستوى الدولي برغم ضعف البنية التحتية المالية التي يركز عليها (راجع الرسمين البيانيين ٣ و٤). وظلت الصين تستخدم منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة على نطاق واسع كحقل تجارب لمبادرات تعزيز الاستخدام الدولي لليوان. وبدأ إجراء المعاملات الشخصية باليوان في منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة عام ٢٠٠٤ حينما سُمح للمقيمين هناك بفتح حسابات إيداع مقومة باليوان، تلتها مبادرات أخرى مثل تسوية المعاملات التجارية عبر الحدود وإصدار سندات باليوان.

ونظرا لسرعة اتساع حجم التجارة الصينية، فتشجيع استخدام اليوان في تسوية المعاملات التجارية يمثل أولى الخطوات المنطقية نحو تدويل العملة. وحققت تسوية المعاملات التجارية عبر الحدود بالعملة الصينية طفرة منذ أن بدأت في عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١١ وصل حجم تسوية المعاملات التجارية باليوان إلى حوالي ٨٪ من مجموع تجارة السلع والخدمات الصينية. أما تحويلات العاملين الشهرية لليوان المستخدمة لأغراض التسوية عبر الحدود في منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة فارتفعت إلى نحو ٢٥ مليار دولار شهريا عام ٢٠١١، أي أكثر من ضعف متوسط عام ٢٠١٠.

كذلك يشهد إصدار السندات المقومة باليوان (التي يُطلق عليها سندات "ديم سام") في منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة ارتفاعا متزايدا، فازداد بمقدار ثلاثة أضعاف في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٠ وبلغ مستوى عال يقرب من ١٠ مليار دولار في الربع الثاني من عام ٢٠١١. وصدر عدد أقل من هذه السندات خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠١١، انعكاسا لتراجع أوضاع الأسواق العالمية مع استمرار تقيح أزمة الدين في أوروبا.

ومن الأساليب الأخرى لقياس الاستخدام الخارجي لليوان النظر إلى المعاملات بين البنوك. فلم يكن لمعاملات المقاصة باليوان وجود يُذكر



وبرغم أن كل هذه التحركات متواضعة من حيث الحجم، فلها أهمية رمزية كإشارة إلى تحول في النظرة تجاه استقرار اليوان ودوره في النظام النقدي الدولي مستقبلا.

منافسة الدولار

هل ينتهج اليوان مسارا ليقطع الطريق على الدولار الأمريكي ودوره كعملة الاحتياطي العالمي السائدة؟ ربما، ولكن هذا اليوم لا يزال بعيدا. وعلى الأرجح، سيتطور اليوان على مدار العقد القادم ليتحول إلى عملة للاحتياطي تقلص من سيطرة الدولار ولكن لا تقضي عليها.

وفي الوقت الحاضر، تبلغ حصة الأدوات المالية المقومة بالدولار الأمريكي حوالي ثلثي احتياطيات النقد الأجنبي في العالم. وتتأكد سيطرة الدولار على التمويل العالمي من خلال مؤشرات أخرى مثل حصصه في حجم التعامل في أسواق النقد الأجنبي وخصوم البنوك غير الأمريكية بعملة أجنبية عبر الحدود. وتتزايد المخاوف بشأن الاستقرار الاقتصادي الكلي للولايات المتحدة وإمكانية تأثيره على تحبذ الدولار. وبرغم ما يتمتع به الاحتياطي الفيدرالي، وهو البنك المركزي الأمريكي، من مصداقية في أنحاء العالم بشأن نواياه في مكافحة التضخم، فتزايد الدين العام يثير قلقا بالغا. ويصل إجمالي مديونية الحكومة العامة الأمريكية إلى حوالي ٩٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، وتشير تنبؤات صندوق النقد الدولي إلى احتمال بلوغه ١١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي أو نحو ٢١ تريليون دولار بحلول عام ٢٠١٦. وإن كانت تلك بقعة خطيرة لأكبر اقتصادات العالم، فمن المفارقات أن تزايد الديون الأمريكية ربما يعزز سيطرة الدولار على النظام المالي العالمي — نظرا لضعف الطلب في اليابان ومنطقة اليورو وكذلك في الأسواق الصاعدة على ما يطلق عليه الأصول الآمنة مع استمرار تراكم ما لديها من احتياطيات النقد الأجنبي.

علاوة على ذلك، لا تزال هناك فجوة بين الصين والولايات المتحدة عندما يتعلق الأمر بتوافر أصول آمنة وسائلة مثل السندات الحكومية. فالأسواق المالية الأمريكية متفردة في العمق والاتساع والسيولة. وبدلا من تراكم الديون من أجل اللحاق بالولايات المتحدة، تواجه الصين تحديا في تطوير أسواقها المالية الأخرى وتوفير مزيد من الأصول عالية الجودة المقومة باليوان.

ويكتسب اليوان في الوقت الحالي أهمية متزايدة في التمويل والتجارة على الصعيد الدولي. ومن المؤكد أن أهميته ستتزايد، غير أنه ليس من المرجح أن يحتل مكانة بارزة بين عملات الاحتياطي ما لم تتوافر الحرية في تحويله وتعتمد الصين حسابا رأسماليا مفتوحا — ناهيك عن التحدي الذي تفرضه سيطرة الدولار. والتحدي الذي يواجه الحكومة الصينية هو دعم إجراءات سياستها المحدودة على المستوى الدولي بإجراء إصلاحات محلية كبيرة. أما احتمالات تحول اليوان إلى عملة عالمية فسوف تشكلها مجموعة أوسع من السياسات، لا سيما تلك المتعلقة بتطور الأسواق المالية، ومرونة سعر الصرف، وتحرير الحساب الرأسمالي. وسوف يعتمد مسار نمو الصين ودور اليوان في الاقتصاد العالمي على اختيار السياسات الملائمة. ■

إسوار براساد، أستاذ أقدم مشرف على كرسي تولاني للسياسة التجارية في جامعة كورنيل، ومشرف على كرسي القرن الجديد لعلم الاقتصاد الدولي في مؤسسة بروكينغز؛ ولي إيبه طالب دراسات عليا في جامعة كورنيل.

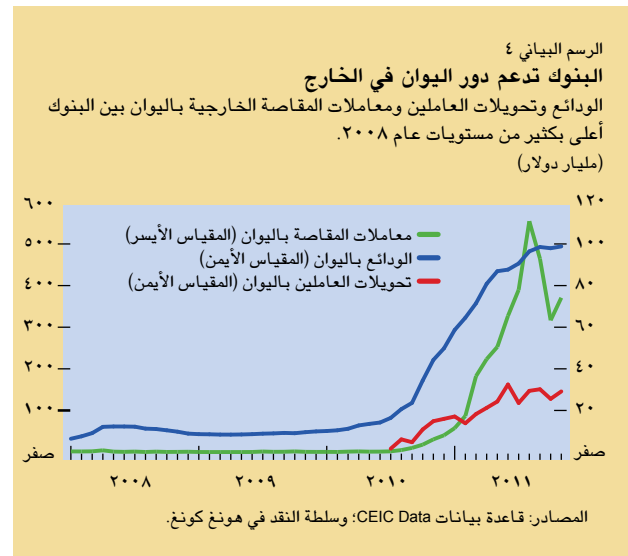
يستند هذا المقال إلى دراسة مؤسسة بروكينغز أجراها المؤلفان بعنوان "دور اليوان في النظام النقدي العالمي" (The Renminbi's Role in the Global Monetary System).

حتى منتصف عام ٢٠١٠، عندما سُمح للمؤسسات المالية في منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة بفتح حسابات مقومة باليوان. ومنذ ذلك الحين، ارتفع كل من حجم المعاملات وقيمتها ارتفاعا هائلا. وبلغ إجمالي قيمة المعاملات مستوى الذروة مسجلا أكثر من ٥٠٠ مليار دولار في أغسطس ٢٠١١.

وينبئ بدء عناصر مختلفة في سوق اليوان الخارجية وتوسعها بسرعة — وإن كانت لا تزال متواضعة الحجم — بتواجد العملة على نحو ملموس في المعاملات التجارية والمالية في آسيا. ومع هذا، قد يجادل البعض بأن استخدام اليوان في عمليات إصدار سندات "ديم سام" والتسوية عبر الحدود لا يزال ضيق النطاق بينما تقتصر معظم الأنشطة على شركات الصين القارية والمؤسسات التابعة لها في منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة. وربما كان جزء من هذه الأنشطة انعكاسا لمحاولات التحايل على ضوابط رأس المال. وباختصار، لا يزال يتعين قطع أشواط أخرى حتى يبلغ تأثير الاستخدام الخارجي لليوان أقصى مستوياته الممكنة.

وعلى صعيد آخر، يعمل بنك الصين المركزي في الوقت الحاضر على إنشاء وتوسيع خطوط المبادلة الثنائية بالعملة المحلية مع بنوك مركزية أخرى في أنحاء العالم لتسهيل وتوسيع نطاق استخدام اليوان في المعاملات التجارية والمالية الدولية. وبرغم أن مبالغ هذه الاتفاقات الثنائية صغيرة، فهي مؤشر على الجهود الرامية إلى توافر القدرة والدراية الكافية لدى البنوك المركزية في بلدان أخرى فيما يخص الأدوات والتسهيلات المالية المقومة باليوان.

كذلك بدأ ظهور اليوان في حوافز احتياطيات النقد الأجنبي لعدد قليل من البنوك المركزية. وكانت ماليزيا ونيجيريا أول من أبلغ عن الاحتفاظ باحتياطيات باليوان في عام ٢٠١١. واليوم يحتفظ بنك شيلي المركزي في حافظته الاستثمارية بنسبة ٠,٣٪ من أصوله في هيئة أدوات مقومة باليوان. وتنتظر بنوك مركزية أخرى في إضافة أصول باليوان إلى حوافز احتياطياتها. ولا يمكن من حيث المبدأ حساب هذه الحيازات باعتبارها احتياطيات رسمية نظرا لافتقار اليوان إلى قابلية التحويل، غير أن هذا الأمر لا يبدو حائلا أمام تلك البنوك المركزية التي تعتبر الأصول المقومة باليوان — على غرار تلك المقومة بالعملات الرئيسية الأخرى — تأمينا ضد ضغوط ميزان المدفوعات.



حماية الكل

لا يكفي الحفاظ على سلامة المؤسسات المالية المنفردة، إنما يتطلب الأمر منها أن تشمل السلامة الاحترازية الكلية حتى يحمي النظام المالي ككل.

لويس جاكوميه وإرلند نير

ظلت الحكومات على مدى فترة طويلة تسعى لتنظيم المؤسسات المالية لكي تضمن صحة وسلامة أوضاعها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها — لا سيما مؤسسات مثل البنوك التجارية التي تجمع الأموال من الجمهور العام. ولكن تبين من الأزمة المالية العالمية أن التنظيم التقليدي، وهو ما يُطلق عليه في الغالب التنظيم الاحترازي الجزئي، لا يكفي لضمان صحة النظام المالي ككل. والتنظيم التقليدي غالبا ما يكون مخففا في حالة مؤسسات مثل بنوك الاستثمار التي تعمل بصفة أساسية في أسواق الجملة التي تقل فيها احتمالات تعرض المودعين بالتجزئة لخسائر. إضافة إلى ذلك، فاستقرار النظام المالي في تصور السياسة الاحترازية الجزئية يعني الصورة الكلية للمؤسسات المنفردة ذات الأوضاع السليمة. ولا تأخذ هذه السياسة في اعتبارها أن ما يشكل سلوكا حذرا من منظور مؤسسة واحدة قد يسفر عن مشكلات عريضة إذا انتهجت جميع المؤسسات سلوكا مماثلا — سواء ببيع أصول مشكوك في أمرها أو تشديد معايير الائتمان أو الاحتفاظ بالنقدية. كذلك لا يدرك التنظيم الاحترازي الجزئي عادة ما قد تشكل المؤسسات من تهديد للمؤسسات المالية الأخرى وللأسواق، حيثما يقوم كثير من الشركات المالية الكبرى بتجميع وطرح الأموال.

منهج أشمل

في ظل الإدراك المتزايد لما سمح به التنظيم التقليدي من نمو مواطن الضعف المالي دون ضابط، مما أسهم في وقوع الأزمة المالية العالمية، تعمل السلطات في كثير من البلدان حاليا على استكشاف منهج للتنظيم المالي يتسم بتغطية نظامية أشمل. ويُطلق على هذا المنهج الشامل اسم سياسة السلامة الاحترازية الكلية.

وليس الهدف من السياسة الاحترازية الكلية هو إحلالها محل التنظيم التقليدي للمؤسسات المالية مثل البنوك التجارية، بما لها من أهمية في ضمان صحة النظام المالي، وإنما الهدف منها هو الإضافة إلى السياسة الاحترازية الجزئية وتكميلها. وغالبا ما تكون هذه السياسة قادرة على نشر أدوات التنظيم التقليدية، وتعتمد على الجهات التنظيمية التقليدية في التطبيق والإنفاذ. ولكنها تطوع استخدام هذه الأدوات لمواجهة المخاطر المتزايدة في النظام المالي. وربما اقتضي هذا المنهج المتطور نوعا جديدا من البنيان التنظيمي لمراقبة النظام المالي والتعرف على أدلة تعرض الاستقرار لتهديدات متزايدة وإتاحة الفرصة لكي تتخذ السلطات إجراءات في مواجهة هذه المخاوف.

وفكرة منهج السلامة الاحترازية الكلية ليست بالجديدة كلية (دراسة (Crockett, 2000). ولكن صناع السياسات لم يقدروا تماما احتمالات حدوث اضطرابات نظامية في الأسواق المالية الحديثة وما يترتب عليها من آثار سلبية والحاجة إلى إبقاء المخاطر النظامية تحت السيطرة إلا بعد وقوع الأزمة المالية العالمية. ومن ثم، فهذا المنهج أخذ في التطور (مجلس الاستقرار المالي/ صندوق النقد الدولي/ بنك التسويات الدولية، ٢٠١١).



نطاق السياسات الاحترازية الكلية

سياسات السلامة الاحترازية الكلية مصممة لتحديد المخاطر التي تهدد الاستقرار النظامي وتخفيفها، مما يؤدي بدوره إلى تخفيض التكلفة التي يتكبدها الاقتصاد جراء اضطراب الخدمات المالية التي تركز عليها أعمال الأسواق المالية — مثل توفير الائتمان، وكذلك توفير التأمين وخدمات المدفوعات والتسوية (مجلس الاستقرار المالي/ صندوق النقد الدولي/ بنك التسويات الدولية، ٢٠٠٩؛ IMF 2011a).

ومن أمثلة هذا الاضطراب حدوث ضائقة ائتمانية تتكبد في ظلها البنوك وجهات الإقراض الأخرى خسائر تفضي إلى تقليص منح الائتمان للأسر المعيشية والشركات، الأمر الذي يسفر بدوره عن تراجع النشاط الاقتصادي ككل.

ويمكن أن تنشأ هذه الاضطرابات من الضعف العام، أو الكلي، في القطاع المالي أو من إخفاق ما يسمى بالمؤسسات المنفردة المؤثرة على النظام المالي — وهي مؤسسات كبيرة تربطها علاقات مالية بكثير من المؤسسات الأخرى.

وينشأ الضعف الكلي حينما يصبح القطاع المالي ككل معرضا بشكل مفرط لنفس المخاطر — سواء كانت ائتمانية (حيث يتوقف المقترضون عن السداد) أو سوقية (تراجع قيم الضمانات) أو متعلقة بالسيولة (عدم إمكانية بيع الأصول بسهولة أو إعادة تمويل الديون). ففي الفترة السابقة على الأزمة الأخيرة، على سبيل المثال، كان الائتمان في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان يزداد ارتباطا بقيمة الضمان العقاري. وعندما انهار سوق المساكن، كان المقرضون معرضون لكل من مخاطر السوق بسبب تراجع قيمة العقارات، ومخاطر الائتمان نتيجة لتراجع قدرة المقترضين على سداد قروضهم. علاوة على ذلك، ففي عدد من البلدان، تزايد اقتراض مقدمي الائتمان للأموال التي كانوا يقرضونها في أسواق التمويل بالجملة (من صناديق الاستثمار المشترك في سوق المال مثلا)، وانخفض اعتمادهم على الودائع التقليدية من العملاء. وحينما نضب التمويل في هذه الأسواق (خاصة بعد إفلاس ليمان براذرز عام ٢٠٠٨) واجه هؤلاء المقرضون مخاطر السيولة نتيجة لعدم تمكنهم من إعادة تمويل الديون التي انتهت مدتها (دراسة Merrouche and Nier, 2010).

وإذا كان التعرض لمصادر المخاطر المذكورة مشتركا أو يتسم بوجود علاقة ارتباط عبر المؤسسات المالية، فمن المرجح أن يتعرض كثير من الوسطاء الماليين أو ربما جميعهم (مثل البنوك والمقرضين الآخرين) لضغوط بسبب انخفاض قيمة الأصول وارتفاع تكلفة إحلال الأموال القابلة للإقراض (الخصوم)، الأمر الذي من شأنه الإضرار بقدرة النظام على توفير الخدمات المالية الرئيسية للاقتصاد، بما في ذلك الائتمان والمدفوعات.

والمخاطر النظامية يمكن أن تنشأ بسبب فشل مؤسسة منفردة حينما تضعف قدرة المؤسسات الأخرى على الاستمرار في تقديم الخدمات المالية للاقتصاد. وعادة لا تنشأ هذه التداعيات إلا عن مؤسسة كبرى تربطها علاقات مكثفة بعدد كبير من المؤسسات الأخرى ويسفر إخفاقها عن تهديد الاستقرار النظامي. ويمكن أن تحدث هذه التداعيات من خلال قناة أو أكثر من أربع قنوات لانتقال العدوى:

- انكشاف المؤسسات المالية الأخرى مباشرة للمؤسسة المتضررة؛
- اضطراب المؤسسة المتضررة إلى بيع الأصول بأسعار بخسة مما يسبب انخفاض قيمة جميع الأصول المشابهة، ويضطر المؤسسات الأخرى إلى تكبد خسائر من الأصول التي في حيازتها؛
- اعتماد المؤسسات المالية الأخرى على استمرار المؤسسة المتضررة في تقديم الخدمات المالية مثل الائتمان والتأمين وخدمات أداء المدفوعات؛
- ارتفاع تكاليف التمويل وتزايد السحب الجماعي للأرصدة من المؤسسات الأخرى في أعقاب إخفاق المؤسسة المؤثرة على النظام (دراسة (Nier, 2011).

فإخفاق ليمان براذرز عام ٢٠٠٨ مثلا لم يسفر عن تكبد المؤسسات المالية الأخرى خسائر مباشرة وحسب وإنما أدى أيضا إلى زيادات حادة في تكاليف التمويل التي تتحملها جميع المؤسسات المالية نتيجة لعدم يقين مقدمي الأموال بشأن أي المؤسسات التي لحقت بها خسائر جراء انهيار ليمان براذرز، ومن ثم كانوا حذرين في إقراض أي مؤسسة.

ولكي يتسنى لسياسة السلامة الاحترازية الكلية الحد من التكلفة المتوقعة من الضعف الكلي والاضطراب الناجم عن إخفاق المؤسسات المنفردة المؤثرة على النظام المالي، يجب أن يتضمن نطاق تأثيرها مجموعتين من الشركات — المؤسسات المؤثرة على النظام المالي وكل مقدمي الائتمان الممولين بالرفع المالي (الذين يقرضون أموالا مقرضة). والمؤسسات المؤثرة على النظام المالي لا تقتصر على البنوك الكبرى فحسب، وإنما تضم أيضا تلك التي تقدم خدمات أداء المدفوعات والتأمين الأساسية للمؤسسات المالية الأخرى. على سبيل المثال، كانت المجموعة الأمريكية الدولية (AIG) تقدم في الأساس خدمات التأمين للمؤسسات المالية الأخرى من خلال حماية قيمة الأوراق المالية المضمونة برهون عقارية في حيازة هذه المؤسسات. وإذا كانت المجموعة الأمريكية الدولية تُركت لتلقى مصير الانهيار، لاختفت هذه الحماية التأمينية، وتعرضت مؤسسات أخرى لخسائر جمة.

ويتضمن نطاق سياسة السلامة الاحترازية الكلية كل مقدمي الائتمان الممولين بالرفع المالي، بغض النظر عن أحجامهم لأن مواطن ضعفهم مجتمعة هي التي يمكن أن تؤثر على توفير الائتمان للاقتصاد ككل (دراسة Nier, 2011). وبرغم أن البنوك هي في معظم الأحوال أهم مقدمي الائتمان الممولين بالرفع المالي، فنطاق سياسة السلامة الاحترازية الكلية في بعض مناطق الاختصاص يجب أن يغطي بعض فئات جهات الإقراض غير المصرفية المهمة، وإلا نشأت مخاطر من تحول تقديم الائتمان من البنوك إلى المؤسسات غير المصرفية التي تخضع لقيود أقل.

السياسة في الواقع العملي

يجب أن تنشر سياسة السلامة الاحترازية الكلية مجموعة من الأدوات لمعالجة الضعف الكلي وحالات الفشل المنفردة. ونظرا لأنه من غير المرجح أن تكفي أداة واحدة لمعالجة المصادر المختلفة للمخاطر النظامية، يجب أن تكون السلطة المعنية بالسلامة الاحترازية الكلية قادرة على وضع أدوات احترازية كلية محددة لمعالجة مواطن الضعف الخاصة التي تتحدد من خلال تحليلها (دراسة Lim and others, 2011).

وهناك عدد من الأدوات التي يجري العمل على وضعها حاليا أو ربما استخدمت مؤخرا لمعالجة تراكم المخاطر الكلية بمرور الوقت، من أهمها رأس المال الوقائي الديناميكي. فظلت الأجهزة التنظيمية لفترة طويلة تشترط على المؤسسات المالية الاحتفاظ بمقدار معين من رأس المال (عادة حصص الملكية والأرباح المحتجزة) لتمكينها من استيعاب (أو الوقاية من) خسائر القروض أو الأوراق المالية. ومن شأن رأس المال الوقائي الديناميكي - الذي يقترحه فريق دولي من ممثلي الأجهزة التنظيمية ويجمع في بازل بسويسرا - أن يدفع السلطات المعنية بالسلامة الاحترازية الكلية إلى أن تشترط على المؤسسات المالية زيادة رؤوس أموالها عند ظهور علامات على نمو الائتمان بقوة غير عادية أو علامات على حدوث طفرة في أسعار الأصول مدفوعة بالائتمان. وتؤدي زيادة رأس المال الوقائي إلى حدوث تأثير ثنائي. فنظرا لأنه يجب على المقرضين في هذه الحالة تعبئة الأموال من أسهم رأس المال الأعلى تكلفة، يُتوقع ارتفاع تكلفة الائتمان وتباطؤ نموه. وفي نفس الوقت، من المتوقع أن يؤدي رأس المال الوقائي إلى تدعيم قدرة النظام على الصمود، مما يسمح بزيادة القدرة على استيعاب أي خسائر حينما تتوارى طفرة الانتعاش ويحل محلها الكساد. ويؤدي ذلك بدوره إلى الحد من إمكانية وقوع ضائقة ائتمانية وما تسفر عنه من خسائر.

وليس رأس المال الوقائي الديناميكي أو المضاد للاتجاهات الدورية سوى أداة واحدة من الأدوات التي يمكن أن تستخدمها السلطات المعنية بالسلامة الاحترازية الكلية في استهداف مواطن ضعف محددة. وقد استُخدم كثير منها بالفعل فيما مضى (لا سيما في اقتصادات الأسواق الصاعدة) لمنع دورات انتعاش وكساد الائتمان ومنها أدوات لمعالجة التفاعل بين مخاطر السوق ومخاطر الائتمان — مثل وضع حد أقصى لنسب القروض إلى القيمة في حالة القروض العقارية — وتراكم مخاطر السيولة مع نمو الائتمان بقوة — كاتخاذ تدابير لتثبيط الاعتماد المفرط على التمويل بالجملة الذي يتسم بالتقلب:

- تغير أوزان المخاطر القطاعية: وهي مصممة بحيث تكون أقل حدة من رؤوس الأموال الوقائية الديناميكية، وتفرض على المؤسسات زيادة رأس المال لتغطية القروض الجديدة في القطاعات التي تشهد ارتفاعاً في المخاطر المفرطة. على سبيل المثال، عمدت تركيا مؤخراً إلى زيادة شروط منح قروض جديدة للأسر المعيشية لوقف النمو الكبير للقروض في هذه الشريحة.

سياسة السلامة الاحترازية الكلية يجب أن تنشر مجموعة من الأدوات المتنوعة لمعالجة الضعف الكلي وحالات الإخفاق المنفردة.

- المخصصات الديناميكية: وتدفع البنوك إلى تجنب أموال لتغطية خسائر القروض في أوقات اليسر حينما تكون خسائر الائتمان منخفضة نسبياً حتى تستعد الميزانيات العمومية للبنوك على نحو أفضل لاستيعاب الخسائر التي تتراكم في فترات هبوط النشاط. وضعت إسبانيا في عام ٢٠٠٠ نظاماً ديناميكياً لمخصصات الخسائر ثم وضعت في وقت أقرب كل من شيلي وكولومبيا وبيرو وأوروغواي.
- نسب القروض إلى القيمة: يتزايد في الوقت الحاضر تطبيق الحد الأقصى لنسب القروض إلى القيمة للحد من المخاطر النظامية الناجمة عن فترات الانتعاش والكساد في أسواق العقارات. وتساعد نسب القروض إلى القيمة في الحد من الرفع المالي للأسر المعيشية من خلال تقليل حجم القرض إلى أقل بكثير من قيمة العقار. ويمكنها أيضاً كبح الزيادات في أسعار المساكن والحد من اضطراب الأسر المعيشية الحاصلة على قروض مفرقة إلى التوقف عن سداد قروضها عند تحول دورة أسعار المساكن (تقرير IMF، 2011b). وتكمل هذه النسب في الغالب نسب الدين إلى الدخل التي تهدف إلى تقليص الجزء الذي تنفقه الأسر المعيشية من دخلها على خدمة الدين.
- التدابير التي تستهدف الإقراض بعملة أجنبية: إذا حصل المقترضون على قروض بعملة أجنبية، فقد رتهم على السداد يمكن أن تتأثر بقدر كبير في حالة ارتفاع قيمة العملة الأجنبية وإذا لم يتمكنوا من حماية أنفسهم من هذا التقلب. فتؤدي تهديدات ارتفاع قيمة العملة الأجنبية إلى زيادة مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المقرضون نظراً لارتفاع تكاليف السداد التي يتحملها المقترضون. وتشمل التدابير الاحترازية الكلية لتقليص هذه المخاطر وضع حدود لحافطة الإقراض بعملة أجنبية وقيود أخرى موجهة بدقة، كاشتراط زيادة رأس المال وتشديد نسب القرض إلى القيمة والدين إلى الدخل في حالة القروض بعملة أجنبية — واعتمد هذا المنهج مؤخراً في عدد من البلدان الصاعدة في أوروبا الوسطى والشرقية.
- شروط السيولة: حينما يكون من السهل الحصول على تمويل، فزيادة رأس المال الوقائي الإلزامي من الأصول السائلة (وهي التي يمكن تحويلها بسهولة وسرعة إلى نقد) تؤدي إلى توافر الاحتياطي النقدي الذي يمكن

الاعتماد عليه عند نضوب التمويل. ومن شأن هذه الزيادة في السيولة الإلزامية في أوقات متغيرة أيضاً أن تكبح التوسع الائتماني المدفوع بالتمويل بالجملة المتقلب قصير الأجل وأن تضع حداً لخطورة الاعتماد على هذا التمويل. واستحدثت نيوزيلندا وكوريا مثل هذه التدابير في الفترة الأخيرة.

- كذلك يتعين أن تكون السلطات في وضع يسمح لها بمعالجة مخاطر إخفاق المؤسسات المالية المؤثرة على النظام بصورة منفردة. ومعظم الأدوات التي تخضع للمناقشة حالياً في هذا الصدد مصممة للحد من احتمالات فشل المؤسسات الأهم من أن تفشل. وفي الآونة الأخيرة، أعلن مجلس الاستقرار المالي، وهو هيئة دولية تتألف من جهات تنظيمية تأسست عام ٢٠٠٩، أن عدداً من المؤسسات المالية المهمة في الاقتصاد العالمي — وهي بصورة رئيسية البنوك وبنوك الاستثمار الكبرى التي لديها عمليات في أنحاء العالم — سيخضع لمزيد من شروط رأس المال الإلزامي بمقايير تتناسب مع مستوى المخاطر التي تفرضها المؤسسات على النظام المالي العالمي. وبينما شروط رأس المال الإلزامي الإضافية ستساعد على كبح نمو هذه المؤسسات وإعدادها على نحو أفضل لاستيعاب الخسائر، فمن شأن إضافة أدوات تخفف من تأثير فشل المؤسسات المنفردة المؤثرة على النظام المالي أن يكون عاملاً مساعداً أيضاً. على سبيل المثال، سيبدو أن هناك سبباً وجيهاً يقتضي احتفاظ المؤسسات بقدر أكبر من رأس المال حينما تكون معرضة لمخاطر المؤسسات الكبرى المؤثرة على النظام المالي نظراً لأن انتقال آثار فشل مؤسسة كبرى يأتي عبر هذه الانكشافات. واشتراط زيادة الشفافية بشأن الانكشافات، بما في ذلك بين المؤسسات المالية في أسواق المشتقات، من الأدوات الأخرى التي يُحتمل أن تكون قوية في تقليص أجواء عدم اليقين، وتؤدي بدورها إلى تخفيف الأثر الذي يقع على مستوى السوق من فشل المؤسسات المالية المؤثرة على النظام المالي على نحو منفرد. وكانت هذه الأجواء من عدم اليقين هي التي أسهمت في تجمد الأسواق المالية عقب انهيار ليمان.

فعالية السياسات الاحترازية الكلية

نظراً لأن سياسة السلامة الاحترازية الكلية لا تزال في مرحلة مبكرة من التنفيذ، فلا تزال تواجه ثلاث قضايا حاسمة قبل أن يتسنى أن تصبح فعالة بصورة تامة:

- بناء — أو تنقيح — ركائزها المؤسسية:
 - تصميم إطار تحليلي لتحقيق الفعالية في رصد المخاطر النظامية وتقييمها للاسترشاد به في اتخاذ إجراءات مناسبة على صعيد السياسات؛
 - وضع أسس التعاون الدولي.
- الركائز المؤسسية: بينما تصميم القواعد المؤسسية لسياسات السلامة الاحترازية الكلية ينبغي أن يراعي الظروف القطرية والفروق في مراحل التطور المؤسسي، هناك بعض الأهداف العامة التي يُرجح أن تكون مهمة لكل البلدان. فينبغي أن تعزز الترتيبات من فعالية تحديد المخاطر المتنامية، وتمنح حوافز قوية لاتخاذ إجراء فعال وفي الوقت المناسب لمواجهة هذه المخاطر، وتسهيل التنسيق على مستوى السياسات التي تؤثر على المخاطر النظامية (دراسة Nier and others, 2011). ولتحقيق هذه الأهداف، ينبغي أن يتجنب النظام الهياكل المعقدة والمجزأة على نحو مفرط. وإذا كان عدد الأطراف الفاعلة كبير، فمن شأن الصوامع المؤسسية والمنافسات أن تعيق عملية تحديد المخاطر وتخفيف المخاطر النظامية، مما يضعف فعالية سياسات السلامة الاحترازية الكلية. علاوة على ذلك، فمن أجل وضع حوافز قوية للعمل،

ما من دواء لكل الأدواء

حتى أفضل سياسات السلامة الاحترازية الكلية لا يسعها منع كل الأزمات المالية. ومن ثم تنشأ الحاجة إلى وجود ملاذ أخير للإقراض يتمتع بالقوة والمرونة — وهو عادة البنك المركزي — لتخفيف النقص المؤقت في السيولة، وإلى وضع سياسات موثوقة لتسوية أوضاع المؤسسات المالية المتعثرة أو إغلاقها. فضلا على ذلك، فسياسة السلامة الاحترازية الكلية لا تعمل في العدم، فسلامة السياسات النقدية وسياسات الضرائب والإنفاق مطلب ضروري لتوفير بيئة مستقرة تعمل على إرساء نظام مالي سليم. وأخيرا، ينبغي أن يراعي صناع السياسات أن سياسة السلامة الاحترازية الكلية، كأى سياسة عامة، لا تخلو من التكاليف وربما تنشأ الحاجة إلى القيام بمفاضلات بين استقرار النظم المالية وكفاءتها. على سبيل المثال، حينما يشترط على المؤسسات المالية الحفاظ على مستوى عال من رأس المال والسيولة، قد يعزز صناع السياسات استقرار النظام، ولكنهم يستخدمون أيضا تدابير تزيد من تكلفة الائتمان وربما تؤدي بالتالي إلى الحد من النمو الاقتصادي. أما تحقيق التوازن بين المنافع والتكاليف فسوف يقتضي في الغالب التوصل إلى أحكام تقديرية صعبة. ■

لويس جاكوميه نائب رئيس قسم، وإرلند نير خبير أول في القطاع المالي، وكلاهما من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي.

المراجع

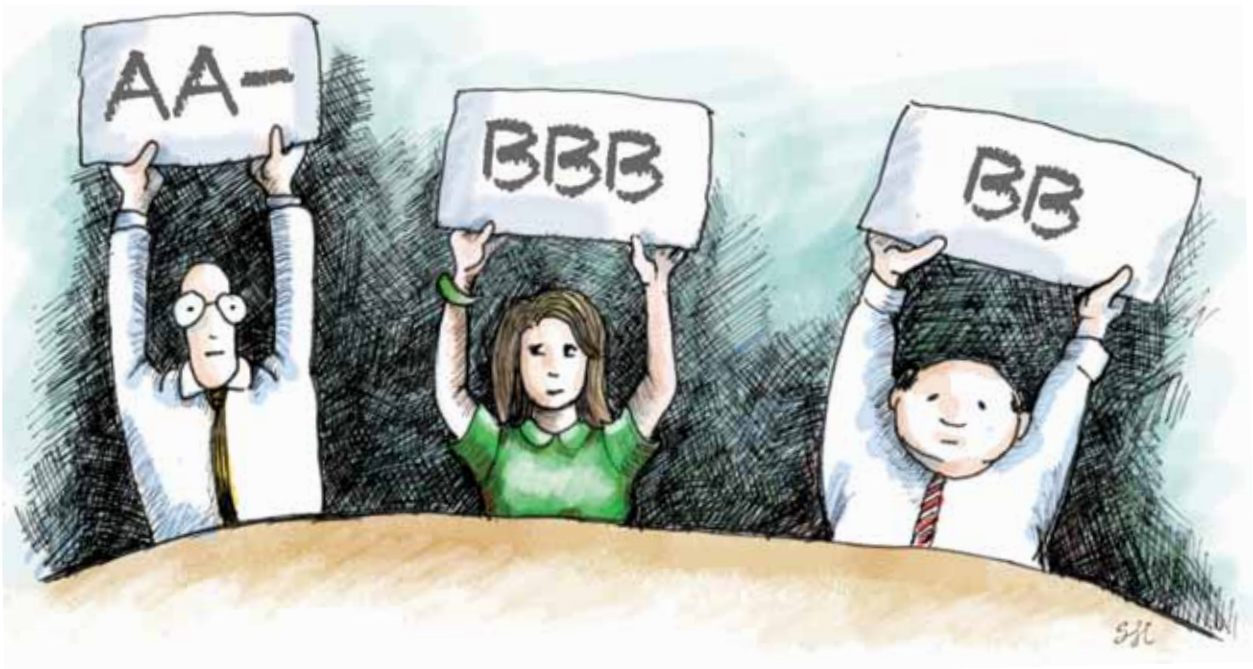
- Crockett, Andrew, 2000, "Marrying the Micro- and Macro-prudential Dimensions of Financial Stability," remarks before the Eleventh International Conference of Banking Supervisors, September 20–21 (Basel).
- Financial Stability Board, International Monetary Fund, and Bank for International Settlements (FSB/IMF/BIS), 2009, "Guidance to Assess the Systemic Importance of Financial Institutions, Markets and Instruments: Initial Considerations," report to the G-20 finance ministers and central bank governors (Basel).
- , 2011, "Macroprudential Policy Tools and Frameworks," progress report to the G-20 (Basel: October).
- International Monetary Fund (IMF), 2011a, "Macroprudential Policy: An Organizing Framework," IMF Policy Paper (Washington).
- , 2011b, "Housing Finance and Financial Stability—Back to Basics?" Global Financial Stability Report, Chapter 3 (Washington: April).
- , 2011c, "Toward Operationalizing Macroprudential Policies: When to Act?" Global Financial Stability Report, Chapter 3 (Washington: September).
- Lim, Cheng Hoon, Francesco Columba, Alejo Costa, Piyabha Kongsamut, Akira Otani, Saiyid Mustafa, Torsten Wezel, and Xiaoyong Wu, 2011, "Macroprudential Policy: What Instruments and How to Use Them? Lessons from Country Experiences," IMF Working Paper 11/238 (Washington: International Monetary Fund).
- Merrouche, Ouarda, and Erlend W. Nier, 2010, "What Caused the Global Financial Crisis? Evidence on the Drivers of Financial Imbalances 1999–2007," IMF Working Paper 10/265 (Washington: International Monetary Fund).
- Nier, Erlend W., 2011, "Macroprudential Policy—Taxonomy and Challenges," National Institute Economic Review, Vol. 216, No. 1, pp. R1–R15.
- , Jacek Osiński, Luis I. Jácome, and Pamela Madrid, 2011, "Institutional Models for Macroprudential Policy," IMF Staff Discussion Note 11/18 (Washington: International Monetary Fund).

ينبغي أن يحدد الإطار سلطة تتولى القيادة، تُحوّل مهمة واضحة وصلاحيات متناسبة حتى يمكن مساءلتها عن تحقيق أهدافها. وينبغي أن يؤدي البنك المركزي المستقل دورا مهما على صعيد كل الترتيبات. فالبنوك المركزية ليس لديها خبرة في تقييم المخاطر وحسب، وإنما لديها دوافع لاتخاذ إجراءات في الوقت المناسب بهدف الحد من تراكم المخاطر باعتبارها الملاذ الأخير لإقراض المؤسسات التي تواجه مشكلات السيولة. فضلا على ذلك، فاضطلاع البنوك المركزية بدور قوي يتيح التنسيق مع السياسة النقدية التي تحدد الشروط الكلية المؤثرة على طلب الائتمان وعرضه. وتفيد مشاركة الحكومة في ضمان دعم السياسة الضريبية وتسهيل التغيرات التشريعية التي ربما تنشأ الحاجة إليها لكي تتمكن السلطات من تخفيف المخاطر النظامية، كإنشاء سلطة تنظيمية تشرف على جهات الإقراض غير المصرفية والمؤسسات الأخرى المؤثرة على النظام المالي. ولكن نظرا للطبيعة السياسية للحكومة، فاضطلاعها بدور قوي يمكن أن يشكل مخاطر لما لدى الحكومات من دوافع لمعارضة اتخاذ تدابير احترازية كلية في أوقات اليسر، حينما تكون هناك حاجة ملحة إليها في أغلب الأحوال.

قياس المخاطر النظامية: ومن القضايا الرئيسية أيضا كيفية وضع إطار تحليلي يتسم بالفعالية في تحديد المخاطر النظامية في مرحلة مبكرة ويشجع السلطة المعنية بالسلامة الاحترازية الكلية على اتخاذ إجراء ملائم وفي الوقت المناسب. وكانت هناك محاولات لوضع مقياس واحد للمخاطر النظامية ككل من شأنه أن يدفع إلى استخدام أدوات السلامة الاحترازية الكلية. ولكن ثبت حتى الآن عدم إمكانية التوصل إلى مقياس على نفس درجة جذب هذه الإحصائية — نظرا لسهولة التعريف بها واستخدامها في قياس فعالية إجراءات السياسة. وبدلا من ذلك، يتجه صناع السياسات نحو استخدام مجموعة من المؤشرات (تقرير IMF، 2011c). ويقر هذا المنهج بتعدد أبعاد المخاطر النظامية. وتوافر مزيد من المعلومات يساعد صناع السياسات كذلك على تحديد أي الأدوات أو مزيج من الأدوات التي ستكون أكثر فعالية في معالجة المشكلات المحتملة. على سبيل المثال، لكي تقوم السلطة المعنية بالسلامة الاحترازية الكلية برصد المخاطر الكلية، يجب عليها مراقبة مخاطر الائتمان والسيولة والسوق ككل، وكذلك رصد أي تركيزات لهذه المخاطر في قطاع بعينه، مثل الإسكان أو الائتمان الاستهلاكي. وينبغي أن تحل بعد ذلك هذه المخاطر لتقرر أي أدوات السياسة هي الأكثر فعالية في معالجتها.

البعد الدولي: نظرا لترابط النظم المالية الوطنية على مستوى العالم وتوافر الخدمات المالية عبر الحدود الوطنية، يجب تنسيق سياسات السلامة الاحترازية الكلية بين البلدان. فالتنسيق الدولي ضروري لأن الائتمان المقدم من الخارج بإمكانه أن يغذي طفرات الائتمان وفقاعات الأصول. كذلك يضع التنسيق حدا لاحتمالات قيام المؤسسات المؤثرة على النظام المالي الدولي بنقل العمليات إلى مناطق الاختصاص الأقل قبودا، ومن ثم تنافس البلدان فيما بينها.

ويمكن تسهيل التنسيق باستخدام أدوات مشتركة وعقد اتفاقات دولية بشأن الاستخدام "المتبادل" لهذه الأدوات. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك رأس المال الوقائي الديناميكي المحدد تحت رعاية مجلس الاستقرار المالي. ولكن ماذا يحدث حينما تحتاج البلدان إلى استخدام أدوات لا تخضع لمعايير المعاملة بالمثل؟ هذا أمر غير واضح وينبغي التركيز عليه في المحادثات الدولية مع تطور النظام المالي العالمي.



لعبة التصنيف

باناويوتيس غافراس

ستاتيكية ثابتة إلى استخدام درجات ديناميكية يمكن أن تتغير حسب تقييم هيئة التصنيف للمخاطر الائتمانية. وأدى هذا إلى مستوى أعلى من التطور، وإن كان قد أدى أيضا إلى زيادة التعقيد وإمكانية الخروج بتقييمات خاطئة أو قديمة أو ربما مضللة بشكل أو بآخر. وثانيا، أدى ذلك إلى ترسيخ دور الكيانات الخاصة في عملية التنظيم - وهو كان بالطبع مقصورا على القطاع العام. وقد ركزت معظم المناقشات التي تناولت دور هيئات التصنيف الائتماني على تضارب المصالح وغيرها من المشكلات المتعلقة بجودة التقييم. ولم يتطرق النقاش كثيرا إلى احتمال وجود تضارب خطير في المصالح بين أهداف هيئات التصنيف ذات الملكية الخاصة التي تسعى لتعظيم قيمة ملكية المساهمين، وأهداف الدور التنظيمي الذي تؤديه، حتى إذا لم تكن قد سعت إليه.

وبينما تعيد السلطات النظر في الإخفاقات التنظيمية والرقابية التي شهدتها المرحلة السابقة على الأزمة العالمية، يجب أن ننظر أيضا في مسألة الاعتماد على هيئات التصنيف الائتماني. فبرغم أن أي تقييم ينبغي أن تراعى فيه تكاليف القيام بتغييرات، فإن هناك مجموعة من المسارات الممكنة للاختيار منها - بما في ذلك إصلاح هيئات التصنيف الائتماني، أو وضعها تحت المراقبة العامة، أو إيجاد بدائل لها.

تطور التقديرات الائتمانية

مع تزايد الطابع المعقد الذي تتسم به الأسواق المالية، حدثت زيادة هائلة أيضا في فرص الاقتراض وازدادت إلى حد كبير صعوبة حصول الطرف المقرض

هيئات التصنيف الائتماني جزءا لا يتجزأ من المشهد المالي. وتقوم هذه الشركات الخاصة بتقييم المخاطر الائتمانية التي تواجه الشركات والحكومات الساعية إلى الاقتراض وإصدار أوراق مالية تدر دخلا ثابتا، على غرار السندات. وقد أصبح الاعتماد على هذه الهيئات راسخ الجذور حتى أن المقترضين المحتملين غالبا ما يتعين عليهم الحصول على تقدير لمرتبتهم الائتمانية قبل محاولة تدبير الأموال اللازمة في أسواق رأس المال. ويسترشد المقرضون المحتملون بهذه التقديرات لمعرفة الجدارة الائتمانية للمقترض، مما يساهم في تحديد الفائدة، أو السعر الذي يجب أن يدفعه المقترض مقابل الحصول على التمويل.

ولكن تقييمات هذه الهيئات الخاصة، والتي توضع للأسواق المالية الخاصة على وجه التحديد، قد أقحمت في النطاق العام — إذ أصبحت تستخدمها الأجهزة التنظيمية في مختلف أنحاء العالم، على سبيل المثال، لتقدير مستوى المخاطر التي تنطوي عليها المحافظ المصرفية وتحديد حجم رأس المال الذي يجب أن تحتفظ به المؤسسات للوقاية من الإعسار. ومع تزايد تركيز الأجهزة التنظيمية على المخاطر كأساس لتحديد كفاية رأس المال، تحول تقييم هيئات التصنيف الائتماني لهذه المخاطر إلى سلعة عامة بالفعل.

وكان لإدخال هيئات التصنيف الائتماني - لا سيما ستاندرد آند بورز، وموديز، وفيتش (راجع الإطار ١) — في نطاق التنظيم العام نتيجتان. أولا، تغيير طبيعة التنظيم المصرفي من الاعتماد على نسب مئوية

هيئات التصنيف الائتماني الخاصة
دفع بها لأداء وظيفة عامة
لأن الأجهزة التنظيمية لم تتمكن من تقديم بديل

على معلومات كاملة عن المقترضين المحتملين. وتستطيع هيئات التصنيف من خلال وفورات الحجم الكبير أن تقدم خدمات معلومات منخفضة التكلفة تعمل على تضيق الفجوة بين ما يعرفه المستثمر عن المقترض وما يعرفه المقترض، فتحدد لكل مقترض درجة، وهي ما يُسمى تقدير المرتبة الائتمانية. وبتضيق فجوة التباين في المعلومات بين المقترضين والمقرضين، تعمل هذه الهيئات على تعزيز السيولة في الأسواق، مما يزيد النشاط المالي ويخفض التكاليف. فالمقترضون الذين يحصلون على مراتب أعلى (أي أفضل) عادة ما يتمكنون من الحصول على قدر أكبر من التمويل بسهولة وبتكلفة أقل، لأنهم يعتبرون أقل خطورة والاحتمال الأرجح أن يتمكنوا من سداد كامل الديون المستحقة عليهم، بما في ذلك الفوائد. وكثيرا ما تمثل هذه المراتب المقدرة للمقترضين النقطة المرجعية المبدئية في إجراءات العناية الواجبة.

وبرغم أن هيئات التصنيف الائتماني شركات خاصة، فقد توسع دورها في أطر التنظيم المالي منذ سبعينات القرن الماضي — وخاصة مع عقد اتفاقية دولية لتقييم محافظ البنوك حسب مستوى المخاطر التي تتعرض لها أصولها وتحديد رأس المال الإلزامي بناء عليها. وكان الهدف من هذه الاتفاقية المسماة بازل ٢ هو زيادة دقة المعايير التنظيمية المطبقة (راجع الإطار ٢). ومن أهم المبررات التي استند إليها إدراج تقييمات هيئات التصنيف الائتماني هو الاعتقاد بأنها تتيح منهجا أكثر تطورا لقياس مخاطر الائتمان مقارنة بالممارسة التنظيمية الأبسط والتي تتمثل في تحديد رأس المال الإلزامي على أساس نسبة مئوية ثابتة من مجموع الأصول - وهو المنهج المنصوص عليه في اتفاقية بازل ١ السابقة والذي كان يسمح بقدر من التمييز أقل بكثير.

رابط لا ينفصم

دار جدل بعد الأزمة حول دور هيئات التصنيف الائتماني في التنظيم المالي وانصب تركيزه على قضايا مثل تضارب المصالح وكفاءة الأداء. ومن التساؤلات المطروحة كيفية تحديد هذه الهيئات للمراتب الائتمانية، وما هي الجوانب التي يتم تقييمها، وما إذا كانت المراتب الائتمانية قد تسببت في نوبة الرواج الائتماني وفضاعات الأصول التي نتجت عنها قبل الأزمة وأفرزت أثرا مضادا وضارا بعد الأزمة. وكل هذه شواغل مشروعة، لكنها تؤكد أيضا كيف أصبحت هيئات التصنيف الائتماني جزءا لا يتجزأ من النظام المالي — أي أنها «في رباط لا ينفصم» مع هذا النظام، إن صح التعبير، حتى أنها تأخذ مكان إجراءات

الإطار ١

الثلاثة الكبرى

تُعنى هيئات التصنيف الائتماني، التي ترجع أصول بعضها إلى القرن التاسع عشر، بتقييم المخاطر الائتمانية المحيطة بسندات الدين الصادرة عن الشركات والحكومات وتقييم المنتجات الاستثمارية مثل التزامات الدين المضمونة بأصول. وتمنح هذه الهيئات عموما درجة تسمى مرتبة ائتمانية، تتراوح بين أعلى مستويات الجودة حيث لا توجد مخاطر تذكر، إلى أدنى مستويات الجودة حينما تنخفض احتمالات السداد أو تزول. وتسيطر على أعمال التصنيف ثلاث شركات — وهي موديز، وستاندر أند بوروز، وفيتش. وتتخذ كل من موديز وستاندر أند بوروز من نيويورك مقرا لهما، وتبلغ حصة كل منها حوالي ٤٠٪ من أعمال التصنيف الائتماني على مستوى العالم، أما فيتش، ولها مقران في نيويورك ولندن، فتبلغ حصتها حوالي ١٠٪. وتنتشر هيئات تصنيف أصغر في أنحاء العالم — ومعظمها في مراكز قطرية وإنتاجية محددة.

العناية الواجبة بدلا من أن تكون عنصرا مكملا لعملية صنع القرار على أساس مستنير (تقرير BIS، 2009). ويرجع هذا الرباط الذي لا ينفصم إلى الاستراتيجيات الاستثمارية التي تطبقها البنوك وصناديق الاستثمار وغيرها من الكيانات الخاصة. غير أنه يرجع في المقام الأول أيضا إلى الدور ذي الطبيعة المؤسسية الذي تؤديه هيئات التصنيف الائتماني في أنشطة السياسة العامة — وأهمها التنظيم المصرفي، وإن كانت تشمل أيضا تحديد أهلية الضمانات المقدمة في عمليات البنوك المركزية وقرارات الاستثمار التي تتخذها الصناديق التي يسيطر عليها القطاع العام أو يتولى تشغيلها، مثل صناديق التقاعد.

ونجد أن الاعتماد في التنظيم المالي على المراتب التي تحددها هيئات التصنيف الائتماني هو عمل يضاهي خصصة العملية التنظيمية — التي تدخل ضمن مسؤوليات الحكومة في الأساس — وتنازلا من الحكومة عن واحد من واجباتها الأساسية للحصول على منافع مزعومة مثل خفض تكاليف التنظيم ورفع درجة الكفاءة والدقة.

أحد أشكال الإخفاق الحكومي

يمكن اعتبار هذا التسليم للمسؤولية التنظيمية إلى هيئات خاصة شكلا من أشكال الإخفاق الحكومي لأن الدولة تقوم فعليا بنقل سلطاتها التنظيمية إلى شركات خاصة وإن كانت تحتفظ بمسؤوليتها عن النتيجة الكلية. وينطوي هذا المنهج على مشكلات ترجع إلى عدة أسباب:

- هدف هيئات التصنيف الائتماني هو تحقيق الحد الأقصى من الأرباح وتعظيم قيمة ملكية المساهمين. وبرغم أن لديها حافزا قويا لتوفير معلومات جديرة بالثقة، فهي غير مكلفة بتوفير معلومات للصالح العام كأى هيئة تنظيمية. وفي ظل غياب التوافق التام بين الحافز الخاص والواجب العام، تكون هناك احتمالات من حدوث تعارض ولبس. وقد يعاني أحدهما أو كلاهما، فإذا عانى الواجب العام، تصبح مصداقية العملية التنظيمية ضعيفة.
- كان ترخيص وتنظيم هيئات التصنيف الائتماني محدودا إلى درجة لافتة للانتباه (دراسة، Katz, Salinas, and Stephanou، 2009). ويستند اختيار هيئة التصنيف في الأساس إلى وضعها المعروف في السوق وليس إلى شروط تنظيمية أو إجراءات ترخيص مقننة. وكان الضعف يشوب نظم تقييم وإقرار المنهجيات التي تستخدمها هذه الهيئات، وعمليات ترخيصها، ونظم المراقبة لضمان مساءلتها — أو كانت تتسم بالسطحية في أفضل الأحوال.

- حتى وإن كانت هيئة التصنيف الائتماني تتمتع بسجل أداء ممتاز، فلا تزال هناك مخاطر من تقلص مصداقية العملية التنظيمية نظرا لاحتمالات الخطأ الكامنة في التصنيفات الائتمانية بسبب اعتمادها على الأحكام التقديرية. وعلى مستوى السوق، إذا تجاوزت إحدى هيئات التصنيف الائتماني مستوى حديا من عدم الموثوقية، فسوف تخسر عملاءها وتفشل في نهاية المطاف. غير أن الهيئة إذا كانت جزءا من الإطار التنظيمي، قد تسفر أخطاءها عن انعكاسات حادة، وحتى إذا أمكن في نهاية الأمر استبعاد هيئة ضعيفة الأداء، فكيف يمكن أن تفشل هيئة تصنيف ائتماني بينما هي جزء من الإطار التنظيمي؟ فمن الذي سيتحمل المسؤولية إذا أدت آراء الهيئة إلى حدوث تشوهات — وخاصة إذا انتهى الأمر بنقص رؤوس الأموال لدى المؤسسات المالية؟ فالتصنيف الخاطئ يمكن أن يضلل الأطراف المعتمدة عليه، كما يُحتمل أن يرتفع الثمن الذي يدفعونه. وتحرص هيئات التصنيف الائتماني على التنبيه بانتظام إلى أن تصنيفاتها لا تتجاوز كونها آراء بينما هي غير مسالة عن نتائج استخدام التصنيفات في إطار التنظيم. وربما كانت أكثر فهما لطبيعة المشكلة من السلطات الحكومية.

تعزيز التنظيم: من شأنه أن يتضمن تعديل القواعد القائمة، ولكن مع احتفاظ هيئات التصنيف الائتماني في الأساس بنفس الدور التنظيمي. ويمكن زيادة تشديد القواعد التنظيمية. على سبيل المثال، قد تشترط السلطات على هيئات التصنيف أن تكون أكثر علنية فيما يخص طريقة عملها. وقد تتغير طريقة حصولها على أجرها لحل مشكلة تضارب المصالح. وقد تخضع الرسوم للتنظيم. وفي إمكان الحكومات أن تضع عمليات أكثر فعالية لتقييم واعتماد هيئات التصنيف ومنهجياتها وتعزيز مراقبة الجودة. ويمكن تأسيس مجالس للمستثمرين لكي تطلب تقديرات الجدارة الائتمانية، فتفصل بين العملاء وهيئات التصنيف. ويمكن أن تقرر الأجهزة التنظيمية بإمكانية الوقوع في خطأ وأن تضع مستويات مقبولة من الدقة، رغم ما قد يثيره هذا الأمر من تساؤلات حول إمكانية الطعن أو طلب تعويض في حالة عدم الدقة في التقدير. ومن شأن اعتماد بعض هذه المناهج أو كلها أن يخفف من وطأة مشكلات معينة، ويحسن الدقة وسرعة الاستجابة، ويقلص تضارب المصالح حينما يكون الكيان الذي يسعى إلى تقدير موات يدفع أيضا رسوما في المقابل. ومع هذا، لا يمكن أن تؤدي هذه الإصلاحات إلى

من السهل أن يؤثر احتمال الخطأ على مصداقية العملية كلها، ويكون الأثر مساويا لما يحدث عند ارتكاب أي مخالفة فعلية.

تسوية التضارب الأساسي بين الحوافز الخاصة من ناحية والواجب العام الذي تفرضه القواعد التنظيمية بتوخي الدقة في التقديرات من ناحية أخرى.

وربما كان أحد البدائل المتاحة هو تنظيم هيئات التصنيف الائتماني الخاصة على نطاق واسع بحيث تتحول إلى أحد المرافق العامة الأساسية. وسوف يؤدي هذا المنهج إلى تقليص تضارب المصالح بقدر كبير كما أن تكلفته أقل بكثير من تأسيس هيئة عامة جديدة للتصنيف الائتماني. وسيطرح هذا المنهج أيضا تساؤلات مهمة حول كيفية اختيار هيئة التصنيف. فهل سيضطر المقرضون المحتملون إلى الاستعانة بهيئة معينة؟ وهل سيطلب إلى الهيئات التطوع؟ وهل ستكون هناك عملية اختيار على أساس تنافسي؟

الحل العام: يمكن إخضاع هيئة أو أكثر من هيئات التصنيف الائتماني الخاصة لرقابة القطاع العام، أو يمكن استبعاد جميع الهيئات الخاصة من النشاط التنظيمي وإحلال هيئة عامة جديدة محلها. وعلى الهيئة الجديدة أن تعتمد منهجية شفافة ومقبولة في تقدير الجدارة، وستحصل على رسوم تغطي تكاليفها التشغيلية، ولكن بدلا من السعي لتحقيق أقصى قدر من الربح، سيكون هدفها الرئيسي هو توفير معلومات دقيقة لتحسين العملية التنظيمية إلى أقصى حد ممكن. وربما كان إنشاء هذه الهيئة خارج حدود قدرة البلدان المنفردة وقد يؤدي إلى تولد مشكلات أخرى، مثل الحماية التنظيمية. وفي نفس الوقت، فإن إنشاء هيئة مثلها على المستوى فوق القومي سيكون أمرا معقدا، فيقتضي التعاون الدولي ويتطلب قدرا كبيرا من حسن النية إلى حد بعيد.

ومن شأن الحل العام أن يسهم في تسوية مشكلات معينة تتعلق بتضارب المصالح، ولكن قد يقال إنه سيولد مشكلات جديدة فيما يخص التصنيف الائتماني للكيانات السيادية، التي ستحدد التصنيف الخاص بها أو يصنفها كيان ملوك لها (كليا أو جزئيا). علاوة

• تسبب تغيرات التصنيف الائتماني حركة في الأسواق، فتؤثر على قيمة الأصول ومن ثم رأس المال الإلزامي. وتؤثر هذه التغيرات أيضا على إمكانية استخدام هذه الأصول كضمان. وليس هذا الأمر سيئا في حد ذاته (فالهدف من هذه التغيرات بالفعل هو التأثير على تقييمات درجة المخاطر وأسعار الأصول)، ولكن التغيير قد يسبب زعزعة مفاجئة، ويزيد التقلبات دونما داع، و/أو يؤدي إلى المغالاة في تقدير قيمة الأصول، لا سيما في حالة تخفيض التصنيف الائتماني. ومن ثم، فإدخال تغييرات على التصنيف الائتماني يمكن أن يسبب أزمات مدفوعة بالتنظيم. علاوة على ذلك، تنقلص عمليات العناية الواجبة من جانب المستثمرين الذين يربطون قراراتهم بالتصنيف الائتماني (مثل بعض صناديق معاشات التقاعد) أو تختفي نتيجة للأهمية الغالبة للتصنيف الائتماني.

• كان لهيئات التصنيف الائتماني تأثير كبير على امتداد فترة طويلة على تحركات السوق بسبب إيمان طالبي الخدمات بها. وتتضاعف قوتها الممكنة بسبب ترسخ دورها في التنظيم. فتزداد المنافسة تشوها في قطاع يغلب عليه احتكار القلة، لأن المستهلكين لا يستفيدون من خلال القدرة على المقارنة بين فئات الأصول المختلفة في ظل نظام تصنيف واحد وحسب، وإنما أيضا بفضل عدم الاضطرار إلى التمييز بين منهجيات هيئات متعددة للتصنيف الائتماني. ويرى المستفيدون من هذه الخدمات أن وجود عدد أقل من الهيئات يجعل الأمور أسهل وأفضل.

فضلا على ذلك، حتى إذا كانت هيئات التصنيف الائتماني الخاصة المؤهلة تقوم بواجبها على نحو يلقي الإعجاب، يظل احتمال الخطأ قائما — بما في ذلك ما إذا كانت تقديرات المراتب الائتمانية تتأثر بوعي أو دون وعي بحصول هيئات التصنيف على أجرها من المقرضين المحتملين وليس من المقرضين المحتملين. ومن السهل أن يؤثر احتمال الخطأ على مصداقية العملية كلها، ويكون الأثر مساويا لما يحدث عند ارتكاب أي مخالفة فعلية.

المسار المستقبلي

نظرا لأن متطلبات رأس المال هي أحد الأوجه المهمة للإطار التنظيمي الكلي، بينما التصنيفات الائتمانية عنصر أساسي في تحديد هذه المتطلبات، يجب النظر في دور هيئات التصنيف الائتماني عند إجراء إصلاح تنظيمي بعد أي أزمة. ويمكن أن يتخذ الإصلاح أربعة اتجاهات على أقل تقدير.

الإطار ٢

اتفاقيات بازل

تم التوصل إلى اتفاقية بازل الأولى، ويُطلق عليها اسم بازل ١، في عام ١٩٨٨ خلال منتدى جمع محافظي البنوك المركزية لأكبر عشرة اقتصادات في العالم، وكان الهدف منها هو توفير إرشادات للأجهزة التنظيمية المعنية بالبنوك العاملة على المستوى الدولي. ويستضيف هذه المجموعة — التي يُطلق عليها الآن لجنة بازل للرقابة المصرفية وتضم ٢٧ عضواً — بنك التسويات الدولية في بازل، بسويسرا، وهو هيئة مستقلة من البنوك المركزية. وأُبرمت ثلاث اتفاقيات رسمية — تتناول قضايا مثل كيفية تحديد مقدار رأس المال الذي ينبغي إلزام البنوك بالاحتفاظ به. وتم التوصل إلى اتفاقية بازل ٢ عام ٢٠٠٤، ثم التوصل إلى اتفاقية بازل ٣ في سبتمبر ٢٠١٠، وهي عبارة عن مجموعة شاملة من الإصلاحات، ولا يزال تنفيذ توصياتها قيد النقاش.

إصلاحات ما بعد الأزمة

ركزت الإصلاحات في أعقاب أزمة ٢٠٠٨ على هيئات التصنيف الائتماني، لا سيما في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ففي الولايات المتحدة، نص «قانون دود-فرانك» على تعزيز الإشراف على هيئات التصنيف الائتماني، لتشديد شروط الإفصاح عن المعلومات ومعالجة تضارب المصالح المرتبط بنموذج «المستعمل يدفع». وينص القانون أيضا على ضرورة بحث الأجهزة التنظيمية عن مناهج تقلل الاعتماد على هيئات التصنيف الائتماني والإعداد لإجراء مراجعات منتظمة.

ولا يعتزم الاتحاد الأوروبي الحد من الاعتماد على هذه الهيئات، وإنما يسعى بدلا من ذلك إلى توسيع نطاق تنظيم الهيئات وتغيير نموذج عملها. واقترح الاتحاد تشديد القواعد التي تؤثر على عمليات الاعتماد وشروط الإفصاح وتضارب المصالح، بما في ذلك اقتراح إلزام مصدري سندات الدين بتغيير هيئات التصنيف الائتماني بالتناوب كل ثلاث سنوات، أو على أساس سنوي، إذا أجرت هيئة ما أكثر من عشرة تقديرات متتابعة لأدوات الدين الصادرة عنها.

وتشمل الاقتراحات الأخرى السماح للجهاز التنظيمي في الاتحاد الأوروبي بحظر نشر تقديرات الائتمان السيادي تحت «ظروف استثنائية» وإنشاء هيئة تصنيف عامة على مستوى الاتحاد الأوروبي.

على ذلك، سيتعين على أي هيئة عامة أن تبني مصداقيتها وتحقق استقلاليتها بعيدا عن التأثير السياسي وتثبت إمكانية الاعتماد عليها كمصدر موثوق. وستكون هذه العملية مكلفة نظرا لما ستنتوي عليه من إنشاء مؤسسة جديدة أو أكثر، كما أنها لن تكون محصنة من مشكلات مثل السيطرة على الهيئات التنظيمية، والخطأ في التصنيف الائتماني، والإخفاقات المتعلقة بالحدثة، والخطر الأخلاقي، والتداعيات السياسية الناتجة عن قراراتها. ويرجح أن تعاني هيئات التصنيف القائمة من تراجع أعمالها.

العودة إلى قواعد رأسمالية أبسط: فيمكن أيضا إلغاء دور هيئات التصنيف الائتماني فتعود الأجهزة التنظيمية إلى اعتماد عدد قليل من متطلبات رأس المال البسيطة والمحددة للمقترضين مسبقا. أما العناصر التي ستضيع كالدقة والتطور فستعوضها زيادة البساطة، ومن ثم الشفافية. وسيسهل وضع التنبؤات وستجد الأجهزة التنظيمية سهولة أكبر في التطبيق والمراقبة. والعودة إلى نسب ستاتيكية تستبعد أخطاء التقدير التي تنشأ عن التغيرات في التصنيف الائتماني، برغم أن تحديد النسب سيمثل نقطة خلاف كبيرة. وفي غياب تضارب مصالح هيئات التصنيف الائتماني الخاصة، ستتحسن الشفافية والقدرة على التنبؤ. ومن المرجح أن تؤدي زيادة البساطة أيضا إلى تقليص احتمالات تهرب المشاركين في السوق من القواعد التنظيمية. غير أن قواعد رأس المال المبسطة يمكن أن ترفع تكلفة تعبئة الأموال وتزيد من صعوبة قيام بعض الكيانات بذلك، الأمر الذي من شأنه أن يكبح النشاط المالي كما يمكن أن يضعف النمو الاقتصادي. فضلا على ذلك، ونظرا لأن القواعد الأبسط لا تميز بين المخاطر، فمن شأنها أن تولد حافزا سلبيا يدفع البنوك إلى زيادة إقراض الكيانات الأكثر خطورة، مما يزيد بالتالي من احتمالات وقوع أزمات مالية مستقبلا. ومن ثم، يتعين الحرص في مراقبة المنهج القائم على قواعد بسيطة واقتراح تطبيقه بأدوات ومؤشرات تنظيمية أخرى. فبساطة هذا المنهج النسبية وغياب المؤسسات يجعله أرخص الاقتراحات التي يمكن أن تنفذها الحكومات. ومن المنظور السياسي، فأني عودة إلى القواعد البسيطة قد تدل على فشل منهج اتفاقية بازل ٢ التي دعمت رسوم رأس المال القائمة على مستوى المخاطر.

رسوم رأس المال المرتبطة بالسوق: سيعتمد هذا المنهج على السوق لتحديد مستوى رأس المال الذي يجب أن تحتفظ به أي مؤسسة لدعم أصل معين (دراسة Rosenkranz, 2009). وبدلا من تقدير المرتبة الائتمانية، سيستخدم سعر السوق لقياس هيكل مخاطر الأصل المعني. وفي جوهر الأمر، سيكون مقدار رأس المال اللازم للاحتفاظ بورقة مالية مدرة لدخل ثابت مرتبطا بالعائد عليها. وسيرتفع رأس المال الإلزامي للاحتفاظ بورقة مالية على نحو يتناسب مع اتساع فرق العائد مقارنة بمقياس مرجعي محدد: وتحدد المخاطر حسب السوق.

ومن شأن هذا المنهج إخراج هيئات التصنيف الائتماني من نطاق التنظيم مع الاحتفاظ بعملية تتسم بالتطور والشفافية والتوافق مع السوق. وبالفعل، نظرا لتغير قرارات السوق على نحو متكرر، قد تجرى تعديلات على رأس المال بكثافة أكبر — على نحو أكثر تدرجا وبساطة من تغيير درجات هيئات التصنيف الائتماني التي غالبا ما تؤدي إلى تحركات مفاجئة ومزعزعة للاستقرار. ولكن هذا المنهج يقتضي توافر أسواق عميقة وسائل وربما يتعين تكميله بوضع حد أدنى وحد أقصى لرسوم رأس المال — ليتحول إلى أحد متغيرات خيار قواعد رأس المال البسيطة. وتوفير مزيد من الضمانات في فترات أزمات السوق سيقتضي تدخل الأجهزة التنظيمية حينما تتجاوز الأسعار مستويات حدية معينة وتختلف كثيرا عن القيم الأساسية. ويمكن للسوق إرشاد الأجهزة التنظيمية دون استبعادها من العملية التنظيمية — على غرار ما يحدث عندما تعتمد على هيئات التصنيف الائتماني. ولكن احتمال التلاعب لا يزال قائما، لا سيما في حالة وجود قيود على السيولة أو تداول أصل من الأصول على فترات متباعدة ومن ثم تعرضه لتحركات متقلبة.

ويجب تقييم سلبيات وتكاليف كل خيار مقارنة بالمنافع المتوقعة من تطبيقه — والتي يجب تحديدها وكذلك قياسها كميًا إن أمكن. وهذه العملية من بعض الأوجه هي مسألة اختيار أخف أنواع الضرر نظرا لاقتراح التنظيم دائما بمخاطر، والجهات التي تخضع لتنظيم ستجد دائما أساليب مبتكرة للتهرب أو قلب القواعد التي لا تروقها. وأي إصلاح لهيئات التصنيف الائتماني يجب أن يكون جزءا من عملية إصلاح شامل أوسع نطاقا للتنظيم نظرا لأوجه الإخفاق التنظيمي الكثيرة التي تم تحديدها في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ (راجع الإطار ٣). علاوة على ذلك، يجب النظر بعناية في تكاليف التحول إلى نظام جديد لأنها ستكون بالتأكيد كبيرة. ومع هذا، لا ينبغي اتخاذ التكلفة ذريعة لعدم التنفيذ — وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى استمرارية الإخفاق الحكومي وتقليص مصداقية التنظيم المالي، الأمر الذي يمكن أن يهدد صحة القطاع المالي والاقتصاد — على المستويين الوطني والعالمي. ■

باناويوتيس غافراس، الرئيس المشارك لإدارة السياسات والاستراتيجيات في بنك البحر الأسود للتجارة والتنمية.

المراجع

- Bank for International Settlements Basel Committee on Banking Supervision (BIS), 2009, "Stocktaking on the Use of Credit ratings," Joint Forum Working Group on Risk Assessment and Capital (Basel).
- Katz, Jonathan, Emanuel Salinas, and Constantinos Stephanou, 2009, "Credit Rating Agencies: No Easy Regulatory Solutions," World Bank Crisis response Policy Briefs, Note Number 8 (Washington).
- Rosenkranz, Robert, 2009 "Let's Write the Rating Agencies Out of Our Law," 2009, Wall Street Journal, January 2, p. A15.

ما هي البنوك؟



مؤسسات تعمل وسيطا بين المدخرين والمقرضين فتساهم في تيسير أداء الاقتصاد

جين غوبات

إذا

كنت تملك مبلغا من المال قدره ألف دولار ولست بحاجة إليه لمدة عام، مثلا، وكنت ترغب في كسب دخل من هذا المال حتى يحين ذلك الوقت؛ أو إذا كانت لديك رغبة في شراء مسكن وكنت بحاجة لاقتراض مبلغ قدره ١٠٠ ألف دولار على أن تقوم بسداده على مدار ٣٠ عاما؛ فإنه من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، أن يجد شخص بمفرده مقرضا محتملا يحتاج إلى ألف دولار بالتحديد لمدة عام واحد أو مقرضا يمكنه الاستغناء عن ١٠٠ ألف دولار لمدة ٣٠ عاما.

وهنا يأتي دور البنوك.

فرغم أن البنوك تباشر العديد من المهام، فإن دورها الرئيسي يتمثل في تلقي الأموال — أي الودائع — من الذين يملكون المال، وتجميعها، وإقراضها إلى من يحتاج إليها. والبنوك هي جهات الواسطة بين المودعين (الذين يقرضون البنوك) والمقرضين (الذين تقرضهم البنوك). وتعرف المبالغ التي تدفعها البنوك عن الودائع وكذلك الدخل الذي تحصل عليه البنوك عن قروضها باسم الفائدة.

وقد يكون المودعون أفرادا وأسرا معيشية، أو شركات مالية وغير مالية، أو حكومات وطنية ومحلية. وكذلك الأمر بالنسبة للمقرضين. وقد تكون الودائع متاحة عند الطلب (كالحساب الجاري، مثلا) أو بقدر معين من القيود (كالمخدرات والودائع لأجل).

تقديم القروض

بينما قد يحتاج بعض المودعين لأموالهم في أي وقت، فإن الغالبية لا يحتاجون إليها. وهذا ما يسمح للبنوك باستخدام الودائع الأقصر أجلا في تقديم قروض أطول أجلا. وتنطوي هذه العملية على تحويل آجال الاستحقاق — أي تحويل الخصوم قصيرة الأجل (الودائع) إلى أصول طويلة الأجل (القروض). وتدفع البنوك للمودعين أقل مما تحصل عليه من المقرضين، ويشكل هذا الفرق الجزء الأكبر من دخل البنوك في معظم البلدان.

ويمكن للبنوك تكملة ودائعها التقليدية المستخدمة كمصدر للتمويل عن طريق الاقتراض المباشر في أسواق المال ورؤوس الأموال. كذلك يمكن للبنوك إصدار الأوراق المالية كالأوراق التجارية أو السندات؛ أو إقراض الأوراق المالية التي تملكها بالفعل إلى مؤسسات أخرى وبصفة مؤقتة مقابل الحصول على النقدية — وتعرف هذه المعاملة غالبا باتفاق إعادة الشراء (repo). كذلك يمكن للبنوك أن تجمع القروض المسجلة في دفاترها في ورقة مالية تباع في السوق (وتعرف هذه العملية باسم تحويل السيولة والتوريق) من أجل الحصول على الأموال التي يمكنها إقراضها من جديد. وقد يكون أهم دور للبنوك هو التوفيق بين الدائنين والمقرضين، إلا أن البنوك ضرورية أيضا لنظم الدفع المحلية والدولية — وتباشر بعملية خلق النقود.

ولا تقتصر حاجة الأفراد ودوائر الأعمال والحكومات على جهات لإيداع واقتراض الأموال، لكنها بحاجة أيضا إلى نقل الأموال من جهة إلى أخرى — على سبيل المثال، من المشتريين إلى البائعين أو من أصحاب العمل إلى

الموظفين أو من دافعي الضرائب إلى الحكومات. وهنا أيضا تضطلع البنوك بدور رئيسي. فهي تقوم بمعالجة المدفوعات، من أصغر الشيكات الشخصية إلى المدفوعات الإلكترونية ذات القيمة الضخمة بين البنوك. ونظام الدفع هو عبارة عن شبكة مركبة من البنوك المحلية والوطنية والدولية وغالبا ما تضم البنوك المركزية الحكومية وشركات المقاصة الخاصة التي تقوم بمضاهاة الديون فيما بين البنوك. وفي كثير من الحالات تتم معالجة المدفوعات بشكل فوري. ويشمل نظام الدفع كذلك بطاقات الائتمان وبطاقات السحب. ويشترط توافر نظام دفع جيد في أي اقتصاد عالي الكفاءة، كما أن أي عطل يصيب نظام المدفوعات سيؤدي على الأرجح إلى اضطراب التجارة — ومن ثم النمو الاقتصادي — بدرجة كبيرة.

عملية خلق النقود

تباشر البنوك أيضا عملية خلق النقود، وهي تقوم بهذه المهمة نظرا لأنه يتعين عليها الاحتفاظ بجانب من ودائعها كاحتياطات — فلا تقرض كل ما لديها — سواء كانت احتياطات نقدية أو في هيئة أوراق مالية يمكن تحويلها بسرعة إلى نقدية. ويتوقف مبلغ تلك الاحتياطات على تقدير البنك لمدى احتياج مودعيه للنقدية وعلى الشروط التي تفرضها جهة التنظيم المصرفي، عادة البنك المركزي، وهو مؤسسة حكومية في قلب النظام النقدي والمصرفي في البلد المعني. وتحتفظ البنوك بهذه الاحتياطات الإلزامية كودائع لدى البنوك المركزية، مثل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وبنك اليابان المركزي، والبنك المركزي الأوروبي. وتقوم البنوك بعملية خلق النقود عندما تقرض باقي الأموال التي تتلقاها من المودعين. ومن الممكن استخدام هذه النقود في شراء السلع والخدمات، كما يمكن أن تصب مرة أخرى في النظام المصرفي كوديعة في بنك آخر، يمكنه عندئذ إقراض جانب منها. وقد تتكرر عملية إعادة الإقراض عدة مرات فيما يعرف باسم أثر المضاعف. ويتوقف حجم المضاعف — أي حجم النقود المخلقة من وديعة مبدئية — على حجم النقود التي يتعين على البنوك الاحتفاظ بها كاحتياطي. وتقوم البنوك كذلك بإقراض وإعادة تدوير الأموال الزائدة في النظام المالي، كما تقوم بإنشاء الأوراق المالية وتوزيعها وتداولها. وهناك عدة طرق تلجأ إليها البنوك لكسب المال بجانب احتفاظها بالفرق (فرق سعر الفائدة) بين الفائدة التي تدفعها على الودائع والأموال المقرضة والفائدة التي تقوم بتحصيلها من المقرضين أو على الأوراق المالية في حيازتها. وتستطيع البنوك أن تكسب المال من

• الدخل من الأوراق المالية التي تتداولها؛

• والرسوم على خدمات العملاء، كالحسابات الجارية، والأعمال المصرفية المالية والاستثمارية، وخدمة القروض، وإنشاء المنتجات المالية الأخرى وتوزيعها وبيعها، كصناديق التأمين وصناديق الاستثمار المشترك.

وتكسب البنوك في المتوسط نسبة تتراوح بين ١٪ و ٢٪ من أصولها (القروض والأوراق المالية)، وهو ما يعرف بالعائد على أصول البنك.

نقل آثار السياسة النقدية

تضطلع البنوك كذلك بدور أساسي في انتقال آثار السياسة النقدية، وهي واحدة من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات في تحقيق النمو الاقتصادي بدون تضخم. فالبank المركزي يتحكم في عرض النقود على المستوى القومي، بينما تقوم البنوك التجارية بتسهيل تدفق الأموال في الأسواق التي تعمل من خلالها. وعلى المستوى القومي، يمكن للبنوك المركزية تقليص المعروض النقدي أو زيادته عن طريق زيادة الاحتياطي الإلزامي في البنوك أو تخفيضه وكذلك عن طريق شراء الأوراق المالية وبيعها في السوق المفتوحة مع اعتبار البنوك التجارية أهم الأطراف المقابلة في المعاملات. ويمكن للبنوك تقليص المعروض النقدي عن طريق إيداع قدر أكبر من الودائع كاحتياطيات في البنك المركزي أو بزيادة حيازاتها من الأصول السائلة بمختلف أشكالها - التي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقدية دون أن يترتب على ذلك سوى تأثير محدود على سعرها. ومن شأن حدوث زيادة حادة في احتياطيات البنوك أو أصولها السائلة - لأي سبب كان - أن يسفر عن وقوع "ضائقة ائتمانية" وذلك بخفض مقدار الأموال المتاحة للبنوك لإقراضها، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض فيتحمل العملاء تكلفة أكبر للحصول على قدر أقل من موارد البنوك. وقد يتضرر النمو الاقتصادي نتيجة وقوع أي ضائقة ائتمانية.

الكافي، فمن الممكن أن تتجاوز حجم رأس المال لدى البنك مما يدفعه إلى حالة إعسار.

وتقوم الأعمال المصرفية أساساً على الثقة أو القناعة - أي الإيمان بأن البنك لديه الأموال الكافية للوفاء بالتزاماته. وأي صدع في هذه الثقة يمكن أن يترتب عليه حدوث سحب جماعي للأرصدة واحتمال حدوث فشل مصرفي، وربما يؤدي حتى إلى انهيار مؤسسات تتمتع بالملاءة. وهناك بلدان كثيرة تؤمن على ودائعها ضد أي فشل مصرفي، وقد أوضحت الأزمة الأخيرة أن زيادة استخدام البنوك لمصادر التمويل من الأسواق جعلتها أكثر عرضة لمخاطر موجات السحب الجماعي للأرصدة والمدفوعة بمشاعر المستثمرين مقارنة بموجات السحب الجماعي لأرصدة المودعين.

ضرورة التنظيم

يمثل أمان البنوك وسلامتها مصدر قلق رئيسي على مستوى السياسات العامة، وقد صُممت السياسات الحكومية للحد من حالات الفشل المصرفي وما قد ينجم عنها من حالات زعر. وفي معظم البلدان، تحتاج البنوك إلى ميثاق لتنفيذ الأنشطة المصرفية ولكي تصبح مؤهلة للاستفادة من التسهيلات الدائمة - مثل قروض الطوارئ من البنك المركزي والضمانات الصريحة لتأمين الودائع المصرفية حتى مبلغ معين. وتخضع البنوك للتنظيم بموجب القوانين السارية في بلدانها الأم كما تخضع عادة للرقابة المنتظمة. وإذا كانت البنوك تمارس نشاطها في الخارج، فقد تخضع كذلك للإجراءات التنظيمية في البلد المضيف. وتتمتع الجهات التنظيمية بصلاحيات واسعة النطاق تسمح لها بالتدخل في البنوك المتعثرة لتقليل الاضطرابات.

أمان البنوك وسلامتها هما مصدر قلق رئيسي على مستوى السياسات العامة، وقد صُممت السياسات الحكومية للحد من حالات الفشل المصرفي وما قد ينجم عنها من حالات زعر.

وتوضع القواعد التنظيمية عموماً للحد من تعرض البنوك لمخاطر الائتمان والأسواق والسيولة وبوجه عام لمخاطر الإعسار (راجع المقال بعنوان "حماية النظام بأكمله" في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). ويتعين على البنوك في الوقت الحالي حيازة قدر أكبر من أسهم رأس المال وبجودة أعلى - في شكل أرباح محتجزة أو رأسمال مدفوع، على سبيل المثال - بغية الوقاية من الخسائر بالمقارنة مع الفترة التي سبقت الأزمة المالية. وعلى البنوك العالمية الكبيرة أن تحتفظ برؤوس أموال أكبر حتى من ذلك لكي تتحمل الآثار المحتملة لفشلها في سياق استقرار النظام المالي العالمي (والمعروفة أيضاً بالمخاطر النظامية). وتشترط القواعد التنظيمية كذلك مستويات دنيا من الأصول السائلة لدى البنوك وتحدد مصادر تمويل مستقرة وأطول أجلاً.

وتستعرض الجهات التنظيمية الأهمية المتزايدة للمؤسسات التي تقوم بوظائف مشابهة للبنوك لكنها لا تخضع للتنظيم بنفس الأسلوب كالبنوك - المعروفة ببنوك الظل - كما تنظر في البدائل المتاحة لتنظيمها. وقد أظهرت الأزمة المالية الأخيرة الأهمية النسبية لهذه المؤسسات، التي تشمل شركات التمويل والبنوك الاستثمارية وصناديق الاستثمار المشترك في سوق المال. ■

جين غويات هي اقتصادي أول في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي.

وقد تفشل البنوك كأي شركات أخرى، لكن فشلها قد يؤدي إلى تداعيات أوسع نطاقاً - فيلحق الضرر بالعملاء، والبنوك الأخرى، والمجتمع، والسوق ككل. فمن الممكن تجميد ودائع العملاء، وانفصام علاقات القروض، ومن المحتمل عدم تجديد خطوط الائتمان التي تعتمد عليها دوائر الأعمال في دفع الرواتب والأجور أو الدفع إلى الموردين. وإضافة إلى ذلك، فإن فشل بنك واحد يمكن أن يؤدي إلى فشل بنوك أخرى.

وتنشأ مواطن الضعف في البنوك أساساً من ثلاثة مصادر، هي:

- ارتفاع نسبة التمويل قصير الأجل كالحسابات الجارية واتفاقات إعادة الشراء إلى مجموع الودائع. واستخدام معظم الودائع لتمويل القروض الأطول أجلاً، التي يصعب تحويلها إلى نقدية بسرعة؛
- وانخفاض نسبة السيولة النقدية إلى الأصول؛
- وانخفاض نسبة رأس المال (الأصول مطروحة منها الخصوم) إلى الأصول.

ويمكن للمودعين والدائنين الآخرين طلب الدفع من الحسابات الجارية واتفاقات إعادة الشراء بشكل فوري تقريباً. فإذا نشأ تصور، عن حق كان أو عن خطأ، بأن أحد البنوك يواجه مشكلات، فمن الممكن أن يلجأ المودعون، خشية ضياع ودائعهم، إلى سحب أموالهم بسرعة كبيرة لدرجة تؤدي إلى سرعة نفاذ هذا الجزء الصغير من الأصول السائلة لدى البنك. وخلال مثل هذه الموجات من "موجات السحب الجماعي للودائع المصرفية" قد يتعين على البنك بيع أصول أخرى أطول أجلاً وأقل سيولة، محققاً خسارة في أغلب الأحيان، من أجل تلبية طلبات السحب. أما إذا كانت الخسائر كبيرة بالقدر

تمكين المرأة

هو من قبيل الاقتصاد الذكي

آنا رفينغا وسودهير شيتي

مزارعات في حقول النباتات الليفية بالقرب من قرية "باغابار" في مقاطعة "مهاراي غاني" الهندية.

الحكومي. فالسياسات التصحيحية يمكن أن تحقق نتائج إنمائية هائلة إذا ما انصب تركيزها على أوجه عدم المساواة بين الجنسين وأكثرها أهمية بالنسبة للرخاء. ولضمان فعالية هذه التدابير لا بد أن تستهدف الأسباب الجذرية لعدم المساواة دون تجاهل اعتبارات الاقتصاد السياسي المحلي.

تقدم متباين

شهد ربع القرن الماضي أنماطا متباينة من التغير في كل جانب من جوانب المساواة بين الجنسين — أي إمكانية الحصول على الخدمات التعليمية والصحية، وتوافر الفرص الاقتصادية، والقدرة على التعبير عن الرأي داخل الأسرة والمجتمع. وقد أمكن سد فجوة عدم المساواة بين الجنسين بالنسبة لمعظم النساء في بعض المجالات، كال التعليم؛ لكن وتيرة التقدم ظلت أبطأ بالنسبة للنساء الفقيرات اللاتي يتعرضن لمصاعب أخرى، كالتمييز العرقي. ولا تزال وتيرة سد هذه الفجوة بطيئة في بعض المجالات الأخرى - حتى فيما بين السيدات ميسورات الحال وفي البلدان التي تمكنت من التطور بسرعة.

وقد أمكن سد فجوة عدم المساواة بين الجنسين على مستوى التعليم الابتدائي في جميع البلدان تقريباً، كما أنها تواصل التقلص بسرعة على مستوى التعليم الثانوي. بل إن عدد البنات الملتحقات بالمدارس الثانوية أصبح الآن أكبر من عدد البنين في ثلث البلدان النامية تقريباً. أما في الجامعات فإن عدد الشابات يتجاوز عدد الشباب في ثلثي البلدان التي تتوافر بيانات عنها، إذ تمثل المرأة حالياً ٥١٪ من إجمالي طلبة الجامعات حول العالم (راجع الرسم البياني ١). غير أن عدد البنات غير المقيّدات في المدارس يربو على ٣٥ مليون بنتاً في البلدان النامية، مقارنة بعدد ٣١ مليون من البنين، وينتمي ثلثا هؤلاء البنات إلى أقاليم عرقية.

لم يمض زمن طويل منذ كانت المرأة تواجه حواجز هائلة تحول دون حصولها على الفرص التي تحقق لها المساواة مع الرجل. وإذا عدنا بالذاكرة إلى ربع قرن ماض فقط، سنجد أن عدم المساواة بين المرأة والرجل كان واضحاً جداً — في قاعات الدرس بالجامعات، وفي أماكن العمل، وحتى في البيوت. ومنذ ذلك الوقت، طرأ تحسن ملموس على العديد من جوانب حياة النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. ففي معظم البلدان - الغنية منها والنامية — تتزايد معدلات التحاق النساء والفتيات بالمدارس، ويطول متوسط أعمارهن، وتتحسن فرص حصولهن على وظائف أفضل، كما تتوافر لهن الحقوق والحماية القانونية.

لكن فجوات عدم المساواة بين الجنسين لا تزال قائمة. فمن الأرجح حدوث الوفيات بين النساء والفتيات، مقارنة بالرجال والفتيان، في العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، مقارنة بنظرائهن في البلدان الغنية. وفي معظم أنحاء العالم، نجد أن المرأة تحقق دخلاً أقل من الرجل كما أنها أقل إنتاجية من المنظور الاقتصادي. وتقل فرص المرأة مقارنة بالرجل في تشكيل مسار حياتها وصنع قراراتها الشخصية.

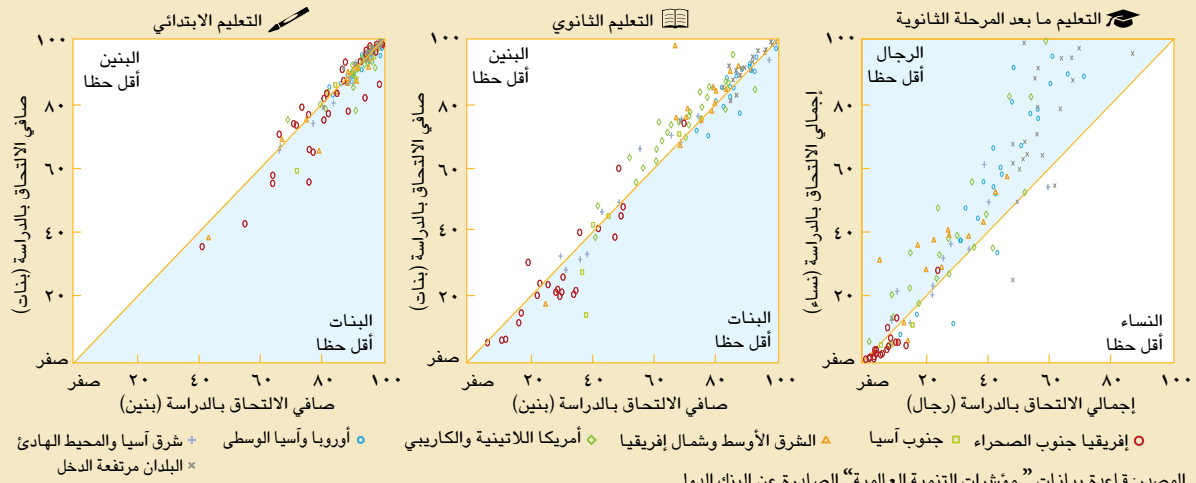
ووفقاً لما ورد في التقرير الصادر عن البنك الدولي بعنوان "تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٢: المساواة بين الجنسين والتنمية"، فإن سد فجوات عدم المساواة بين الجنسين ضروري للتنمية ورسم السياسات. ومن شأن زيادة المساواة بين الجنسين أن تعزز الإنتاجية الاقتصادية وتحسّن نتائج التنمية للأجيال القادمة، فضلاً على ما تحقّقه من زيادة تمثيل المؤسسات والسياسات لمختلف شرائح المجتمع.

غير أن العديد من أوجه التفاوت لا يزال قائماً بين الجنسين حتى مع استمرار التقدم في البلدان المختلفة، مما يدعو إلى مواصلة العمل المركز على المستوى

سد الفجوات بين
الجنسين يعود
بالنفع على
البلدان ككل،
وليس على النساء
والفتيات فقط

الرسم البياني ١ إلى المدرسة

أمكن تحقيق التكافؤ بين الجنسين في معدلات الالتحاق بمرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، بينما تميل معدلات الالتحاق بمرحلة ما بعد التعليم الثانوي لصالح الشباب. (%)



المصدر: قاعدة بيانات "مؤشرات التنمية العالمية" الصادرة عن البنك الدولي.
ملحوظة: الخط المائل بزاوية ٤٥ درجة في كل لوحة يبين التكافؤ بين الجنسين في الالتحاق بالدراسة. وتشير أي نقطة أعلى هذا الخط إلى زيادة عدد الملتحقين بالدراسة من السيدات مقارنة بالرجال.

المساواة بين الجنسين والتنمية

المساواة بين الجنسين ضرورية في حد ذاتها. فالتنمية هي عملية لنشر الحريات بالتساوي بين الناس جميعاً — ذكورا وإناثا (دراسة Sen, 2009). وتضييق الفجوة بين رفاهية الذكور ورفاهية الإناث هو عامل أساسي في التنمية على غرار الحد من فقر الدخل. ومن شأن زيادة المساواة بين الجنسين أن تعزز من الكفاءة الاقتصادية وتحسن من نتائج التنمية. وذلك بثلاث طرق أساسية:

- أولاً، نظراً لأن المرأة تمثل في الوقت الراهن ٤٠٪ من القوى العاملة على المستوى العالمي وأكثر من نصف طلبة الجامعات حول العالم، سوف تزداد الإنتاجية الكلية إذا ما تم استغلال مهارات المرأة ومواهبها على وجه أكمل. فعلى سبيل المثال، إذا أُتيحت للمزارعات من النساء نفس الفرصة المتاحة للرجال للحصول على الموارد الإنتاجية كالأراضي والأسمدة، يمكن أن يزيد الناتج الزراعي في البلدان النامية بنسبة تتراوح بين ٢,٥٪ و ٤٪ (دراسة منظمة الزراعة العالمية 2011، FAO). ومن شأن إزالة الحواجز التي تحول دون عمل النساء في قطاعات أو وظائف معينة أن تؤدي إلى زيادة الناتج الاقتصادي، عن طريق رفع نسبة المشاركة في القوة العاملة وزيادة إنتاجية العمالة بنسبة قد تصل في بعض البلدان إلى ٢٥٪، وذلك بتحسين توجيه مهارات المرأة ومواهبها (دراسة Cuberes and Teignier- Baqué, 2011).

- ثانياً، من شأن تعزيز سيطرة المرأة على موارد الأسرة، سواء من خلال مكسبها الخاص أم من التحويلات النقدية، أن يعزز من احتمالات النمو في البلدان المختلفة من خلال تغيير أنماط الإنفاق على النحو الذي يصب في مصلحة الأطفال. وتشير الأدلة المستقاة من البلدان المختلفة كالبرازيل والصين والهند وجنوب إفريقيا والمملكة المتحدة إلى أن زيادة الحصة التي تسيطر عليها المرأة من دخل الأسرة - سواء كانت من مكسبها الخاص أم من التحويلات النقدية - تصب في مصلحة الأطفال نتيجة زيادة الإنفاق على الغذاء والتعليم (دراسة البنك الدولي 2011، World Bank).

- وأخيراً، من شأن تمكين المرأة كطرف فعال في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أن يؤدي إلى تغيير الخيارات المتعلقة بالسياسات وزيادة تمثيل المؤسسات لشريحة أكبر من الأصوات. ففي الهند، كان لإعطاء المرأة سلطة على المستوى المحلي أن أدى إلى زيادة توفير السلع

ومنذ عام ١٩٨٠، أخذ متوسط أعمار النساء يتزايد مقارنة بالرجال في جميع أنحاء العالم. غير أن معدل وفيات النساء والفتيات في مختلف البلدان النامية لا يزال مرتفعاً بين الفئات العمرية الأصغر مقارنة بالرجال والفتيات، وذلك بالمقارنة مع البلدان الغنية. ونتيجة لهذه "الزيادة في وفيات الإناث"، نجد أن هناك "فاقداً" سنوياً يقدر بنحو ٣,٩ مليون فتاة وامرأة تحت سن الستين في البلدان النامية (راجع الجدول). وما يقرب من خمسي هذا العدد، لا تتم ولادتهم أصلاً، ويتوفى السدس في سنوات الطفولة المبكرة، كما يتوفى أكثر من الثلث خلال سنوات الإخصاب. وتتزايد معدلات وفيات الإناث في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، خاصة بين النساء في سن الإنجاب وفي البلدان الأشد تضرراً بجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (دراسة البنك الدولي 2011، Chapter 3, World Bank).

وهناك أكثر من نصف مليار امرأة انضمت إلى القوى العاملة في العالم على مدار الثلاثين سنة الماضية، حيث تمثل المرأة في الوقت الراهن أكثر من ٤٠٪ من العمالة في مختلف أنحاء العالم. ومن أسباب زيادة مشاركة المرأة في قوى العمل حدوث انخفاض غير مسبوق في درجة الخصوبة في البلدان النامية المختلفة مثل بنغلاديش وكولومبيا وجمهورية إيران الإسلامية، فضلاً على التحسينات التي أدخلت على تعليم الإناث. غير أن المرأة في كل مكان تحقق غالباً دخلاً أقل من الرجل (دراسة البنك الدولي: es—World Bank, 2011, p. 5). وهناك أسباب متباينة لذلك. فاحتمالات عمل المرأة بصفة العمالة العائلية غير مدفوعة الأجر أو في القطاع غير الرسمي أكبر منها بالنسبة للرجل. فالمزارعات من النساء يزرعن مساحات أصغر ومحاصيل أقل ربحية مقارنة بالمزارعين من الرجال. وتدير رائدات الأعمال من النساء مشروعات أصغر حجماً في قطاعات أقل ربحية.

وبالنسبة للحقوق والقدرة على التعبير عن الرأي، قامت جميع بلدان العالم تقريباً بالمصادقة على "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة". غير أن المرأة (خاصة الفقيرة) في كثير من البلدان لا تحصل على نفس القدر من حرية التعبير عن الرأي كالرجل فيما يتعلق بالقرارات والموارد في نطاق أسرته. والمرأة كذلك أكثر عرضة للعنف المنزلي — في البلدان النامية والبلدان الغنية على حد سواء. وفي مختلف بلدان العالم، الغنية والفقيرة على السواء، تشارك المرأة مشاركة محدودة في العمل السياسي الرسمي، وخاصة في مستوياته العليا.

العامية، كالمياه والصرف الصحي، التي تشكل أهمية أكبر بالنسبة للنساء (دراسة Beaman and others, 2011).

تعزيز التنمية

إن أفضل وسيلة لفهم كيفية تطور المساواة بين الجنسين مع الاستمرار في التنمية هي التعرف على استجابات الأسر لأداء وهياكل الأسواق والمؤسسات — سواء الرسمية (كالقوانين، والقواعد التنظيمية، وآليات تقديم الخدمات الحكومية) أو غير الرسمية (كالأدوار والأعراف والشبكات الاجتماعية بالنسبة لكل من الجنسين).






وتساهم الأسواق والمؤسسات في تحديد الحوافز والأفضليات والقيود التي تواجه مختلف أفراد الأسرة الواحدة، مع تحديد قدرتهم على التعبير عن الرأي وما يتمتعون به من قوة تفاوضية. وبهذه الطريقة، تتفاعل عملية صنع القرار داخل الأسرة مع الأسواق والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية لتحديد النتائج المتعلقة بالمرأة والرجل. ويساهم هذا الإطار أيضا في توضيح كيفية تأثير النمو الاقتصادي (زيادة الدخل) على النتائج ذات الصلة بالمرأة والرجل من خلال التأثير على كيفية أداء الأسواق والمؤسسات وكيفية صنع القرار داخل الأسرة. ويعرض الرسم البياني ٢ أثر النمو الاقتصادي من خلال سهم "النمو" الذي يحرك مجموعة التروس في اتجاه زيادة المساواة بين الجنسين. أما سهم "المساواة بين الجنسين" فيوضح بدوره أثر سد فجوة عدم المساواة بين الجنسين على زيادة النمو.

ويساهم هذا الإطار في تفسير سرعة سد فجوة عدم المساواة بين الجنسين في مجال الالتحاق بالتعليم. وفي هذه الحالة، نجد أن عوامل نمو الدخل (بتخفيف قيود الموازنة على الأسر والخزانة العامة) والأسواق (بإتاحة فرص عمل جديدة للمرأة) والمؤسسات الرسمية (بتوسيع نطاق المدارس وتخفيض تكلفتها) اجتمعت لتؤثر في قرارات الأسر لكي تصب في صالح تعليم البنات والفتيات الشابات في مجموعة من البلدان المختلفة.

كذلك يساهم هذا الإطار في تفسير الفجوات الكبيرة من عدم المساواة بين الجنسين بالنسبة للنساء الفقيرات، لا سيما اللاتي لا تقتصر معاناتهن على الفقر فقط بل يتعرضن أيضا لأشكال أخرى من الإقصاء، كالمعيشة في المناطق النائية، أو الانتماء إلى أقليات عرقية، أو المعاناة من الإعاقة. ففي

أين هن؟

بلغ عدد الإناث "المفقودات" في عام ٢٠٠٨ حوالي ٤ ملايين نسمة. (الزيادة في وفيات الإناث، بالآلاف)

المرحلة الثانية: معدلات الخصوبة (بالاتجاه)												
												
		في الفئة العمرية ٥٩-٥٠		في الفئة العمرية ٤٩-١٥		في الفئة العمرية ١٤-٥		دون الخامسة		عند الولادة		
المجموع (دون الستين)		٢٠٠٨	١٩٩٠	٢٠٠٨	١٩٩٠	٢٠٠٨	١٩٩٠	٢٠٠٨	١٩٩٠	٢٠٠٨	١٩٩٠	
الصين	٨٩٠	١,٠٩٢	٢٥٩	٧١	٢٥٩	٥	٢١	٥٦	٣٠	١,٤٧٠	١,٣٥٤	
الهند	٢٦٥	٢٥٧	٤٢٨	٢٥٩	٩٤	٤٥	٩٤	٢٥٩	٤٢٨	١,٢٥٥	٨٥٦	
إفريقيا جنوب الصحراء	٤٢	٥٣	١٨٣	٢٠٣	٦١	٧٧	٣٠٢	٧٥١	٥٠	٩٩	٦٣٩	
بلدان يزيد فيها انتشار فيروس نقص المناعة البشرية	صفر	صفر	٦	٣٩	٥	١٨	٣٨	٣٢٨	٤	٣١	٥٣	
بلدان يقل فيها انتشار فيروس نقص المناعة البشرية	٤٢	٥٣	١٧٧	١٦٣	٥٧	٥٩	٢٦٤	٤٢٣	٤٦	٦٨	٥٨٦	
جنوب آسيا (عدا الهند)	صفر	١	٩٩	٧٢	٣٢	٢٠	١٧٦	١٦١	٣٧	٥١	٣٤٦	
شرق آسيا والمحيط الهادئ (عدا الصين)	٣	٤	١٤	٧	١٤	٩	١٣٧	١١٣	٤٨	٤٦	٢١٦	
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٥	٦	١٣	٧	٤	١	٤٣	٢٤	١٥	١٥	٨٠	
أوروبا وآسيا الوسطى	٧	١٤	٣	١	٠	٠	١٢	٤	٤	٣	٢٧	
أمريكا اللاتينية والكاريبي	صفر	صفر	١١	٥	٣	١	٢٠	١٠	١٧	٥١	٣٣	
المجموع	١,٢١٢	١,٤٢٧	١,٠١٠	٦١٧	٢٣٠	١٥٨	١,٢٨٦	١,٣٤٧	٣٤٣	٣٣٤	٤,٠٨٢	

المصدر: تقديرات فريق عمل "تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٢" استنادا إلى البيانات المستقاة من "منظمة الصحة العالمية"، وقسم السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، منظمة الأمم المتحدة.

الهند وباكستان، على سبيل المثال، حيث تتساوي أعداد البنين والبنات من حيث نسبة الالتحاق بالتعليم بين خمس السكان الأكثر ثراء، نجد أن هناك فجوة بين الجنسين يبلغ اتساعها خمس سنوات تقريبا بين خمس السكان الأكثر فقرا. ويبلغ معدل الأمية بين النساء من السكان الأصليين في غواتيمالا ضعف المعدل بين النساء من غير السكان الأصليين وبزيادة ٢٠ نقطة مئوية عن الرجال من السكان الأصليين. غير أن مؤشرات الأسواق وتحسن آليات تقديم الخدمات الحكومية وزيادة الدخل، والتي صبت عموما في صالح تعليم البنات والفتيات الشابات، لا يسعها الوصول إلى هذه المجتمعات السكانية شديدة الحرمان.

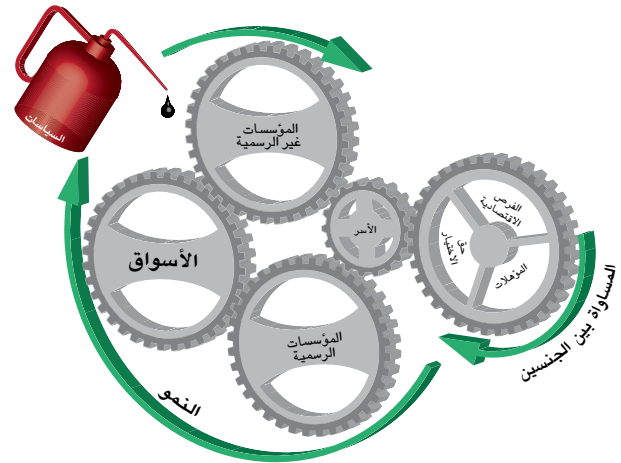
الانعكاسات المتعلقة بالسياسات

حتى يتسنى تحقيق المساواة بين الجنسين، يتعين على صناع السياسات تركيز جهودهم على خمسة أولويات واضحة، وهي: تخفيض معدلات الوفيات الزائدة بين الفتيات والنساء؛ والقضاء على ما تبقى من مظاهر الحرمان بين الجنسين في التعليم؛ وتعزيز إمكانية حصول المرأة على الفرص الاقتصادية ومن ثم زيادة مكاسبها وإنتاجيتها؛ وإعطاء المرأة فرصة مساوية للتعبير عن الرأي داخل الأسرة والمجتمع؛ والحد من توارث انعدام المساواة بين الجنسين من جيل إلى جيل.

ولتخفيض معدلات الوفيات الزائدة بين الفتيات والنساء، يتعين التركيز على الأسباب الأساسية في كل مرحلة عمرية. ونظرا لأن الفتيات أكثر عرضة (من الفتيان) في مرحلتي الرضاعة والطفولة المبكرة للإصابة بالأمراض المعدية المنقولة بالمياه، فإن تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي، كما فعلت فييت نام، هو عامل رئيسي لتخفيض معدلات الوفيات الزائدة بين الإناث في هذه المجموعة العمرية (دراسة البنك الدولي World Bank, 2011). ومن الضروري أيضا تحسين إمكانية إيصال الرعاية الصحية للحامل، مثلما فعلت سري لانكا في مستهل عملية التنمية وتركيا مؤخرا. وفي المناطق الأشد تضررا بجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في إفريقيا جنوب الصحراء، لا بد أن ينصب التركيز على تحسين فرص الحصول على الأدوية المضادة للفيروسات الرجعية والحد من حدوث إصابات جديدة. وللحد من عمليات الإجهاض الانتقائية على أساس نوع الجنين والتي تؤدي إلى ولادة عدد أقل من الإناث، لا سيما في الصين وشمال الهند، ينبغي تعزيز القيمة المجتمعية للفتيات، على غرار ما قامت به كوريا.

ولتقليص فجوات التعليم في البلدان التي لا تزال هذه الفجوات مستمرة فيها، ينبغي إزالة الحواجز التي تحول دون الحصول على التعليم بسبب الفقر أو التمييز العرقي أو البعد الجغرافي. وعلى سبيل المثال، حيثما كانت المسافة هي المشكلة الرئيسية (كما هو الحال في المناطق الريفية في جمهورية أفغانستان الإسلامية)، فإن إنشاء مزيد من المدارس في المناطق النائية يمكن أن يقلص هذه الفجوة بين الجنسين. وفي حالة تعذر تنفيذ الحلول المخصصة أو إذا تبين أنها مكلفة للغاية، يمكن للتدخلات على جانب الطلب، على غرار التحويلات النقدية المشروطة بالحضور المدرسي، أن تساعد في حمل الأسر الفقيرة على إلحاق بناتها بالمدارس.

تنبع نتائج الفروق بين الجنسين من التفاعل بين الأسر والأسواق والمؤسسات.



المصدر: تقرير البنك الدولي: "تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٢"

وقد نجحت هذه التحويلات النقدية المشروطة في زيادة معدلات التحاق الفتيات بالمدارس في بلدان مختلفة مثل المكسيك وتركيا وباكستان (دراسة البنك الدولي 2011, World Bank).

ولتعزيز إمكانية حصول المرأة على الفرص الاقتصادية، ومن ثم تضيق هوة التباين بين المرأة والرجل في الكسب والإنتاجية الاقتصادية، ينبغي استخدام مزيج من السياسات في هذا الخصوص. ومن بين الحلول الممكنة إتاحة الوقت للمرأة للعمل خارج البيت — على سبيل المثال: من خلال توفير خدمات رعاية الطفل المدعمة، كما حدث في كولومبيا؛ وتحسين فرص حصول المرأة على الائتمان، كما حدث في بنغلاديش؛ وضمان حصولها على الموارد الإنتاجية - لا سيما الأرض - كما يحدث في إثيوبيا، حيث تمنح صكوك ملكية مشتركة للأراضي للزوجات والأزواج. ومن الممكن أيضاً إتاحة الفرص الاقتصادية للمرأة عن طريق معالجة مسألة نقص المعلومات عن إنتاجية المرأة في أماكن العمل والقضاء على التحيز المؤسسي ضد المرأة، باستحداث نظام الحصص أو برامج التوظيف لزيادة تمثيل المرأة كما يحدث في الأردن، على سبيل المثال.

وللحد من الاختلافات بين الجنسين في القدرة على التعبير عن الرأي داخل الأسرة والمجتمع، ينبغي أن ينصب تركيز السياسات على معالجة التأثير المشترك للأعراف والمعتقدات الاجتماعية، وإمكانية حصول المرأة على الفرص الاقتصادية، والإطار القانوني، وتعليم المرأة. ومن الأهمية بمكان اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز سيطرة المرأة على موارد الأسرة وسن القوانين التي تعزز من قدرتها على تملك الأصول، خاصة بتعزيز حقوق ملكيتها. وقد أدت الإصلاحات الأخيرة التي أدخلتها المغرب على قانون الأسرة إلى تعزيز حقوق ملكية المرأة من خلال المساواة بين الأزواج والزوجات في حقوق الملكية على ما تمت حيازته أثناء الزواج. ومن وسائل تعزيز قدرة المرأة على التعبير عن رأيها داخل المجتمع تحديد حصص للتمثيل السياسي، وتدريب القيادات النسائية المستقبلية، وتوسيع نطاق مشاركة المرأة في الاتحادات العمالية والنقابات المهنية.

وللحد من انعدام المساواة مع مرور الوقت، يتعين التواصل مع المراهقين والشباب. فالقرارات التي تتخذ في هذه المرحلة من العمر تحدد مهاراتهم وأوضاعهم الصحية وفرصهم الاقتصادية وتطلعاتهم في مرحلة الرشد. ولضمان عدم الاستمرار في انعدام المساواة مع مرور الوقت، لا بد

من تركيز السياسات على بناء رأس المال البشري والاجتماعي (على غرار ما حدث في ملاوي من تقديم التحويلات النقدية مباشرة للبنات للاستمرار في الدراسة أو العودة إليها)؛ وتيسير الانتقال من الدراسة إلى العمل (كما هو الحال في برامج التدريب على مهارات العمل والحياة للشابات في أوغندا)؛ وإحداث نقلة في التطلعات (عن طريق إطلاع الفتيات على النماذج المثالية التي يقتدى بها مثل القيادات السياسية النسائية في الهند).

ورغم الأهمية البالغة لعمل السياسات المحلية، فإن المجتمع الدولي يمكنه أن يقوم بدور مكمل للجهود المبذولة في كل من هذه المجالات ذات الأولوية. وسوف يقتضي هذا الأمر اتخاذ إجراءات جديدة أو إضافية على جبهات متعددة — كإيجاد مزيج من زيادة التمويل، وتنسيق الجهود لتشجيع الابتكار والتعلم، وزيادة فعالية علاقات الشراكة. وينبغي أن يكون التمويل موجهاً بشكل خاص لمساعدة البلدان الأشد فقراً على تخفيض معدلات الوفيات الزائدة بين الفتيات والنساء (من خلال الاستثمار في خدمات المياه النظيفة والصرف الصحي ورعاية الأمومة) وتضييق الفجوات القائمة بين الجنسين في التعليم. وينبغي أن تمتد علاقات الشراكة إلى ما هو أبعد من الحكومات والوكالات الإنمائية بحيث تشمل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية في البلدان النامية والبلدان الغنية.

ورغم أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله، فإن العالم قد تغير بالفعل من عدة أوجه وأدرك أخيراً أن المساواة بين الجنسين هي لصالح المرأة والرجل على حد سواء. ويتزايد إدراكنا حالياً بأن هناك منافع كثيرة — اقتصادية وغيرها — سوف تتحقق من سد فجوات عدم المساواة بين الجنسين. وفي تعليق لرجل من مدينة هانوي في فيتنام، من بين آلاف الأشخاص الذين شملهم مسح "تقرير التنمية في العالم"، قال: "أعتقد أن المرأة في عصرنا الحالي تتمتع بقدر أكبر من المساواة بالرجل. ويمكنها العمل في أي وظيفة ترضاه. وأعتقد أنها تتمتع بقوة كبيرة. ففي بعض الأسر نجد أن الزوجة هي الشخص الأقوى. وعلى وجه العموم، لا يزال الرجل مهيمناً لكن وضع المرأة قد تحسن كثيراً. فالتعاون القائم على المساواة بين الزوج والزوجة هو السبيل إلى السعادة. وأعتقد أن السعادة تنشأ عندما تتحقق المساواة بين الزوجين." ■

آنارفينغا هي مدير قطاع في برنامج التنمية البشرية، مكتب أوروبا وآسيا الوسطى؛ وسودهير شيتي هو مدير قطاع في برنامج شؤون تخفيض الفقر والإدارة الاقتصادية، مكتب منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، وكلاهما في البنك الدولي.

يعتمد هذا المقال إلى "تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٢: المساواة بين الجنسين والتنمية"، الصادر عن البنك الدولي في عام ٢٠١١. وترد الإشارة لجميع الأدلة والتحليلات في أقسام التقرير ذات الصلة.

المراجع:

Beaman, Lori, Raghendra Chattopadhyay, Esther Duflo, Rohini Pande, and Petia Topalova, forthcoming, "Political Reservation and Substantive Representation: Evidence from Indian Village Councils," 2011, in India Policy Forum 2010–11, ed. by Suman Bery, Barry Bosworth, and Arvind Panagariya (Washington: Brookings Institution and National Council of Applied Economic Research).

Cuberes, David, and Marc Teignier-Baqué, 2011, "Gender Equality and Economic Growth," Background Paper for the World Development Report 2012.

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), 2011, The State of Food and Agriculture 2010–11: Women in Agriculture—Closing the Gender Gap for Development (Rome).

Sen, Amartya, 2009, Development as Freedom (New York: Anchor Books).

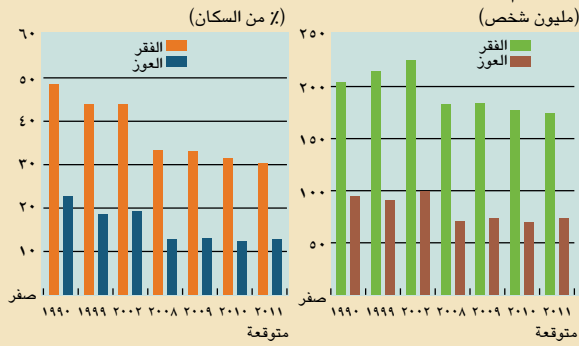
World Bank, 2011, World Development Report 2012: Gender Equality and Development (Washington).

تجاوز الفقر

الفقر في أمريكا اللاتينية أصبح في

انخفاض معدل الفقر في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من ٤٨,٤٪ في ١٩٩٠ إلى ٣١,٤٪ في ٢٠١٠، ليصل إلى أدنى مستوياته منذ ٢٠ عاماً، وفقاً لما ورد في تقرير جديد صادر عن "اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي" التابعة للأمم المتحدة. وفي هذه الفترة أيضاً انخفض معدل الفقر الشديد أو العوز (وهو مستوى الدخل الذي لا يكفي لتلبية احتياجات التغذية) من ٢٢,٦٪ إلى ١٢,٣٪. ورغم هذه الإنجازات، فلا يزال هناك ١٧٧ مليون شخص يعيشون تحت نير الفقر، منهم ٧٠ مليون يعيشون في فقر شديد. ويتنبأ التقرير بحدوث انخفاض طفيف في معدل الفقر في عام ٢٠١١، رغم احتمال ارتفاع معدل العوز نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء.

حدث انخفاض كبير في معدلات الفقر والعوز في أمريكا اللاتينية منذ عام ١٩٩٠.



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، التابعة للأمم المتحدة. ملحوظة: تقديرات لعدد ١٩ بلداً من المنطقة.

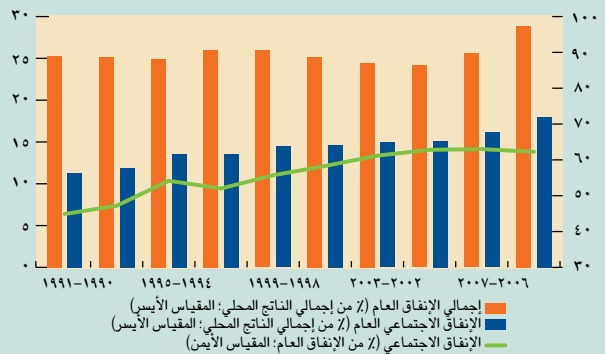


أسر تملأ أوعية بالماء في مدينة ليما، جمهورية بيرو.

تحسين الإنفاق على الفقراء

تتمثل أهم الأسباب وراء انخفاض مستوى الفقر في قوة النمو الاقتصادي وارتفاع الدخل من الأجور وانخفاض معدلات الخصوبة فضلاً على التحسينات التي طرأت على البرامج الاجتماعية. وكانت الجهود المبذولة للحد من تأثير الأزمة الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على الفقراء قد أدت إلى حدوث زيادات كبيرة في النفقات الاجتماعية والإنفاق على التعليم العام. وقد ارتفع إجمالي الإنفاق العام بنسبة ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مقارنة بالفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كما ارتفع الإنفاق الاجتماعي بنسبة ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي على مدار نفس الفترة. ويتركز الإنفاق الرئيسي على التعليم في البلدان التي تقل فيها النفقات الاجتماعية عن ٣٠٠ دولار للفرد. أما البلدان الأكثر تقدماً نسبياً (حيث يتجاوز مستوى الإنفاق الاجتماعي للفرد ألف دولار) فهي فقط التي تشهد زيادة الإنفاق على الضمان الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية. لكن لا تزال نظم الحماية الاجتماعية أبعد ما تكون عن الشمولية، ولا تزال هناك ثغرات كبيرة - لاسيما فيما يتعلق بإمكانية الحصول على مساعدات الضمان الاجتماعي.

زاد الإنفاق الاجتماعي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في أمريكا اللاتينية أثناء الأزمة.



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، التابعة للأمم المتحدة. ملحوظة: تقديرات لعدد ٢١ بلداً من المنطقة.

عبر قناة النمو

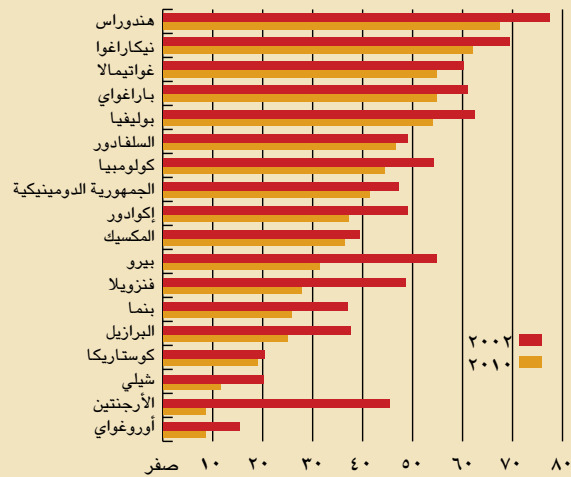
أدنى مستوياته المسجلة منذ ٢٠ عاما

الجهود الذكية

إن تراجع مستوى الفقر هو بمثابة الخبر السار للغاية، خاصة في خضم أزمة اقتصادية على المستوى الدولي. غير أن هذا التقدم مهدد بالخطر من استمرار فجوات الإنتاجية ومن أسواق العمل التي تنشئ فرص العمل في القطاعات منخفضة الإنتاجية دون توفير الحماية الاجتماعية. وتتراوح الفروق المتأصلة بين البلدان من عدم التماثل في الإنتاجية إلى الفروق الكبيرة في التطور المؤسسي، والقدرة على الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، والقدرة على توليد المدخرات القومية. وتتفاقم إجراءات الحد من الفقر في المنطقة نتيجة زيادة التفاوت بين البلدان. ولمواصلة إحراز التقدم في مكافحة الفقر، سوف يتعين زيادة الجهود لتحسين إمكانية الحصول على التعليم، وتحديث نظام التحويلات النقدية إلى القطاعات الأكثر ضعفا، وإجراء إصلاحات شاملة لمؤسسات سوق العمل، وإنشاء نظم حماية اجتماعية شاملة للجميع. ■

انخفاض الفقر في كل البلدان، لكن التباين كبير.

(% من السكان تحت وطأة الفقر)



المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، التابعة للأمم المتحدة. ملحوظة: تقديرات لعدد ١٩ بلدا من المنطقة. على أساس آخر عام تتوافر بياناته.

طالبات وطلبة يحتسون الشاي في إحدى المدارس الريفية في غواتيمالا.

إعداد أليسيا بارسينا، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، التابعة للأمم المتحدة. ويستند النص والرسوم البيانية إلى تقرير "Social Panorama of Latin America"، الذي نشرته اللجنة الاقتصادية في نوفمبر ٢٠١١. ويمكن الاطلاع على التقرير في الموقع الإلكتروني التالي: www.eclac.org

التهافت العالمي على الأراضي الزراعية

رابح أرزقي، كلاوس داينينغير، هاريس سيلود

المستثمرون الأجانب
يقبلون على شراء
مساحات كبيرة من
الأراضي الزراعية في
البلدان النامية

أسفرت

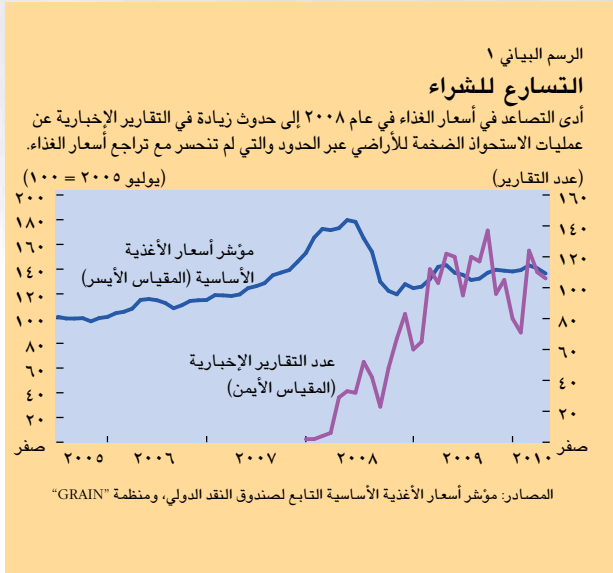
تضمنت الصفقات النهائية أو الجاري التفاوض بشأنها ٥٦,٦ مليون هكتار على الأقل. وكان معظم هذه الأراضي في إفريقيا، حيث بلغ مجموع الصفقات هناك ٣٩,٧ مليون هكتار - أي أكثر من المساحات المزروعة في بلجيكا والدانمرك وفرنسا وألمانيا وهولندا وسويسرا مجتمعة. وتتسم الزراعة بطول الفترات الفاصلة بين الاستثمار والإنتاج وبانخفاض هامش الربح، كما أنها تزداد تعقيدا نتيجة التقلبات المفاجئة في الأحوال الجوية والأوضاع المناخية المحلية. وقد اعتاد صغار المزارعين في جميع أنحاء العالم على التعايش مع هذه التحديات، لكن قدرتهم على الاستمرار على هذا المنوال أخذت تتراجع في العديد من البلدان النامية نتيجة انخفاض الإنفاق العام على التكنولوجيا والبنية التحتية وضعف المؤسسات. ومن ثم، يرحب بعض المعلقين بعمليات الشراء العابرة للحدود بوصفها فرصة لتجاوز عثرات السنين من قصور الاستثمار في القطاعات الزراعية في البلدان النامية، وتوفير فرص العمل لمواطنيها، وإدخال التكنولوجيا الجديدة في القطاعات الزراعية المحلية. ومع ذلك، يدين معلقون آخرون هذه الاستثمارات العابرة للحدود ويرون أنها بمثابة "استيلاء على الأراضي"، وعدم مراعاة للحقوق المحلية، وتحقيق لأرباح قصيرة الأجل على حساب الاستدامة البيئية طويلة الأجل، وعدم مراعاة المعايير الاجتماعية، وتشجيع الفساد على نطاق واسع. وقد أطيح بالحكومة في مدغشقر في عام ٢٠٠٩ بعد أن ترددت أنباء عن عزمها تحويل ملكية ١,٣ مليون هكتار إلى شركة من كوريا الجنوبية بدون مقابل. ويوضح بحثنا العوامل الأساسية التي تركز عليها عمليات الاستحواذ الضخمة على الأراضي عبر الحدود. ويمثل هذا البحث خطوة أولى حاسمة في تقدير الآثار المحتملة لهذه الاستثمارات على المدى الطويل وفي تحديد كيفية استجابة الحكومات، من خلال السياسات والقواعد التنظيمية، بغية استخدام عمليات الاستحواذ على الأراضي على نحو يعزز التنمية الاقتصادية طويلة الأجل ويحد من الفقر.

نظرة على التاريخ

يرجع تاريخ عمليات الاستحواذ الضخمة على الأراضي عبر الحدود إلى قرون مضت على أقل تقدير،

الزيادة الحادة في أسعار الغذاء العالمية خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠٠٨ عن موجة من الاستحواذ على الأراضي عبر الحدود عن طريق صناديق الثروة السيادية، وصناديق الأسهم الخاصة، والمنتجين الزراعيين، والأطراف الأساسية الأخرى في صناعة الغذاء والأعمال الزراعية - كرد فعل لفقدان الثقة في أسواق الغذاء الدولية، والقلق بشأن الاستقرار السياسي، والمضاربة في الطلب المستقبلي على الغذاء. وتشير التقديرات إلى أن هناك ٤٤٥ مليون هكتار من الأراضي في مختلف أنحاء العالم غير مزروعة لكنها متاحة للزراعة، مقارنة بنحو ١,٥ مليار هكتار جاري زراعتها (دراسة، Deininger and others, 2011). فهناك حوالي ٢٠١ مليون هكتار في إفريقيا جنوب الصحراء و١٢٣ مليون في أمريكا اللاتينية و٥٢ مليون في أوروبا الشرقية.

ورغم عودة أسعار السلع الأولية سريعا إلى مستويات أكثر اعتدالا بعد الارتفاع المفاجئ الذي أصابها في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، فقد استمر اهتمام المستثمرين بالأراضي. وفي الفترة من عام ١٩٦١ إلى عام ٢٠٠٧، كان متوسط مساحة الأراضي التي تم تجهيزها للإنتاج الزراعي سنويا ٤,١ مليون هكتار، منها ١,٨ مليون هكتار في إفريقيا. وفي عام ٢٠٠٩ فقط،



أي إلى عهد الغزوات والتوسع الاستعماري. غير أن جزءاً محدوداً فقط من الأراضي المستحوذ عليها هو الذي كان يستخدم عادة في الأغراض الإنتاجية؛ أما الباقي فكان يترك مهملاً، مما يحرم المواطنين المحليين من فرص استغلاله (دراسة Binswanger, Deininger, and Feder, 1995). ولم يتمكن العديد من هذه المشاريع من البقاء إلا لاستفادتها من الدعم ومن التشوهات في أسواق الأراضي والعمل (غالباً العمالة من العبيد) ورأس المال — بما في ذلك القيود على ملكية المواطنين الأصليين للأراضي، وقوانين مكافحة التشرد، والدعم الكبير للآلات، واحتكار قنوات التسويق.

وغالباً ما كان يصعب القضاء على هذه التشوهات كما أنها أثرت على النتائج الاقتصادية والاجتماعية لعقود طويلة وفي بعض الأحيان لقرون (دراسة Banerjee and Iyer, 2005). وجاءت الطفرات اللاحقة في ضم مساحات شاسعة من الأراضي مدفوعة بالتغيرات التي طرأت على تكلفة النقل، كالتكاليف المقتربة بالسفن البخارية ونظم التبريد، أو المتعلقة بالتحويلات التكنولوجية التي أتاحت استخدام الأراضي التي لم تكن قبل ذلك صالحة للاستخدام من الناحية الاقتصادية.

مزارع كبيرة أم صغيرة؟

يرتبط تحليل صفقات الأراضي واسعة النطاق بقضايا التنمية الرئيسية، بما في ذلك طبيعة هيكل الإنتاج الزراعي الذي يحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ومن ثم يسهم في التنمية ككل. فعلى سبيل المثال، نجد أن المشغلين المالكين للمشاريع غالباً ما يكونوا أكثر حماساً في التواءم مع التغيرات المناخية والموسمية المحلية لأنهم أقدر على استيعاب المزايا المتحققة من عملياتهم. ومن ثم، تتمتع المزارع المملوكة للعائلات بقدره تنافسية أكبر مقارنة بالشركات الكبرى التي تديرها عمالة مدفوعة الأجر، وذلك في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة. وقد ساهمت مثل تلك المزارع في الحد من الفقر على نطاق واسع (دراسة Lipton, 2009). ومن ناحية أخرى، فبينما قد تكون بعض المزارع العائلية كبيرة جداً، نجد أن المستثمرين عادة ما يستهدفون ضم مساحات من الأراضي أكبر بكثير مما يمكن لأي عائلة تشغيلها. لكن هل استراتيجية المزارع الكبيرة قابلة للتنفيذ في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث الأراضي الأكثر وفرة، مثلما اقترح البعض (دراسة Collier, 2008)؟ وما الذي يمكن استنتاجه بالنسبة للهيكل المثالي للمزرعة من وضوح القدرة التنافسية لصادرات المزارع العملاقة في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية خلال أزمة الغذاء العالمية في ٢٠٠٧-٢٠٠٨؟

ولا يزال هناك تصور بأن مثل هذه المساحات الشاسعة من الأراضي لم تكن بالضرورة تنسم بالكفاءة، لكن بعض الحالات التي برزت من خلالها المزارع الكبيرة مؤخراً تتمثل أساساً في التطورات التكنولوجية في تربية المحاصيل، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات التي تسمح بسهولة الرقابة على العمالة (دراسة Deininger and Byerlee, قيد الإصدار). ومن شأن هذه التطورات أن تقلل بالفعل من المشكلات التي اقترنت في العادة بالعمليات الزراعية الكبيرة وتزيد من المزايا المترتبة على التكامل الرأسي في مختلف حلقات سلسلة القيمة المضافة ابتداء من الزراعة وانتهاء بإنتاج الغذاء. وقد يؤدي ذلك، في حالات مثل الأرجنتين، إلى أوضاع تسمح لشركات الإدارة ذات الكفاءة العالية والمندمجة في سلسلة القيمة المضافة باستئجار الأرض من المزارعين بأسعار أعلى مما يمكن للمزارعين تحقيقه بزراعة الأرض بأنفسهم. لكن ليست جميع التطورات لصالح المزارع الكبيرة. فهناك العديد من الابتكارات التكنولوجية غير المتحيزة لحجم بعينه. فتكنولوجيا المعلومات، على سبيل المثال، التي يمكن استخدامها لإحكام السيطرة على المزارع الكبيرة، يمكن كذلك أن يستخدمها صغار المزارعين لتنسيق جهودهم. وإضافة إلى ذلك، غالباً ما تنشأ وحدات الإنتاج الكبيرة جداً لأنها تكون أقدر من الوحدات الصغيرة على التعامل مع جوانب القصور

في الأسواق (إمكانية الحصول على التمويل)، ونقص السلع العامة (البنية التحتية أو التعليم أو التكنولوجيا)، وضعف الحوكمة. لكن في بيئة تنافسية وتنسم بالشفافية حيث تتوفر السلع العامة بفعالية، يمكن أن يتحقق النجاح للهيكل التشغيلية الأصغر كثيراً. وتشير الشواهد الواقعية بالفعل إلى أن الزيادة الكبيرة في حجم المزارع، في كثير من الحالات، لا يكون بسبب المزايا التكنولوجية الكامنة وإنما لتفوق الهياكل التشغيلية الكبيرة في قدرتها على التعامل مع جوانب القصور في الأسواق.

التحقق من الظاهرة

رغبة منا في الاطلاع على صورة شاملة لحجم الطلب في الآونة الأخيرة على الاستحواذ الموسع على الأراضي، لجأنا إلى التقارير الإخبارية نظراً لصعوبة الحصول على بيانات متسقة من المصادر الرسمية. وقد استندت العينة إلى المقالات المنشورة خلال الفترة بين أول أكتوبر ٢٠٠٨ و٣١ أغسطس ٢٠٠٩، والتي جمعتها منظمة "غراين" (GRAIN)، وهي منظمة غير حكومية تنشر كل هذه المقالات على موقعها الإلكتروني "Food Crisis and the Global Land Grab" (راجع موقع "GRAIN" الإلكتروني على شبكة الإنترنت). ويسجل الموقع الإلكتروني بانتظام تلك التقارير الإخبارية التي تتناول عمليات الاستحواذ على الأراضي على نطاق واسع في مختلف أنحاء العالم، وهو منهج من شأنه أن يحد من الأرجح من أي تحيز محتمل. ومع ذلك، قمنا بمضاهاة البيانات للتحقق من دقتها مقابل المعلومات المتاحة من البنك الدولي عن مجموعة مختارة من البلدان (دراسة Deininger and others, 2011). ويوضح الرسم البياني أن الطلب على عمليات الاستحواذ الكبيرة على الأراضي عبر الحدود قد شهد زيادة هائلة بعد طفرة أسعار الغذاء في ٢٠٠٧-٢٠٠٨ واستمر في الزيادة بعد ذلك.

وفي سياق دراستنا البحثية، أنشأنا قاعدة بيانات عالمية تضم معلومات على المستوى القطري حول الطلب الخارجي على الأراضي وحول المشروعات على السواء وفقاً لما تم توثيقه في التقارير الإخبارية الدولية والمحلية. وقد استكملنا قاعدة البيانات بتقييمات قطرية حول حجم الأراضي المحتمل أن تكون مناسبة في حالة كل بلد على حدة وغير ذلك من المتغيرات ذات الصلة. ثم استخدمنا علاقات الاستثمار الثنائية من قاعدة البيانات للتعرف على محددات الاستحواذ الأجنبي على الأراضي، ومنها توافر الأراضي وإمكانية الإنتاج الزراعي في بلدان المقصد وهما من المحددات المتوقعة أن تشكل عاملاً أساسياً.

الإمكانات البيئية

تتوقف جاذبية أي بلد للاستثمارات الجديدة في زراعة المساحات الكبيرة بالفعل على مدى توافر وسهولة الوصول إلى الأراضي غير المزروعة ذات الإمكانات الزراعية والتي يمكن تطويرها بدون أي عواقب سلبية على البيئة. لذا يتعين تحديد أداة لقياس احتمالات ملائمة الأرض من الناحية الزراعية والبيئية بالمقارنة مع استخداماتها الراهنة. وكانت المحاولات السابقة لقياس حجم الأراضي المحتمل توافرها للزراعة قد عانت من قيود مفاهيمية وفنية. وإذا كانت الأراضي المحتمل ملائمتها مغطاة بالغابات أو تستوطنها مجتمعات تقليدية، فإن الجزء الأكبر من المساحات المتاحة للزراعة ربما يوفر في ذات الوقت منافع بيئية واجتماعية قد يترتب على خسارتها آثار سلبية كبيرة على الرغبة الاقتصادية في الاستثمار.

ولإنشاء معيار حدي للإمكانات المتاحة لمنطقة معينة تأخذ هذه العوامل في الحسبان، فقد قمنا أولاً بتقسيم الكرة الأرضية تقسيماً شبيكياً من حوالي ٢,٥ مليون خلية. ثم استخدمنا المعلومات المناخية والمتعلقة بالفيزياء الحيوية (بما في ذلك جودة التربة) لحساب الحد الأقصى للنتائج المحتمل للمسلح الزراعية الأساسية في ظروف زراعية — بيئية محددة (على سبيل المثال بدون استخدام الري) في كل خلية من التقسيم الشبكي (دراسة Fischer and Shah, 2011). وبإضافة طبقات من المعلومات الأخرى حول الاستخدام الحالي للأرض وكثافة سكانها أصبح بإمكاننا أن نستبعد المناطق المستخدمة بالفعل للزراعة وكذلك الغابات، والمحميات، والمناطق ذات الكثافة السكانية الأعلى من حد أقصى معين. وبهذه الطريقة، استطعنا أن نستخلص مقياساً للمناطق الزراعية الملائمة المحتملة في مختلف البلدان. وبتقييم المنتج حسب أسعار السوق العالمية أصبح بوسعنا تحديد الاختيار "الأفضل" للمحاصيل وصافي قيمة المنتج الذي يمكن تحقيقه بالنسبة لهذا المحصول. وتوضح الخريطة قيم الناتج المستخلصة بدون أي تعديل لمراعاة تكاليف النقل.

لماذا يرغب المستثمرون الأجانب في الأراضي

كما توقعنا، لم يكن مستغرباً أن استخدام هذه المقاييس مع مجموعة من المقاييس الأخرى لتحليل محددات صفقات الاستثمار الثنائي في الأراضي يفيد بأن جاذبية بلد ما للمستثمرين ترتبط ارتباطاً متبادلياً مباشرة بالمساحات الضخمة من الأراضي غير المزروعة التي تتمتع بإمكانات توليد ناتج كبير. فمثلاً، سوف تؤدي زيادة قدرها ١٠٪ في الأراضي المحتملة الصالحة للزراعة في بلد مضيف إلى زيادة عدد المشروعات في هذا البلد بنحو ٥٪، مع تساوي جميع العوامل الأخرى.

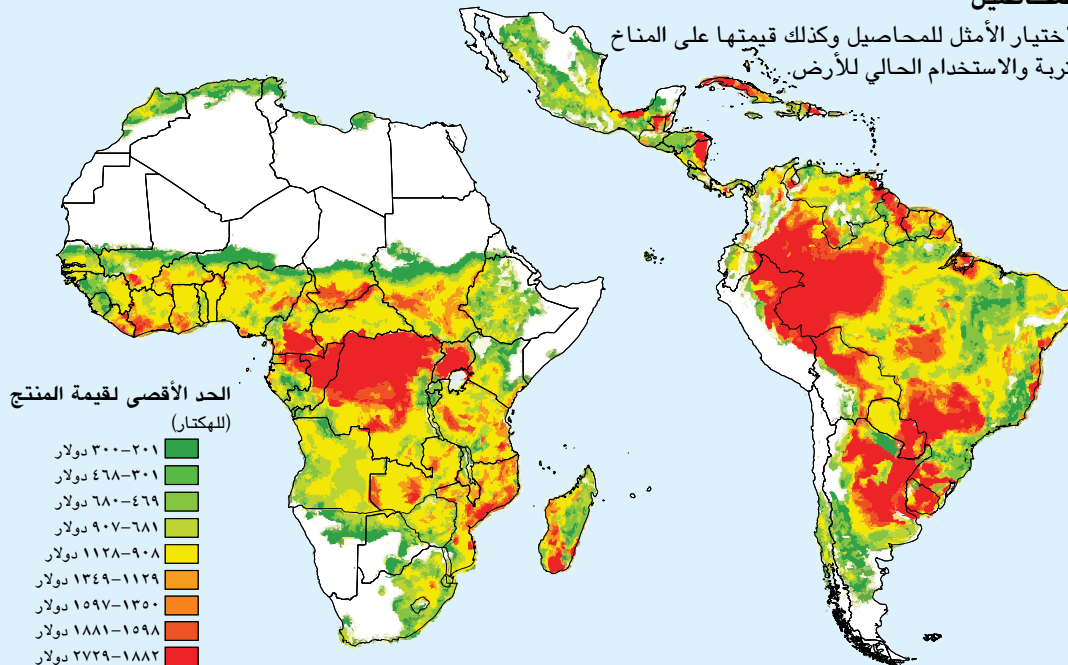
لكن بمقارنة العائدات المحتملة مع العائدات التي تتحقق من الأراضي المزروعة حالياً تفيد كذلك بأن هناك إمكانية كبيرة لزيادة الإنتاجية في هذه الأراضي. ففي إفريقيا، على سبيل المثال، لا يحقق أي بلد من البلدان محل اهتمام المستثمرين الكبار ٢٥٪ من عائداتها المحتملة، مما يوحي بإمكان تحقيق مكاسب هائلة عن طريق استثمارات لزيادة إنتاجية صغار الملاك من الأراضي التي يزرعونها بالفعل بدلاً التوسع المكلف في الأراضي غير المزروعة. وتماشياً مع هذه الفكرة، تشير النتائج التي خلصنا إليها إلى أن البلدان ذات العائدات المنخفضة وإمكانات التقدم تتمتع بجاذبية في سياق الاستحواذ على الأراضي. وقد تتولد مزايا كبيرة من وضع استراتيجية لجذب المستثمرين للاستثمار في الزراعة بغية سد هذه الفجوات وإتاحة الفرصة للمزارعين المحليين للازدهار، شريطة احترام حقوق المجتمعات المحلية وقيام المستثمرين بدفع أسعار عادلة للأراضي. غير أن تحويل الأنشطة الزراعية المحتملة إلى أنشطة فعالة ليس بالأمر السهل، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن سد فجوات الناتج في كثير من الأحيان يقتضي الدعم الحكومي — بما في ذلك في مجال التكنولوجيا والمؤسسات والبنية التحتية — بالإضافة إلى جهود مستثمري القطاع الخاص.

حوكمة الأراضي

هناك أدلة متزايدة بالفعل على أن وفرة الموارد لن تسهم في النمو والحد من الفقر إلا تحت إدارة مؤسسات جيدة الحوكمة (دراسة Mehлум, Moene, and Torvik, 2006). وبخلاف ذلك، فإن اكتشافات النفط أو

أفضل المحاصيل

يتوقف الاختيار الأمثل للمحاصيل وكذلك قيمتها على المناخ وجودة التربة والاستخدام الحالي للأرض.



المصدر: Fischer and Shah (2011)

وقد أدى القلق حول الآثار السلبية المحتملة للاستثمارات واسعة النطاق إلى صدور مشروع قانون للحد من شراء الأجانب للأراضي في عدد من البلدان — بما فيها الأرجنتين والبرازيل وأوكرانيا. أما إذا كان الأجانب يستخدمون المواطنين كوسطاء، فإن مثل هذه التدابير لا تكاد تفلح في التصدي للقضايا الأساسية وقد تؤدي إلى تفاقم تحديات الحوكمة بالحد من المنافسة. والاستجابة الأنسب على مستوى السياسات هي بإعطاء أولوية للجهود الرامية إلى تحسين نظم حوكمة الأراضي — بإقرار الحقوق المحلية وتوعية السكان المحليين بشأن قيمة أراضيهم، وحقوقهم القانونية، وأساليب ممارسة هذه الحقوق. فلا بد من معرفة شروط تحويل ملكية الأراضي وفهمها ويجب أن تكون متماشية مع الضمانات الوقائية الأساسية على المستويين الاجتماعي والبيئي؛ ولا بد من مراقبة مدى الامتثال بها. وقد أعلنت بلدان كثيرة حظراً مؤقتاً على عمليات شراء الأراضي عن طريق أي أطراف خارجية لحين الانتهاء من وضع مثل هذه الضمانات الوقائية. كذلك، نظراً لحجم هذه الظاهرة والأخطار التي يمكن أن تفرضها، يتعين بذل الجهود على المستوى العالمي لتوثيق الاستثمارات العابرة للحدود بالتنسيق مع السلطات المحلية. ومن شأن هذه الجهود — التي ينبغي أن تكون بقيادة مؤسسة مناسبة متعددة الأطراف — أن توفر كذلك الأساس التجريبي لتعميق فهم هذه الظاهرة الجديدة والمتنامية وتنظيمها على نحو أفضل. ■

رابح أرزقي هو خبير اقتصادي في معهد صندوق النقد الدولي؛ وكلاوس داينينغير، وهارس سيلود يشغلان وظيفة كبير اقتصاديين وخبير اقتصادي أول، بالترتيب، في مجموعة بحوث التنمية في البنك الدولي.

تستند هذه الدراسة إلى ورقة العمل الصادرة عن صندوق النقد الدولي بعنوان "What Drives the Global Land Rush?" من إعداد رابح أرزقي، وكلاوس داينينغير، وهارس سيلود.

المراجع:

- Banerjee, Abhijit, and Lakshmi Iyer, 2005, "History, Institutions, and Economic Performance: The Legacy of Colonial Land Tenure Systems in India," *American Economic Review*, Vol. 95, No. 4, pp. 1190–213.
- Binswanger, Hans P., Klaus Deininger, and Gershon Feder, 1995, "Power, Distortions, Revolt and Reform in Agricultural Land Relations," in *Handbook of Development Economics*, ed. by Hollis Chenery and T.B. Srinivasan (Amsterdam: Elsevier), pp. 2659–772.
- Collier, Paul, 2008, "The Politics of Hunger: How Illusion and Greed Fan the Food Crisis," *Foreign Affairs*, Vol. 87, No. 6, pp. 67–79.
- Deininger, Klaus, and Derek Byerlee, 2011, "The Rise of Large Farms in Land Abundant Countries: Do They Have a Future?" *World Development*, Vol. 40, No. 4, pp. 701–14.
- , Jonathan Lindsay, Andrew Norton, Harris Selod, and Mercedes Stickler, 2011, "Rising Global Interest in Farmland: Can It Yield Sustainable and Equitable Benefits?" *Agriculture and Rural Development* (Washington: World Bank).
- de Crombrughe, Denis, Kristine Farla, Nicolas Meisel, Chris de Neubourg, Jacques Ould Aoudia, and Adam Szirmai, 2009, *Institutional Profiles Database III*.
- Fischer, Günthe, and Mahendra Shah, 2011, "Farmland Investments and Food Security" (unpublished; Washington: World Bank).
- GRAIN, www.grain.org/FoodCrisisandtheGlobalLandGrab. Available at www.farmlandgrab.org
- Lipton, Michael, 2009, *Land Reform in Developing Countries: Property Rights and Property Wrongs* (New York: Routledge).
- Mehum, Halvor, Karl Moene, and Ragnar Torvik, 2006, "Institutions and the Resource Curse," *Economic Journal*, Vol. 116, No. 508, pp. 1–20.

المعادن أو الألماس غالباً ما تؤدي إلى وقوع "لعنة الموارد" التي تتسم بانتشار الفساد والاستقطاب الاجتماعي — وحتى العنف — بدلاً من تحقيق التنمية واسعة النطاق. وعلى وجه العموم، يعتبر تأمين حقوق الملكية، وتوخي شفافية الإجراءات لضمان مشروعية المشروعات، ووجود إطار قانوني لإنفاذ الحقوق من الشروط الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر. فالمساحات الشاسعة من الأراضي اللازمة للإنتاج الزراعي تكون أكثر عرضة لمخاطر الاعتداء والسرقة والتخريب وتزيد تكلفة تسييجها أو حراستها بالمقارنة على سبيل المثال بمنشآت الصناعات التحويلية، كما أن الوقت الذي تستغرقه للبدء في الإنتاج، خاصة بالنسبة للزراعات الدائمة مثل نخيل الزيت، يوحى بأن مثل هذه المشروعات ذات حساسية خاصة لمناخ الاستثمار في البلد المعني.

ومن المثير للدهشة مع ذلك، أن تحليل الاقتصاد القياسي الذي أجريته يقدم أدلة على عكس ما تقدم. فالبلدان التي تعاني قطاعات الأراضي فيها من ضعف نظم الحوكمة (حسب قياسها في قاعدة البيانات "Institutional Profiles Database"؛ راجع دراسة De Crom-brugghe and others, 2009) هي البلدان الأكثر جاذبية للمستثمرين — على الأقل حسب القياس بعدد الاستثمارات المرتبطة بالأراضي. ومن التفسيرات المحتملة لذلك أنه من الأسر الحصول على الأراضي بسرعة وبتكلفة منخفضة حيثما كانت الحماية القائمة لحقوق الأراضي ضعيفة، نظراً لأن الحماية العامة قد لا تمثل أهمية بالنسبة للمستثمرين

يتعين بذل الجهود لزيادة شفافية الاستثمارات الفردية وإيجاد نظم أفضل لحوكمة الأراضي في البلدان المستهدفة.

الذين يمكنهم حشد مواردهم الخاصة للدفاع عن حقوق ممتلكاتهم. غير أن هناك احتمال المخاطرة بمقومات البقاء الاقتصادي لهذه الاستثمارات وقدرتها على الاستمرار على المدى الطويل، وقد يشكل صفقة سيئة بالنسبة للحكومات المضيفة التي تحول ملكية الأراضي بأسعار أقل كثيراً من قيمتها العادلة.

وفيد هذا الاستنتاج، الذي يتردد صداه في المخاوف التي تثيرها قطاعات المجتمع المدني، بأن مثل هذه الاستثمارات قد لا تعود بالنفع على السكان المحليين. ويتعين بذل الجهود لزيادة شفافية الاستثمارات الفردية وإيجاد نظم أفضل لحوكمة الأراضي في البلدان المستهدفة للحد من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية. وعلى المدى الطويل، يمكن لتحسين نظم حوكمة الأراضي، بما في ذلك نطاق المراقبة المستقلة للاستثمارات، أن يصبح أحد العوامل الأساسية في تحديد مقدرة البلدان وقدراتها التنافسية فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الزراعية جيدة التصميم.

استشراف المستقبل

يمثل تجدد الاهتمام بعمليات الاستحواذ على الأراضي على نطاق واسع في البلدان النامية فرصة لتجاوز عشرات السنين من قصور الاستثمار في القطاعات الزراعية في هذه البلدان، وتوفير فرص العمل لمواطنيها، وتعزيز نقل التكنولوجيا. وفي نفس الوقت نجد أن الجاذبية الواضحة للبلدان المضيفة التي تعاني من ضعف نظم حوكمة الأراضي تؤكد المخاطر المصاحبة وتشير إلى أن أطر السياسات والأطر التنظيمية في البلدان المضيفة سوف تكون عاملاً حيوياً لتحقيق هذه الإمكانيات.

لمحة عن اتحاد نقدي آخر

التقدم في الإصلاحات سيساعد الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي على تجاوز عدم اليقين الاقتصادي الحالي

ألفريد شيبكي

الاتحاد

النقدي لدول شرق الكاريبي (ECCU) هو أحد الاتحادات النقدية الأربعة في العالم ويمثل نموذجا مصغرا للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في كثير من جوانبه، وإن كان يختلف عنه من بعض الأوجه. وتتعرض ركائز الاتحاد ذاته للخطر بسبب ارتفاع عجز المالية العامة وعدم اندماج المالية العامة ووصول الدين إلى مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها والتحديات التي تواجه القطاع المالي. ومثلما هو الحال في منطقة اليورو، يستند استمرار نجاح العملة الموحدة إلى قدرة المنطقة على فرض الانضباط المالي بشكل جماعي وتنسيق أنشطة التنظيم والرقابة على القطاع المالي.

ويضم الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي ستة بلدان مستقلة، وهي أنتيغوا وباربودا، ودومينيكا، وغرينادا، وسانت كيتس ونيفس، وسانتا لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، ومنطقتين تابعتين للمملكة المتحدة - وهما أنغيلا ومونتسيرات. وجميع البلدان الثمانية من الاقتصادات الجزرية الصغيرة المفتوحة التي تعتمد اعتمادا كبيرا على السياحة، لا سيما الوافدة من الولايات المتحدة التي تمثل الشريك التجاري الرئيسي لهذه البلدان. وبذلك، فإن هذه الاقتصادات معرضة للتأثر الشديد بالصدمات الخارجية.

ويستطيع الاتحاد تحقيق منافع عديدة بتوثيق التكامل بين أعضائه، ومنها وفورات الحجم الكبير وتقاسم المخاطر وترشيد الخدمات العامة وتعزيز التمثيل في السياقات الدولية. وعلى خلاف الوضع في منطقة اليورو، تؤدي زيادة التجارة البينية داخل المنطقة إلى منافع محدودة نظرا لصغر حجم اقتصاداتها.

بيد أن الأزمة الاقتصادية والمالية التي ألمت بالعالم في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ كشفت عن مواطن ضعف كبيرة في بنية الاتحاد النقدي. فقد أسفرت الأزمة عن حدوث ارتفاع حاد في الدين العام المرتفع بالفعل وكشفت عن أوجه قصور في القطاع المالي. وقد تحركت السلطات على عدة صعد، لكن تطبيق السياسات جاء متدرجا ومتباينا، ولا يزال هناك الكثير من الصعوبات الكامنة.

ليست الصورة قاتمة كلها

ساهم ربط دولار شرق الكاريبي بالدولار الأمريكي واستناده إلى ترتيب مجلس شبه العملة في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وانخفاض مستويات التضخم وتطور النظام المالي نسبيا. وأضحت المنطقة من بين أكثر الاقتصادات نقدية في العالم مع زيادة الأصول المصرفية إلى ٢٠٠٪ من إجمالي الناتج المحلي.

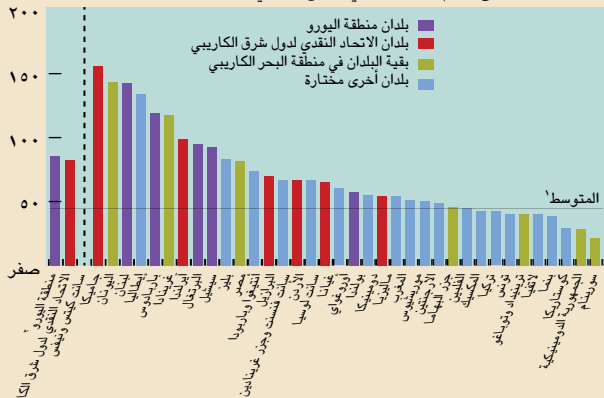
وتنشط بالبنك المركزي لدول شرق الكاريبي مسؤولية وضع السياسة النقدية وتنظيم القطاع المصرفي والرقابة عليه. ومهمة البنك المركزي

الرئيسية هي الحفاظ على القيمة الخارجية للعملة في نظرا للترتيب الشبيه بمجلس العملة الذي يحد من استخدام أدوات السياسة النقدية ووظيفة "المقرض الأخير"، خلافا للمتبّع في الاتحاد الأوروبي. كذلك يتولى البنك إدارة مجمّع احتياطات مشترك وتقديم الائتمان للحكومات والبنوك إذا اقتضى الأمر. بحد أقصى يتقرر وفقا لغطاء الاحتياطات والحدود المعتمدة في كل بلد على حدة. وفي ظل الترتيب الشبيه بمجلس العملة، يتعين على البنك المركزي الاحتفاظ بنقد أجنبي يعادل ٦٠٪ على الأقل من الالتزامات عند الطلب (وأهمها العملة المتداولة والاحتياطات غير المنتجة للفوائد)، على أن تبلغ نسبة التغطية التشغيلية المستهدفة ٨٠٪. أما في الواقع، فقد ظلت التغطية مقارنة لنسبة ١٠٠٪.

وإلى جانب الاتحاد النقدي والبنك المركزي الإقليمي في منطقة شرق الكاريبي، فهي منطقة حرة أيضا — لكنها لا تزال تمثل اتحادا جمركيا وسوقا مشتركة غير مكتملين. وثمة اتحاد جمركي قائم في معظم قطاعات الاقتصاد، لكن التعريفات ليست منسقة بشكل كامل ولا تزال بلدان المنطقة تعتمد على الإيرادات المرتبطة بالواردات. وفيما يتعلق بإنشاء سوق مشتركة، لا تزال حرية حركة العمالة قاصرة حتى الآن على العمالة الماهرة والقطاع غير الرسمي، لكن المنطقة بدأت في تنفيذ تدابير تكفل

ندم المدينين

متوسط الدين يكاد يكون متطابقا عبر أعضاء الاتحاد النقدي الأوروبي والاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي؛ وكذلك الدين العام في كل من اليونان وسانت كيتس ونيفس. (دين القطاع العام، ٪ من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠١٠)



المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية.
٢ متوسط مرجح.

الصعود من الدرك الأسفل

سانت كيتس ونيفس هي أكثر البلدان مديونية في العالم، حيث يصل دينها العام إلى ما يقرب من ١٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي. وهي نسبة تماثل نسبة الدين العام في اليونان. ويندرج معظم هذا الدين تحت فئة الدين المحلي، وتعتمد الحكومة بشدة على التمويل قصير الأجل على نحو يعرضها لمخاطر جسيمة فيما يتعلق بتجديد الدين. ولمواجهة هذه التحديات، شرعت الحكومة في تطبيق برنامج إصلاح شامل ومتعدد المحاور يهدف إلى خفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي لتصل إلى ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠.

• **تصحيح أوضاع المالية العامة:** تضمنت ركائز البرنامج تطبيق ضريبة جديدة على القيمة المضافة، وإجراء زيادة كبيرة بنسبة ٨٠٪ في تعريفة استهلاك الكهرباء، إلى جانب اتخاذ تدابير لاحتواء الأجور. وعلى الرغم من أن تصحيح أوضاع المالية العامة من شأنه أن يخفض الدين العام إلى نحو ١٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠١٦، فإن الدين لا يزال في مستوى لا يمكن الاستمرار في تحمله ولا يزال معرضا بدرجة كبيرة للتأثر بصدمات النمو.

- **إعادة هيكلة الديون:** أعلنت الحكومة رسميا في يونيو ٢٠١١ بدء عملية شاملة لإعادة هيكلة الديون سعيا لتحقيق خفض كبير فيها.
- **الضمان:** دعما لجهود الحكومة في مجال إعادة هيكلة الديون، وافق بنك التنمية الكاريبي على تقديم ضمان جزئي على الأدوات الجديدة لمبادلة الديون، مما ينتظر أن يزيد من فرص نجاح هذه المبادلات إلى حد كبير.
- **مبادلة الدين بأسهم الملكية:** تستخدم الحكومة أيضا مبادلات الدين بأسهم الملكية/الأراضي لمعالجة مشكلة الديون التي بلغت مستويات استثنائية.
- **صندوق التثبيت:** للحفاظ على سلامة النظام المالي خلال عملية إعادة هيكلة الديون، أنشأت الحكومة صندوقا احتياطيا خاصا للقطاع المصرفي لدى البنك المركزي لدول شرق الكاريبي بهدف توفير السيولة المؤقتة للمؤسسات المالية المحلية، إذا اقتضت الضرورة.
- **قروض الصندوق:** اعتمد الصندوق اتفاقا للاستعداد ائتماني مدته ثلاث سنوات بمبلغ ٨٠.٧ مليون دولار أمريكي ليصاحب برنامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي.

ويتطلب مستوى الدين المرتفع حاليا استخدام آلية قصيرة الأجل لفرض الانضباط المالي. وعلى المدى المتوسط، ينبغي النظر في إنشاء اتحاد مالي أو هيئة مالية إقليمية أكثر مركزية. وكخطوة أولى في عام ٢٠١١، أعلنت الحكومات أهدافا سنوية للمالية العامة، ونجح عدد من البلدان في تنفيذ إصلاحات مالية شاملة لمعالجة أثر الديون المفرطة (راجع الإطار الذي يتناول سانت كيتس ونيفس). غير أن البلدان الأخرى يجب أن تحدد أهدافا أكثر طموحا للتوصل بحلول عام ٢٠٢٠ إلى الهدف النهائي البالغ ٦٠٪ لنسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، علما بأن الاتحاد يفتقر حاليا إلى آليات الإنفاذ المطلوبة.

وعلى الرغم من أن البنك المركزي لدول شرق الكاريبي هو المسؤول عن الرقابة المصرفية في المنطقة، فلا يزال ترخيص المؤسسات المالية والرقابة على الكيانات المالية غير المصرفية في يد الحكومات الوطنية، وهو ما قد يؤدي إلى مراجعة القواعد التنظيمية والكثافة المصرفية الزائدة. ويتعين إنشاء جهاز تنظيمي أو رقابي مختص على المستوى الإقليمي للإشراف على القطاع غير المصرفي، نظرا لعدم توافر القدرات الكافية والمخاطر الكبيرة التي ينطوي عليها احتمال انتقال التداعيات بين المؤسسات المصرفية وغير المصرفية وفيما بين البلدان. كذلك ينبغي توثيق التعاون بين أجهزة الرقابة المعنية بالقطاعين المصرفي وغير المصرفي وتدعيم القطاع المالي.

إعطاء القدوة

اتخذ الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي عدة خطوات خلال السنوات الماضية لتعزيز التكامل كسبيل لتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة استقرار القطاع المالي. لكن الديون بالغة الارتفاع، والتحديات التي تواجه القطاع المالي، وعدم كفاية التقدم نحو تنسيق السياسات الإقليمية، أدى كله إلى تعريض المنطقة للخطر، واحتمال تقويض الثقة في المستقبل. غير أن الوقت قد حان، في وجود قيادة قوية، لإجراء إصلاحات جريئة تدعم أركان الاتحاد النقدي، وخاصة فيما يتصل بالقطاع المالي وسياسة المالية العامة. ■

يشغل ألفريد شيبكي منصب رئيس قسم في إدارة نصف الكرة الغربي في صندوق النقد الدولي.

تستند هذه المقالة إلى الكتيب الذي سيصدر قريبا حول الاقتصاد الكلي والنظم المالية في الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي (منظمة دول شرق البحر الكاريبي/الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي) - تحرير أليونا تشبوتاري وألفريد شيبكي ونيتا ثاكر (واشنطن: صندوق النقد الدولي).

حرية الحركة لمواطنيها. وقد بات القطاع المالي متكاملا بشكل جيد بالفعل مع وجود حساب رأسمالي مفتوح وشركات ومؤسسات مالية تعمل بحرية في أي مكان في المنطقة. وبدأت المنطقة، على صغر حجمها، في إنشاء سوق إقليمية للسندات الحكومية تتسم بالكفاءة النسبية في تداول تداول أذون وسندات الخزانة.

المضي قدما

عمدت المنطقة إلى تسريع جهودها المبذولة من أجل التكامل بعد أن تضررت من تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. ففي عام ٢٠١٠، أعلن رؤساء حكومات بلدان الكاريبي التزامهم بتحقيق الاستقرار الاقتصادي في بلدانهم وتهيئة ظروف أفضل لتحقيق نمو اقتصادي قوي. وبعد ذلك بفترة وجيزة، صادقت المنطقة على صيغة معدلة لمعاهدة الاتحاد الاقتصادي. وسوف تؤدي المعاهدة المعدلة إلى تعزيز الحوكمة عن طريق تفويض بعض لصلاحيات التشريعية تفويضا مباشرا إلى رؤساء الحكومات. وفي خطوة أخرى، وافقت المنطقة على إنشاء مجلس يتألف من برلمانيين منتخبين من كل بلد عضو في الاتحاد النقدي (سواء في ذلك المنتمون إلى الأحزاب الحاكمة والمعارضة)، وهو ما يمكن أن يكون تمهيدا لإنشاء برلمان إقليمي. كذلك تشير المعاهدة المعدلة إلى تنسيق سياسات المالية العامة، لكنها تظل نطاق اختصاص حصري للحكومات الوطنية، على خلاف السياسات التجارية والمالية والنقدية. وكما يتضح من التجربة الأوروبية، يمكن أن يكون تنسيق سياسات المالية العامة أمرا بالغ الصعوبة، وهو لا يزال وليدا في الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي. وكان من المفترض أن تتأثر سياسات الموازنة بضغط الأقران الكبيرة الناشئة تعيين حد أقصى لنسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي يبلغ ٦٠٪ ويستهدف تحقيقه بحلول عام ٢٠٢٠، لكن تحقيق هذا الهدف ثبت أنه أمر صعب. فبعض البلدان الأعضاء في الاتحاد النقدي هي من بين أكثر البلدان مديونية في العالم (أنظر الرسم البياني)، كما أن جميع البلدان المستقلة، باستثناء دومينيكا، تتخطى النسبة المستهدفة للدين إلى إجمالي الناتج المحلي والبالغة ٦٠٪.

الحلقة الأضعف

سيعتمد نجاح العملة الموحدة على استيفاء القيود المحددة لثماني موازنات وطنية في آن واحد، حيث يمكن أن تضعف الثقة وتنشأ أزمة على مستوى المنطقة بسبب التداعيات التي تنتقل عبر الحدود من أضعف بلد عضو إلى بقية البلدان — لا سيما عن طريق القطاع المالي.

وتداعى الجدران

آتيش ركس غوش يحاور مؤرخ الصندوق جيمس باوتون

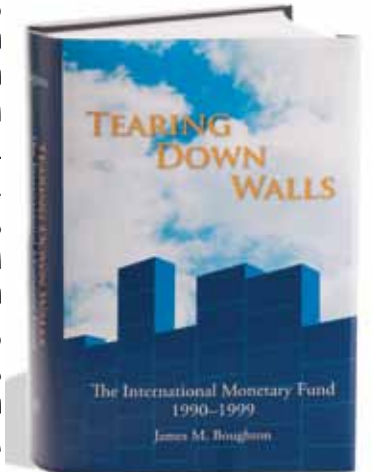
يقول

الفيلسوف الإسباني الأمريكي جورج سانتايانا إن "من لا يتذكرون الماضي مقيض لهم تكراره." وقد سعى جيمس باوتون، بوصفه المؤرخ الرسمي للصندوق، إلى تجنب المؤسسة تكرار أخطاء الماضي وإلقاء نظرة متعمقة ومتفردة من خلف الكواليس على أعمال منظمة لطالما تعرضت للانتقاد بسبب السرية التي تحيط بعملها وافتقارها إلى الشفافية.

وقد نشر الصندوق منذ فترة وجيزة كتابا لبوتون عن التاريخ الرسمي للمؤسسة في تسعينات القرن الماضي، وهو كتابه الثاني عن تاريخ الصندوق. ويغطي كتاب "هدم الجدران: صندوق النقد الدولي، ١٩٩٠-١٩٩٩" فترة مضطربة ليست في حياة الصندوق وحسب بل بالنسبة للعالم أيضا. فقد شهدت نهاية العقد السابق سقوط جدار برلين، وسرعان ما أعقبه انهيار الاتحاد السوفيتي وتحول الكثير من بلدان الكتلة الشرقية السابقة إلى نظام اقتصاد السوق. وفي الوقت الذي بدأ فيه الصندوق يتصدى للتحولات السياسية في الجمهوريات الخلف للاتحاد السوفيتي، واجه سلسلة من الاضطرابات التي أحدثتها أزمات مالية متعاقبة. وفي نفس الوقت، بدأ الصندوق في تنفيذ إصلاحات داخلية تاريخية في مقاره في واشنطن العاصمة. وتزامنا مع نشر هذا الكتاب الأخير عن تاريخ الصندوق، تحدث آتيش ركس غوش، الذي يعمل في إدارة البحوث في الصندوق، مع باوتون عن الفترة المضطربة التي تناولها في كتابه وعن سنوات عمله مؤرخا رسميا للصندوق.

التمويل والتنمية: عنوان كتابك القادم هو "هدم الجدران: صندوق النقد الدولي ١٩٩٠-١٩٩٩". فما السبب في اختيار هذا العنوان؟

باوتون: قصدت بهذا العنوان أن استحضر الكثير من الأحداث التي وقعت في تسعينات القرن العشرين. فكان أول الأحداث الكبرى انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية ١٩٩١. حيث نشأ على إثره ١٥ بلدا جديدا. ولم يكن لدى أي من هذه البلدان خبرة تذكر أو لم يكن لديها خبرة على الإطلاق باقتصادات السوق، وطلب من الصندوق مساعدة هذه البلدان في عملية التحول الاقتصادي. وكان ذلك تحديا جسيما.



وتمثل الحدث الآخر في سلسلة الأزمات المالية المدمرة التي بدأت بأزمة البيزو في المكسيك في ديسمبر ١٩٩٤، ثم سرت إلى شرق آسيا فعصفت بتايلند واندونيسيا وكوريا، وانتقلت إلى روسيا في ١٩٩٨، حتى أثرت بالفعل تأثيرا حادا على كل اقتصادات العالم. وبالتالي، أنشأت هذه السلسلة من الأزمات المالية قدرا هائلا من العمل أثقل به كاهل الصندوق، مما فرض تحديات جديدة على خبرائه وإدارته. وكان هذا العقد بمثابة عقد للعلامة. فأخذت الجدران القائمة بين البلدان، والجدران التي قيدت التجارة بين البلدان، والجدران التي أعاققت التدفقات المالية بين البلدان - جميعها في التداعي. وقد حاولت أن أصوغ هذا الكتاب بأسلوب ينقل هذه الإثارة الدرامية.

التمويل والتنمية: في هذه الفترة أيضا بدأ يزداد دور "الرقابة" على النحو الذي نفهمه - أي مراقبة أداء البلدان ومتابعة أسعار الصرف فيها للتأكد من أن الاقتصاد العالمي يعمل بكفاءة. فهل يمكنك أن تخبرنا قليلا عما حدث هناك؟

باوتون: عندما وقعت الأزمة المكسيكية في نهاية ١٩٩٤، كان من الواضح أن الصندوق لم يكن لديه معلومات آنية كافية لفهم ما كان يجري في المكسيك، وأسفر ذلك عن الكثير من البحث في أعماق الذات داخل أروقة الصندوق.

فكان علينا أن نعمل على توثيق وتكثيف التعاون مع البلدان المعنية لفهم ما كان يحدث في اقتصاداتها. لذا، فقد أضحت فكرة تعزيز شفافية الصندوق في حد ذاته وتشجيع الصندوق للبلدان على تعزيز شفافيته سواء في تعاملاتها معه أو مع البلدان الأخرى، شغلا شاغلا للصندوق خلال النصف الثاني من ذلك العقد. وقد كان ذلك بمثابة تغير ثقافي هائل بالفعل.

التمويل والتنمية: في رأيك، أي نوع من الرسائل خرجنا به من تاريخ هذه الفترة؟

باوتون: الرسالة الإيجابية هي أنه في الملمات الجسام يتوجه زعماء العالم إلى الصندوق. وأعتقد أنه من العدل أن نقول إن الصندوق استطاع أن يكون على قدر هذا التحدي. وجزء من الدليل على ذلك هو أنه عندما عصفت الأزمة الاقتصادية الحالية بالعالم في ٢٠٠٨، توجهت البلدان مرة أخرى إلى الصندوق أكثر من أي مؤسسة أخرى التماسا للمساعدة.

بيد أنه وراء كل ذلك، أعتقد أن ثمة رسالة أكثر قتامة وهي أن هذه الأزمات ستظل تحدث. فقد علم الناس أن هذه مشكلة لن تغادرنا تماما، وأعتقد أن المستقبل سيشهد لجوء البلدان إلى الصندوق مرارا وتكرارا.

لقد اختلفت هذه المؤسسة كثيرا عما كانت عليه وقتما انضمت إليها منذ ٣٠ عاما في ١٩٨١. ولعل التغير الأكبر يتمثل في التحول

شاهد على التاريخ

يقول جيمس باوتون واصفا عمله مؤرخا رسميا للصندوق "أشعر دائما بأنني أقف على أكتاف من سبقوني. وأراني أوصل حمل تراث مهم".

ويعد باوتون — الذي يتصاف تاريخ مولده في نفس العام الذي أسس فيه الصندوق — ثالث شخص يشغل منصب مؤرخ الصندوق. وقد حصل على تدريب في الاقتصاد وأجرى بحوثا في المجال وألف كتابين في سلسلة المجلدات التي تحوي التاريخ الرسمي للصندوق حتى يومنا هذا.

وكان أول من شغل هذا المنصب هو كيث هورسفيلد الذي بدأ السلسلة بكتابه "صندوق النقد الدولي ١٩٤٥-١٩٦٥"، الذي غطى فيه تأسيس الصندوق وسنواته العشرين الأولى.

ويذكر بولتون قائلا "عندما حصلت على الوظيفة في البداية، كان كيث هورسفيلد لا يزال على قيد الحياة، وقد شجعني على قبول هذا العمل". لم يلتق الرجلان قط، ولكن باوتون داوم على مراسلة هورسفيلد، الذي كان قد تقاعد في جزيرة وايت.

وجاءت مارغاريت غارستين دي فريس لتشغل المنصب خلفا لهورسفيلد، التي ألقت مطبوعتين بعنوان "النظام تحت الضغوط" (The System Under Stress) و "تجريب التعاون" (Cooperation on Trial) غطت فيهما أعمال الصندوق من الستينات إلى أواخر السبعينات. وتعمل المطبوعتان على تتبع المفاوضات التي أفضت إلى إنشاء "حقوق السحب الخاصة" — وهي الأصل الاحتياطي الدولي الفريد الذي استحدثه الصندوق؛ والأزمات المتكررة التي انتهت بانتهاء نظام بريتون وودز؛ وتحرك الصندوق لمواجهة التحولات الجذرية في النظام النقدي والمالي العالمي.

وبدأ باوتون مساهمته في هذه السلسلة بمطبوعة "الثورة الصامتة: صندوق النقد الدولي ١٩٧٩-١٩٨٩"، التي ركزت إلى حد بعيد على الأزمات المالية في أمريكا اللاتينية إبان هذه الفترة. ولم يكن المقصود على الإطلاق أن تقع هذه الكتب ضمن مجموعة منمقة من السرديات العقدية، ولكن تصادف أن يبدو كل مجلد وكأنه "يشكل عقدا طبيعيا من تاريخ الصندوق"، كما يقول باوتون.

ويرجح باوتون أنه بعد نشر مطبوعة "هدم الجدران" سيركز المجلد التالي على الأزمة العالمية الحالية: "كيف شطب الصندوق كمؤسسة عالمية قبل أن يستدعى للتعامل مع الأزمة"، على حد قوله. ويستعد باوتون للتقاعد الآن، غير أنه من المرجح أن يظل منصب المؤرخ الرسمي للصندوق شاغرا لفترة قبل تسمية من سيخلفه. فداوما ما يترك الصندوق فجوة زمنية قبل تعيين مؤرخ جديد، حيث إن التاريخ يحدث قبل أن يكتب على الورق، بما في ذلك الأزمة الراهنة. ويشير باوتون إلى أنه ربما قد حان الوقت لجعل هذا المنصب دائما ومستمرا.



الثقافي الذي شهدته المؤسسة من السرية إلى الانفتاح. فحينها، كان حجم المؤسسة أصغر بكثير. وكانت أشد انغلاقا بكثير.

التمويل والتنمية: كانت تسعينات القرن الماضي وقتا خلافيا بالنسبة للصندوق، ويرجع ذلك جزئيا إلى انخراطنا في الأزمات الآسيوية وفي أمريكا اللاتينية، حيث أتهمنا بأننا ندفع باتجاه «توافق واشنطن». فكيف تقرأ هذه الانتقادات وما مدى صحتها؟

باوتون: أعتقد أن بعض هذه الانتقادات كانت صحيحة. فكان هناك الكثير من الأوقات خلال التسعينات التي تأخر فيها الصندوق عن الركب قليلا ولم يتمكن من التنبؤ بما كان يحدث. وعادة ما كان يرجع ذلك إلى عدم توفر بيانات لدينا. ولعل أحد الأشياء التي وجدتها صادمة وقتما كنت أجري بحوثي لوضع هذا الكتاب عندما ذكر لي ستانلي فيشر — وهو أحد أبرز وأنجح خبراء الاقتصاد الكلي في العالم وكان يشغل منصب النائب الأول للمدير العام للصندوق آنذاك — عن صدمته عندما انضم للصندوق فاكشف أن الخبراء لم يكن في متناولهم أي مصدر للحصول على معلومات كافية بشأن ما يحدث، على خلاف ما كان يتوقع. فكان يعتقد أننا نعرف كل شيء، وأن هناك أشخاصا بالخارج لا يعرفون أي شيء. غير أنه اتضح أن ما من أحد يعرف ما يكفي.

وكان أشد انتقاد وجه للصندوق على الإطلاق بسبب الأزمة الآسيوية. فقد شاهدنا بعض المشكلات تحدث هناك، لا سيما في تايلند، ولكن التنبؤ بتوقيت حدوث الأزمات أمر جد صعب.

وحدث أنني كنت في مؤتمر في جامعة كامبريدج في إنجلترا في يوليو ١٩٩٧ عندما علمنا جميعا أن تايلند بدأت في خفض قيمة عملتها. فأجبر البلد على الدخول في وضع أزمة وبدأ في مخاطبة الصندوق التماسا للمشورة. وكان ستان فيشر حاضرا في هذا المؤتمر أيضا. فعرف على الفور، حيث كان قد مضى على بداية عمله مع الصندوق ثلاث سنوات تقريبا حتى تلك اللحظة، أن هذه ليست مجرد مشكلة صغيرة منعزلة في تايلند.

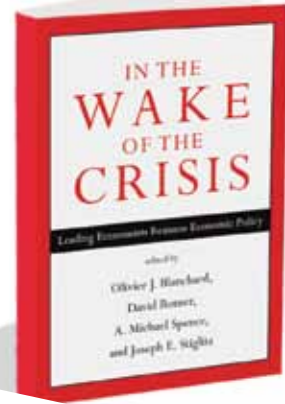
التمويل والتنمية: يحتوي كتابك على الكثير من التفاصيل المذهلة، وبعض النوادر، والكثير من البحث الجاد في الأرشيف والحقائق التاريخية. فهلا أعطينا صورة سريعة عن طبيعة عمل مؤرخ الصندوق؟ **باوتون:** دائما ما يسألني الناس هذا السؤال، «لماذا يكون لدى الصندوق مؤرخ من الأساس؟» السبب في ذلك يرجع إلى أن إدارة الصندوق أدركت أن ما من أحد خارج جدران مبنى الصندوق يعرف ما يحدث فيه، أو أي نوع من العمل نقوم به بالفعل.

وألقى أيضا الكثير من الأسئلة من خبراء الصندوق. فعند كتابة أي تقرير عن السياسات، يحتاج الناس إلى معرفة ما تمت تجربته من قبل، ويمكنني أن أشرح لماذا جربت أشياء في الماضي ولم تقبل على الرغم من أنها قد تبدو ناجحة ظاهريا.

إن أكثر ما استمتع به هو محادثة كبار المسؤولين في جميع المجالات: فالتقي بأشخاص رائعين واستمع لقصص رائعة. ولعل ما تعلمته على مدار عشرين عاما في هذا العمل هو أن تلخيص الأحداث أمر صعب، غير أن محاولة صوغه في كلمات يمثل متعة فريدة وتحديا رائعا. ■

يشغل آتشي ركبس غوش منصب مدير مساعد في إدارة البحوث في الصندوق وهو مؤلف مطبوعة Nineteenth Street, NW.

نظرة جديدة



بقلم: أوليفيه بلانشارد، ديفيد رومر، مايكل سينس، جوزيف ستيجليتز (محررون)

في أعقاب الأزمة

كبار الاقتصاديين يعيدون تقييم السياسة الاقتصادية

مطبوعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، كامبريدج، ولاية ماساتشوستس، ٢٠١٢، ١٧٤ صفحة، السعر ١٩,٩٥ دولار (تجليد قماشي)

إذا كان مقدرا لأي حدث أن يتسبب في دخول صناعة ما في نوبة من التشكك في الذات، فلا بد وأن يكون هذا الحدث هو الأزمة المالية في ٢٠٠٧-٢٠٠٨. فقد سقط العالم في هوة عميقة من الركود لم يتنبأ بها معظم الاقتصاديين، من جراء عوامل (مثل تضخم أسواق الأصول، والرفع المالي المفرط في القطاع المالي) لا تكاد تظهر في معظم النماذج الاقتصادية. وكان "بن برنانكي"، رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، قد استبعد في عام ٢٠٠٥ فكرة انهيار سوق الإسكان في رده على سؤال في هذا الخصوص قائلا: "إنه أمر بعيد الاحتمال. فلم يسبق أن شهدنا تراجعاً في أسعار المساكن على المستوى القومي". وفي شهر مارس ٢٠٠٧ أعرب عن رأيه بأن "الأرجح على ما يبدو أنه سيتم احتواء الأثر الواقع على الاقتصاد الأوسع والأسواق المالية من جراء المشكلات في سوق القروض العقارية منخفضة الجودة".

وبعد مثل هذه التنبؤات غير الموفقة، ربما كان الألوان قد حان لبعض التواضع. فقد عقد صندوق النقد الدولي مؤتمراً في شهر مارس من العام الماضي لمناقشة التحركات التي أعقبت الأزمة. وتم تجميع الدراسات على النحو الملائم في كتاب. ويشير السيد أوليفيه بلانشارد، كبير اقتصاديي صندوق النقد الدولي، في سياق مقاله الافتتاحي، إلى أنه يتعين على

الخبراء الاقتصاديين التفكير بأسلوب جديد — الذي من أهم ملامحه أن "الأمر قد لا تكون على خير ما يرام وراء كواليس المشهد الاقتصادي الكلي، حتى إذا كانت معدلات التضخم مستقرة وفجوة الناتج ثابتة".

وبينما لا تشكل المقالات البالغ عددها ٢٣ مقالا إطاراً متماسكاً لوضع سياسة اقتصادية كلية جديدة، فإنها تشكل سلسلة من الموضوعات المحفزة للآراء حول السياسة النقدية وسياسة المالية العامة، وهيكلة النظام النقدي الدولي. وحتماً يثير بعض هذه المقالات المزيد من الأسئلة أكثر من طرح الأجوبة، لكنها في معظمها تعرض وجهات نظر مهمة حول التحديات المتوقعة في المستقبل.

ولنأخذ على سبيل المثال فكرة السياسة الاحترازية الكلية، أي "الأمل الأبيض الكبير" للإدارة الاقتصادية. فيمكن تجنب حدوث الأزمات المستقبلية (أو على الأقل الحد من أثارها) إذا كانت السلطات متيقظة للمخاطر النظامية في القطاع المالي. لكن وفقاً لما يقوله "بلانشارد"، فإن السياسة الاحترازية تتطلب الاستعانة بأدوات أكثر من مجرد أسعار الفائدة (تغيير الحد الأقصى لنسبة القرض إلى القيمة في سوق الرهن العقاري، على سبيل المثال). وينتهي الأمر بتدخل البنك المركزي في العديد من عناصر الاقتصاد: فهل يتوافق مثل هذا الموقف مع مفهوم استقلالية البنوك المركزي، بعيداً عن السيطرة الديمقراطية؟

وهناك مسألة أخرى بالنسبة للبنوك المركزية وهي أنها أصبحت أطرافاً مؤثرة كبيرة في الأسواق الرأسمالية من خلال برامجها للتيسير الكمي — والتي تقوم من خلالها بشراء الأوراق المالية الحكومية وغير الحكومية مباشرة بغية ضخ رأس المال في الاقتصاد بدلاً من خفض أسعار الفائدة. وعادة ما ينتظر التجار بفارغ الصبر ظهور أنباء عن جولات جديدة من التيسير الكمي كإشارة لشراء الأسهم والسندات. لكن هذا الأمر يبدو محيراً بعض الشيء، وفقاً لما ذكره الخبير الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل "جوزيف ستيجليتز"، نظراً لأن الإعلان عن هذه البرامج يكون باعتبارها برامج مؤقتة. "إذا كانت مشتريات الحكومة من السندات تؤدي إلى ارتفاع أسعار الأسهم والسندات، فمن المفترض أن تؤدي مبيعاتها اللاحقة إلى انخفاض هذه الأسعار". وإذا كانت الأسواق تتوقع أن يكون طابع التيسير الكمي مؤقت، فمن المفترض أن تكون زيادات الأسعار الجارية محدودة؛ وإلا فإن البنوك المركزية ستتكبد الخسائر في مرحلة لاحقة. ووفقاً لما ذكره ستيجليتز، فإن "مجرد عدم استخدام البنك المركزي لنظام المحاسبة بقيمة السوق لا يجعل هذه الخسائر أقل واقعية".

وعلى مستوى المالية العامة، قد يصاب بعض الخبراء الاقتصاديين في شيكاغو بالدهشة لدى مطالعة تأكيدات "ديفيد رومر"، من جامعة كاليفورنيا في بيركلي، بأنه "ينبغي لنا أن نعتبر مسألة فعالية الدفعة التنشيطية من المالية العامة أمراً مؤكداً". وهناك رؤية أكثر اختلافاً هي تلك التي يتبناها "بارتساراتي شوم"، الذي يدرس الأوضاع التي تزداد (وتتخفف) فيها فعالية سياسة المالية العامة؛ فالمستوى الكلي للدين الحكومي والافتتاح الاقتصادي (يمكن استخدام التخفيضات الضريبية ببساطة في الإنفاق على الواردات) هما بالتأكيد من العوامل التي ينبغي بحثها. وهنا، وفي أماكن أخرى، ربما يكون هذا الكتاب قد أفاد من آراء "كارمن راينهارت"، حالياً في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي، أو "كينيث روجوف" من جامعة هارفارد، ولهما مؤلفات تاريخية تغطي ثمانية قرون من الأزمات الاقتصادية المتعاقبة.

ولعل التحول الكبير الآخر في الأعراف الاقتصادية (لا سيما في صندوق النقد الدولي) هو ازدياد الرغبة في اعتماد ضوابط رأس المال. فإذا ما كانت الأسواق في نهاية المطاف معرضة لظهور الفقاعات، فهي إذن ليست فعالة بصفة دائمة. وبطبيعة الحال، يمكن للأسواق غير الفعالة أن تؤثر في استقرار الاقتصادات. ولا يمثل هذا الأمر عرفاً اقتصادياً جديداً بمعنى الكلمة، لكنه عودة إلى عرف قديم: فقد كان جون مينارد كينز يعتقد أن التدفقات التجارية أهم بكثير من التدفقات الرأسمالية وبالتالي أنشأ نظام بريتون وودز. كذلك فإن الصين، وهي القوة الاقتصادية العالمية الصاعدة، ترى ضرورة امتثال التدفقات الرأسمالية للأهداف الاقتصادية الأشمل. غير أن الساسة الأوروبيين حريصون للغاية على عرقلة حركة الأسواق. وبناء عليه، فإن التعليق الذي أبداه نائب محافظ بنك الاحتياطي الهندي، راكيش موهن، بأنه "ينبغي لإدارة الحساب الرأسمالي بصورتها الواسعة أن تصبح جزءاً من مجموعة الأدوات العادية لإدارة الاقتصاد الكلي، على الأقل بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة" لن يكون مستغرباً لدرجة تثير "الجدل" فيما لو كان صدر منذ ١٠ سنوات. وهذا درس مفيد: فالطريقة المثلى لاستعراض أحداث الأزمة هي بالاستعداد للنظر في كل الاعتبارات.

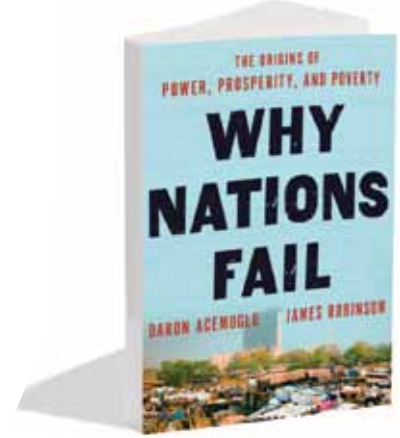
فيليب كوغان

كاتب عمود "باتونود"

في مجلة الإيكونوميست

ومؤلف كتاب Paper Prom- ises: Debt, Money and the New World Order

الوصول إلى النمو



بقلم: دارون أجيملو وجيمس روبنسون

لماذا تفشل الأمم

جذور القوة والرخاء والفقير

مجموعة "Crown Publishing Group" للنشر، نيويورك، ٢٠١٢، ٥٤٤ صفحة، ٣٠ دولارا (تجليد قماش)

يطرح

هذا الكتاب قدرا مدهشا من الشكوك السوية أمام أي شخص يعتقد أنه يعرف كيف يمكن تشغيل آلية النمو والرخاء في ملاوي أو نيبال أو مصر — أو كيفية إعادة تشغيل هذه الآلية في اليونان وإيطاليا. وسواء كان القارئ موقنا بمنهج "فريدريك هايك" (المجتمع الحر سيحقق الرخاء) أو منهج "كارل ماركس" (النظام غير المتكافئ سينهار حتما) أو مؤمنا مثل معظم الاقتصاديين أو طلاب علوم التنمية بإمكانية "صياغة الرخاء" بالمشورة والدعم على مستوى السياسات، فإن هذا الكتاب سيجعله يعيد التفكير مرة أخرى.

ويوفر الكتاب كذلك قدرا كبيرا من متعة القراءة، حيث يقدم عرضا جذابا وشيقا في سياق أطروحته واسعة النطاق وتفصيله المبهرة. ويذهب المؤلفان إلى أنه في غياب المؤسسات السياسية والاقتصادية الشاملة فإن الأمم حتما ما تفشل في نهاية المطاف (طالع المزيد حول هذه الفكرة أدناه). فبدون المؤسسات الشاملة التي تتحدى النخبة السياسية (الحاكم المطلق، الملك، الحاكم العسكري، رئيس القبيلة) وتقيد حرياتنا لن يتحقق الهدم الخلاق. فهذه النخبة تستخدم القوة السياسية لحماية الوضع الراهن والحفاظ على الربح الاقتصادي "المستخلص" (أي العائدات المفرطة من قوة السوق). فليس

السابع عشر، لم تتمتع بمثل هذا القدر من الحظ؛ فقد أدت وفرة الأراضي وندرة العمالة إلى إتاحة العديد من الفرص أمام العمال فأصبح في إمكانهم وضع الأسس لاقتصادهم الشامل وولايتهم.

لكن فصول هذا الكتاب أبعد ما تكون من الاكتمال، وربما أن ذلك يترك حيزا أمام المؤلفين لإصدار كتاب لاحق. فلم يحدد المؤلفان طبيعة الفشل الذي وقع. فلا يقتصر المعنى المقصود من الفشل على الانهيار التام (سيرايلون)، والإمبراطورية الرومانية، ودولة مدينة فينيسيا) وإنما فشل معظم الأمم في إنشاء المؤسسات الشاملة التي حققت الرخاء الكبير والمستمر للشعوب في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وأستراليا واليابان — وقلة من البلدان الأخرى، مثل كوريا الجنوبية وبوتسوانا. فالقصة تدور حول المستويات المختلفة، وليس حول إدارة التحولات من النظم الحصرية إلى النظم الشمولية. ولكن ماذا عن الإطار الزمني ذي الصلة؟ لقد امتد أجل الإمبراطورية الرومانية "الاستخلاصية" لمدة ٣٠٠ عام على الأقل من المستويات المعيشية الجيدة التي تحققت لمجموعة كبيرة من مواطنيها، وامتد أجل دول مدن حضارة المايا لمدة أطول. وحققت السياسات الاستخلاصية في الصين مستويات معيشية أطول وأفضل لملايين المواطنين خلال العقود الثلاث الماضية، وربما تحقق مكاسب إضافية بدون اتباع منهج الشمول لعقود كثيرة في المستقبل.

ويذهب المؤلفان إلى أن السياسات في نهاية المطاف هي العوامل المؤثرة، وليس الاقتصاد (ولا الثقافة ولا الموقع الجغرافي). لكنها تلجأ أحيانا أيضا إلى الواقع الاقتصادي لتفسير النتائج السياسية. فقد كانت ندرة العمالة في جيمس تاون، والتبعات الاقتصادية للطاعون الأسود في أوروبا، هي العوامل التي أدت إلى ظهور السياسات الشاملة — وليس العكس. وفي بيرو ومنطقة الكاريبي كان الذهب والقطن، أي الهبات الطبيعية الاقتصادية، هي التي جعلت حكام النخبة يستخلصون الربوع على نحو أسهل مما ينبغي. وفي كوريا ما بعد الحرب، أدت العوامل الاقتصادية السليمة — أي وجود نظام اقتصادي شامل (حيث فرض الأمريكيون نظاما للإصلاح الزراعي) — في نهاية الأمر إلى إفساح المجال للسياسة الشاملة. أليست ضغوط السوق العالمية (والأعراف العالمية المتغيرة بشأن الديمقراطية، وموقعي التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت "تويتر" و"فيسبوك"، وربما المشورة الصحفية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) مستمرة في دعم هذه العملية حاليا في كل من غانا وإندونيسيا والمكسيك؟

هناك من سبب يدعو الناس للاستثمار ولا يوجد لديهم حافز على الابتكار. ويمكن للاقتصادات أن تنمو لفترة طويلة من الزمن على أساس الاستخلاص (الإمبراطورية الرومانية، والصين في العقود الثلاث السابقة). لكن من دون المشاركة والتمكين والاستعانة بمشروعات غالبية السكان، فإن النظم الاستخلاصية ستفقد قوتها الدافعة في نهاية المطاف وتستسلم للصراعات الداخلية والانهيار الداخلي أو للهزيمة التامة على أيدي الغزاة من الخارج. ويعرض الكتاب لهذا الجدل من خلال أمثلة تمتد على مدار آلاف السنين (الحضارة النطوفية على نهر الفرات في العصر الحجري الحديث، وحضارة المايا في عام ٥٠٠ قبل الميلاد، وانجلترا في عام ٤١١)، وفي العديد من الأماكن (ترانسكيب، ومملكة الكونغو، وويلز الجنوبية الجديدة، ومملكة أكسوم — حاليا جزء من إثيوبيا، والصومال، واليابان، والصين، وروسيا). وتضمن الكتاب عبارات جديدة ترصد نقاط التحول الرئيسية التي تعطي القصة بعدا شيقا، مثل: عقود الثقة الفينيسية، والالتباسات البرلمانية، والطاعون الأسود، وحكم القلة الحديدية، و"سر جاذبية النمو الاستبدادي".

لكن من أين تأتي المؤسسات الشاملة؟ ولماذا ظهرت في إنجلترا (التي كانت منطقة معزولة في سنة ٧٥٠ ميلادية بينما كان هناك ٢٨ ألف نسمة يقطنون مدينة "كوبان" في حضارة المايا) مع عصر الثورة الصناعية، ولم تظهر في ذلك الوقت ولا حتى الآن في غانا أو بيرو أو روسيا؟ ولماذا انتهى الأمر بالجمهورية الرومانية التي كانت تتبع النظام الشامل نسبيا إلى الحكم الإمبراطوري المطلق؟ ولماذا نجحت فينيسيا في اعتماد النظام الشامل ثم أضاعته؟ ولا يدعي المؤلفان أن العملية بسيطة أو محددة المسار. فقد أشارا إلى أن نجاح الأمم يرجع جزئيا إلى حسن الطالع؛ وأن اتباع منهج المركزية بالقدر الكافي يمكن أن يكبح جماح الفوضى وعدم الاستقرار، وأن التعددية توفر الحوافز للعمل والابتكار. وتؤدي بعض الفروق المحدودة في الأوضاع الأولية لدى اقترانها بالحوادث التاريخية ("المنعطفات الحرجة") إلى مضي المجتمعات في مسارات مختلفة تماما. فقد أدى الطاعون الأسود في القرن الرابع عشر إلى إلغاء القنانة في أوروبا الغربية ولكن ليس في روسيا؛ وأدى نشوء التجارة عبر الأطلسي إلى تمكين البرلمان في إنجلترا، لكنه عزز من الحكم المطلق للنظام الملكي في إسبانيا. وأدت هيمنة دولة الهند الشرقية الهولندية إلى تدمير المؤسسات الشاملة التي أقامها السكان الأصليون في آنشيه، إندونيسيا، بهدف إثراء ذاتها. لكن "شركة فيرجينيا" الملكية، نظيرها في مدينة جيمس تاون، فيرجينيا، في القرن

وينتقد المؤلفان "فرضية الجهل" في صناعة التنمية. ورأيهما صائب في هذا الشأن حيث إن المشكلة ليست في عدم دراية القادة في البلدان الفقيرة بما ينبغي عمله — بل في الحوافز والقيود المحلية التي تجعلهم غير قادرين أو غير راغبين في اتباع المشورة الجيدة التي تقدمها إليهم الأطراف الخارجية. ومن جهة أخرى، ربما تكون "غطرسة" صندوق النقد الدولي (المصطلح الذي استخدمه) بشأن مكونات السياسة الاقتصادية الكلية السليمة قد أسهمت في النمو المطرد مؤخرا في معظم أنحاء إفريقيا. وربما كان من شأن

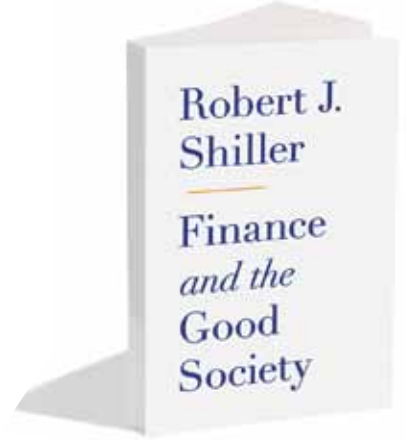
سهولة الحصول على تكنولوجيا إنقاذ الأرواح والهواتف المحمولة، فضلا على قيام الحركات النسائية، ومكافحة تجارة الرقيق الأبيض، ونمو صناعة التمويل الجزئي، وحتى تنفيذ الخصخصة وتفكيك مجالس التسويق الزراعي اللذان يتعرضان لانتقادات كثيرة — إلى جانب تحسن مستويات المعيشة حاليا في البلدان التي تتبع النظام الاستخلاصي، أن تؤدي أيضا، على غرار ما حدث في "الربيع العربي"، إلى إطلاق جيل جديد من المناهج السياسية الشاملة والنمو المستمر والرخاء في العالم النامي.

تُرى هل يطفئ هذا الاستعراض جذوة الشكوك السوية التي يفترض أن يطرحها هذا الكتاب — حول تأثير الأطراف الخارجية في عالم يتزايد توجهه نحو العولمة — ويستسلم لأفكار المذهب العلمي الساذجة أو، الأسوأ من ذلك، المهتمة بالمصالح الشخصية؟ إذا كنت تعمل في صناعة التنمية — كناشط أو طالب أو موظف أو أكاديمي أو مسؤول رسمي — ينبغي إذا أن تقرأ الكتاب ثم تطرح هذا السؤال على نفسك.

نانسي بيردسول

الرئيس المؤسس لمركز التنمية العالمية

التمويل للجميع



بقلم: روبرت شيلر

التمويل والمجتمع السليم

مطبعة جامعة برينستون، برينستون، ولاية نيو جيرسي، ٢٠١٢، ٣٠٤ صفحة، ٢٤.٩٥ دولارا (تجليد قماش)

في أعقاب الأزمة المالية، كنت أحد المتحدثين في ندوة لكبار صناع السياسات المالية الأفارقة — ممن سبق لهم الاستماع إلى كلمات الوعظ من الجهات المانحة والمنظمات المالية الدولية حول مزايا الرأسمالية المالية. وسألوني كيف أن الولايات المتحدة، التي كانت تشيد بمنافع الرأسمالية المالية والخصخصة، باتت في الوقت الحالي تؤم الكيانات المرموقة مثل "المجموعة الأمريكية الدولية" للتأمين (إيه آي جي) ومؤسسة فاني ماي؟

امتدت الخسارة العرضية الناجمة عن الأزمة إلى أبعد من حالات الهبوط الحاد في تدفقات التجارة ورؤوس الأموال. فأصبحت تنطوي على تزايد مشاعر العداوة تجاه اقتصاد السوق

ذاته. ومن ثم، فإن التحليل المتأني الذي أجراه "روبرت شيلر" بشأن الآثار الاجتماعية النافعة للرأسمالية المالية جاء في الوقت المناسب. ويستند هذا الكتاب إلى خلفية "شيلر" الثرية في مجال التمويل والتمويل السلوكي — حيث قدم مساهمات ملحوظة — وإلى قراءاته المكثفة في مجالات أخرى، بما في ذلك علم الاقتصاد، والنظرية المالية الحديثة، والاقتصاد السلوكي، والتاريخ، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والعلوم السياسية. وهذا ما يجعل تحليله في مجال التمويل تحليلًا متعدد التخصصات. وبالنسبة للمتخصصين في مجال التمويل، فإن الرؤية التي ينقلها المؤلف من المجالات الأخرى تضع سياقًا للعديد من الأفكار التي يعتنقها المشتغلون في مجال التمويل بعقلية الجزر المنعزلة.

ويتسم الاستطراد المتضمن في الكتاب بقدر من الإبهام — فعلى سبيل المثال، يبدو أن النقاش الدائر حول "الأهداف وحياتنا" يستمد قوته من الروحانية و"مذهب بوذية زن" — لكنه في بعض الأحيان يشرد بعيدا جدا في مناقشة بعض المجالات غير المالية، ويتوه عن الموضوع الرئيسي للكتاب — وهو الدفاع عن المزايا الاجتماعية للتمويل.

ويروج "شيلر" لضرورة إضفاء الطابع الديمقراطي والإنساني على الرأسمالية المالية. ويرتكز كتابه على جوانب التقدم المحرز في مجال التمويل الحديث، بما في ذلك الابتكار المالي، وكفاءة السوق، والحوافز المالية، والمصالح المتضاربة بين الأطراف المعنية فيما يتعلق بالمؤسسات الحديثة. ويحاول "شيلر" أن يبرهن أن التمويل له دور أوسع نطاقا يتجاوز مجرد تحقيق المكاسب المالية.

والمؤلف لا يرفض مبدأ تحقيق المكاسب المالية، لكنه يذهب في تحليله للغريزة البشرية وراء هذا المبدأ إلى أن المال هو وسيلة لتحقيق عوامل خارجية إيجابية. وقد يتبادر إلى الأذهان مسألة تقديم المال للأعمال الخيرية، لكن "شيلر" يوضح ما للتمويل من بعد

اجتماعي أوسع ينتشر في جوانب حياتنا سواء كنا ندركه أو لا ندركه. وتتبادر للذهن أسئلة في هذا الخصوص: "لماذا يستاء الناس من أصحاب الثراء البالغ؟ ولماذا تقوم حركات "احتلال" المراكز والأحياء المالية؟ وكيف يمكن إدراج أصحاب الثراء البالغ في عالم "شيلر" المثالي للرأسمالية المالية ذات الطابع الديمقراطي؟

التمويل يمكن أن يفضي إلى تجاوزات؛ ويمكن أيضا أن يكون قاطرة للنمو والحد من الفقر

وتأتي إجابات "شيلر" في بعض الأحيان مستفزة. فالنتيجة المنطقية للفكر الماركسي تتمثل في التدمير الذاتي للرأسمالية. غير أن الرأسمالية، لا سيما الرأسمالية المالية، ظلت قادرة على البقاء، بل تحسنت أوضاعها على مر السنين، وفقا لما ذكره "شيلر". وإضافة إلى ذلك، فقد ظلت الرأسمالية المالية قادرة على البقاء في مواجهة تكنولوجيا المعلومات الحديثة، التي يرى المؤلف أنها ستعزز من القدرات البشرية وتعمل من إضفاء الطابع الديمقراطي على التمويل.

وهناك العديد من القوى المضادة التي نشأت خلال السنوات الماضية لتعميق مشاعر الملكية الاجتماعية للرأسمالية المالية، مثل برامج خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين، والمداخلات التقاعدية من خلال التوسع في حيازة الأسهم والأصول المالية، والتنظيم المالي، ونظم حوكمة الشركات لكبح تجاوزات الرأسمالية المالية.

لكن "ماركس" لم يتنبأ بظهور مثل هذه القوى المضادة. ومن شأن إضفاء الطابع الديمقراطي على التمويل أن يخفف من حدة

الراهنه، فإن الكتاب لم يتضمن سوى إشارات محدودة عن هذا الأمر. وفي واقع الأمر، هناك بعض الدوائر التي تعزى مسألة عدم المساواة في الثروة والدخل إلى الحوافز غير السوية في مرتبات كبار المسؤولين.

وإذا ما استبعدنا جوانب القصور هذه فسوف نجد هذا الكتاب ممتعا للغاية. ورغم أسلوب التفسير البديهي لموضوع الكتاب باستخدام قدر ضئيل للغاية من البيانات والمنهجيات المعقدة، فإن وفرة الشواهد وأوجه القياس التمثيلي المستمدة من مختلف التخصصات هي من عناصر القوة في الكتاب وتشجع القارئ على التفكير بخيال واسع. ولا ينبغي أن يقتصر الثناء على "شيرلر" لأنه ارتقى بفكرة إضفاء الطابع الديمقراطي على الرأسمالية المالية وإنما لمساهمة كذلك في إضفاء الطابع الديمقراطي على الإمام بعلوم التمويل.

ليما سينبيت

أستاذ كرسي ويليام ماير لعلوم التمويل
ومدير مركز السياسة المالية
في كلية روبرت سميت لإدارة الأعمال
في جامعة ميريلاند

ويعد هذا درساً من الطراز الأول لمن لا يتمتعون بدراية واسعة في مجال التمويل. فهناك حوالي ٢٠ فئة من الأطراف الفعالة، تشمل الرؤساء التنفيذيين ومسؤولي بنوك الاستثمار، والمحامين، والتجار، والعاملين في قطاع التأمين، وحتى جماعات الضغط والناشطين في مجال العمل الخيري.

وبينما تم إعداد الكتاب على نحو مفيد بالنسبة لتفهم الأدوار والمسؤوليات المحددة، فإنني كنت أفضل لو تم إعداده وفق الوظائف في عالم التمويل، مثل تعبئة المدخرات ورؤوس الأموال، وإنتاج المعلومات، والوساطة المالية، واقتسام المخاطر وإدارتها، والحوكمة.

ويؤيد الكتاب كذلك الزيادة المفرطة في الاعتماد على الحكومة. ويقترح المؤلف عدداً من الخطط المبتكرة التي تقوم الحكومة بتنفيذها، مثل العقود الآجلة على المنتجات غير التقليدية. مثل هذه المقترحات تثير الهواجس حول تشجيع التدخل الحكومي القاسي.

وكنّت أود كذلك أن أطالع المزيد عن دور الحوافز ونظام حوكمة الشركات في دعم التمويل من أجل الصالح العام. ورغم أن حجم تعويضات كبار المسؤولين وسماحتها التحفيزية كان لهما دور بارز في المناقشات التنظيمية

رفض منهج الرأسمالية المالية. وفي الواقع، ليس من الصعب في مثل هذا المقام أن نتخيل أن هناك بيئة ترحب بأصحاب الثراء البالغ طالما أنهم يصنعون ثروتهم إلى حد ما باتباع قواعد العمل المتعارف عليها.

ويروج "شيرلر" كذلك لفكرة إضفاء الطابع الإنساني على التمويل عن طريق استغلال الدوافع الإنسانية (الموجبة والسالبة على حد سواء) واستكشاف كيفية استخدام مثل هذه الغرائز في تشجيع بالغى الثراء على اعتبار تجميعهم للثروة كمصدر لتحقيق المصلحة العامة. ومن ثم، فرغم أن التمويل يمكن أن يفرضي إلى تجاوزات، فهو قادر أيضاً على أن يكون قاطرة للنمو والحد من الفقر.

ويروج الكتاب لأحد أشكال الرأسمالية المالية الذي يدعم تحقيق هذا الصالح الاجتماعي. فالهدف واسع النطاق والمنهج اللازم متعدد التخصصات، و"شيرلر" مؤهل بلا منازع لتقديم مثل هذا التحليل متعدد التخصصات.

ورغم أن الكتاب يركز على جوانب التقدم المحرز في التمويل الحديث، فإن جزءه الأول يركز على عدد كبير من الأطراف الفعالة في النظام المالي وعلى أدوارهم ومسؤولياتهم.

COLUMBIA | SIPA School of International and Public Affairs

PROGRAM IN ECONOMIC POLICY MANAGEMENT (PEPM)

Confront global economic challenges
with the world's leading economists,
policymakers, and expert practitioners,
including Jagdish Bhagwati, Guillermo
Calvo, Robert Mundell, Arvind Panagariya,
and many others.

A 14-month mid-career Master of Public Administration
focusing on:

- rigorous graduate training in micro- and macroeconomics
- emphasis on the policy issues faced by developing economies
- option to focus on Economic Policy Management or International Energy Management
- tailored seminar series on inflation targeting, international finance, and financial crises
- three-month capstone internship at the World Bank, IMF, or other public or private sector institution

The 2013-2014 program begins in July of 2013.
Applications are due by January 1, 2013.

pepm@columbia.edu | 212-854-6982; 212-854-5935 (fax) | www.sipa.columbia.edu/academics/degree_programs/pepm
To learn more about SIPA, please visit: www.sipa.columbia.edu



UNDERSTANDING ECONOMICS

Get the Basics at our one-stop shop

Now out online: a useful compilation for students and others seeking clear, straightforward explanations of basic concepts in economics

The “**Back to Basics**” feature has been a mainstay of the IMF’s *Finance & Development* magazine for the past decade. We have revisited the series, updating, revising, and compiling the most relevant stories in one place. The series is ongoing and we will add new stories as they appear in the magazine.

Go to

www.imf.org/fandd

and click on the “Economics Back to Basics” link on the left



Also find us on Facebook

www.facebook.com/FinanceandDevelopment

التمويل والتنمية، مارس ٢٠١٢ – ٨ دولارات



MF IAA2012001

